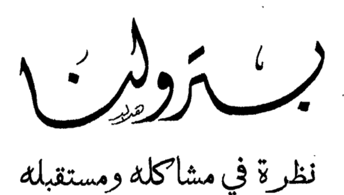
بترولنا

نظرة في مشاكله ومستقبله

حرره

اشرف لطفى

مطبعة حكومة الكويت



نظرة في مشاكله ومستقبله

حرره

اشــرف لطفى

مطبعة حكومة الكويت

مقدمة

فى هذا الكتيب محاولة لمعالجة موضوع هام له بنا جميعا علاقة مباشرة فى مختلف الميادين ، فى اقتصادياتنا ،فى تطورنا الصناعى وفى حياتنا الاجتماعية.

وقد أريد من الفصول الأولى عن الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاط شركات البترول الأجنبية فى الشرق الأوسط العربي اعطاء فكرة مبسطة عن هذه المادة الحيوية ــ البترول ــ وعن القائمين على استثمارها ، ولعل فى شرح هذه الفكرة على بساطته وتواضعه ما يثير فى الناشىء رغبة فى الاهتمام الجدى بشئون بترولنا والتخصص فى ميادينه .

ولا بد لي من الاشارة هنا الى ان ما قدمته فى هذا الكتيب من اقتراحات تمهيدية فى موضوع معالجة شئون بترولنا هو اجتهاد شخصي قد لايعبر عن اتجاه رسمى للحكومات المعنية بالأمر ، وان كنت ارجو مخلصا ان يكون هذا الاتجاه كذلك او قريبا منه .

١ - الزيت الخــــام

اصبحت منتجات الزيت الخام ، من زيت وقود ، وكيروسين وبنزين وغيرها ، حاجة حيوية يعتمد عليها العالم المتمدن اعتمادا يكاد يكون كليا فى جميع مرافق حياته . ولو توقف تجهيز هذه المنتجات يوما ما ، فان كلا منا يشعر على الفور بالمعنى الذى كان للزيت فى حياتنا . فان اكثر مكائن الكهرباء مثلا تحتاج الى وقود ناتج من الغاز او الزيت الخام لتشغيلها ، وبانقطاع الكهرباء عن البيت يتغير مجرى الحياة فيه على الفور ، ثم انك ستحتاج الى ان تمشي الى مقر عملك لان السيــارة التي كانــت مطيتــك فى الســابــق اصبحت مقعدة عاجزة ، ولو كنت على سفر فى ذلك اليوم الى خارج بلادك ؛ فلن تجد السيارة او الباخرة او الطائرة لتنقلك احداها الى المكان الذى تريد ، ولو كنت صاحب ارض واسعة تعمل على زرعها بالاستعانة بالمكائن والتراكتورات فان أرضك هذه ستبقى بدون زرع ، وفى واقع الحال فان اكثر ثلث الطاقة فى العالم تستمد قوتها من الزيت ، ولو أريد الاستعاضة عن المكاين والآلات التي تدار بالزيت فان الأيدى العاملة التي تستطيع الحلول مكان هذه الآلات قد تزيد عن ٦ الاف بليون يد تعمل ٨ ساعات فى اليوم طيلة ٥ ايام فى الاسبوع .

فالزيت البترولي للعالم اليوم اذن كالدم فى جسم الانسان بدون أيهما تقف حركتهما وتبدأ نهايتهما ، وقد يكون حقل النفط فى هذا التشبيه كالقلب فى جسم الانسان ، اذا أريد للجسم أن يكون صحيحا سليما وجبت العناية بقلبه الذى يدفع دم الحياة الى سائر اعضاء الجسم ويغذيها بقوتها اليومي الضرورى ، واذا فشل القلب فى دفع الدم توقف الجسم عن الحركة ، أو اذا كان دفع الدم أكثر أو أقل من الحاجة كان هذا دليلا على مرض فى القلب تجب معالجته لئلا تسوء العقبى ، وكذلك الأمر فى حالة حقل الزيت : يجب أن يكون الانتاج منه على أسس علمية صحيحة تحفظه فى حالة جيدة ، فللحقل طاقة محدودة اذا كان الانتاج منه يزيد عنها فذلك يسبب تقصيرا فى حياة ذلك الحقل وانقاصا فى كميات النفط التي كان من الممكن استخراجها فيما لو كانت عملية الانتاج مبنية على أسس علمية واذا كان انتاجه آخذا فى التناقص (رغم وجود كميات كبيرة من الزيت فيه) فهذا دليل آخر على وجود عيب يجب اصلاحه وازالة أسبابه .

ومصادر الزيت عديدة ولكنها غير موزعة فى أنحاء العالم توزيعا متكافئا :

فهناك نسبة كبيرة منه تنتجها الولايات المتحدة الامريكية ، ونسبة كبيرة أخرى تنتجها فنزويلا فى أمريكا الجنوبية ، وكميات محدودة تنتجها فى بلادها ألمانيا وفرنسا والنمسا واندونيسيا وبورنيو الخ ... ولكن حوالى ثلاثة ارباع مخزونات الزيت الخام فى العالم موجودة فى الشرق الاوسط وحده ، واذا لم تكتشف مخزونات مماثلة فى مناطق أخرى فليس اليوم ببعيد حين سيكون اعتماد العالم كليا على زيت الشرق الأوسط .

وقد كان لهذه الثروة البترولية فى الشرق العربى أثر بعيد فى مسرح السياسة العالمية ومواضع الثقل فيه . فان الولايات المتحدة الامريكية فى بداية هذا القرن كانت المصدر الرئيسي لتزويد أوروبا وبعض أنحاء العالم الأخرى بما تحتاجه من الوقود البترولي . وفى أثناء الحرب العالمية الأولي طرات تحسينات كثيرة على النقل الآلي وبرزت فائدة الطائرة فى السلم والحرب وابتدأ الأسطول البريطانى مثلا فى التحول من احراق الفحم الى احراق الزيت وقودا لآلاته ، وخرج العالم من الحرب الأولى اكثر حاجة واعتمادا على منتوجات الزيت . ولما تبين أن أوروبا (عدا بلد أو اثنين فيها) فقيرة فى هذه المادة الحيوية ، ولما كان اكتشاف البترول بكميات ضخمة فى ايران فى أوائل القرن الحالي قد بشر بامكانية غنى المنطقة باكملها بحقول البترول ، فقد اتجهت أنظار أوروبا (وامريكا فيما بعد) الى هذه المنطقة وتسابقت الشركات الى عقد امتيازات بترولية مع حكومات الشرق الاوسط ولم تبدأ الحرب العالمية الثانية الا وكانت الشركات الاوروبية والامريكية قد حصلت على امتيازات نفط العراق والسعودية والكويت والبحرين .

ومنذ الحرب الثانية ظهرت بشكل واضح بارز حقيقة ان زيت الشرق العربى يعنى الفرق بين حياة أوروبا كمنطقة صناعية من الدرجة الأولى وبين عدمها ، وأحس بهذه الحقيقة واهميتها جميع الأطراف التى يعنيها الأمر ، من الحكومات الأوروبية والامريكية ذات المصالح المتصلة بامتيازات الزيت العربى والحكومات العربية نفسها ، وأصبح الزيت (ولو بصفة غير مكشوفة فى أغلب الأحيان) المحرك الرئيسي من وراء سياسة هذه الحكومات ، كما أصبح الورقة الرابحة فى يد العرب اذا أحسن استعمالها .

ومن العجيب أن القليلين جدا من سكان الشرق الأوسط قد شاهدوا البترول الخام بأعينهم ، بل الأعجب منه ان القليلين أيضا ممن يعملون فى شركات الزيت لا يشاهدون الخام نفسه . فهو يخرج من البئر ليدخل المواسير التى تذهب به الى مراكز التجميع ، ومن هناك تاخذه مواسير أخرى الى مجموعات الخزانات،

الكبيرة ، ومنها يجرى داخل المواسير ايضا الى ميناء التحميل ، وفى ميناء التحميل يجرى فى خراطيم الى داخل عنابر ناقلات الزيت وفى اثناء هذه الرحلة كلها لا يشاهده الا نسبة قليلة جدا من مستخدمى شركة انتاج النفط نفسها وهم العدد القليل الذى وكل اليه فحص عينات النفط فى المختبرات ، والعدد القليل الاخر الذى وكل اليه قياس كميات الانتاج والتصدير .

وكثيرون منا يظنون الخام يخرج من بحيرات تحت الأرض ، والحقيقة اننا لو طالعنا مقطعا افقيا لطبقات الأرض الموجود الزيت الخام فيها لما راينا فى الطبقة الزيتية غير صخور يميل لونها الى السواد . وهذه الطبقة تتكون من صخور ذات ذرات متفككة والفراغ الموجود بين هذه الذرات هو الذى يقطن فيه الزيت الخام ، ومع انها فى مجملها تبدو فى شكل صخر الا انها معروفة لرجال الزيت باسم « رمال الزيت » وتكون هذه الرمال عادة على أعماق من سطح الأرض تتراوح بين الفين أو ثلاثة وما ينيف عن ١٥ الف قدم وهى لذلك تقع تحت ضغط هائل من ثقل الطبقات الارضية الواقعة فوقها . وبالنظر الى هذا الضغط الشديد فان الزيت الخام يكون مدفوعا للتنقل افقيا أو الى أعلى فاذا صادف طبقات متفككة الذرات فانه ينساب خلالها حتى يصطدم بصخور متماسكة الذرات تحول بينه وبين مواصلة الانتقال ، وفى هذه الحالة يضطر الزيت ورفيقاه (الغاز والماء) الى البقاء فى ذلك الموضع النهائى الذى يطلق عليه رجال الزيت اسم « المصيدة » ، ومهما كان الشكل الذى تتخذه مصيدة الزيت فان أسفلها يكون ماءا يعلوه الزيت الخام ويكون الغاز فى أعلى هذا الثالوث .

وعندما يتم حفر بئر فان الزيت الخام فى الاحوال العادية يجرى صاعدا من أسفل الماسورة الى فوهة البئر مدة من الزمن ثم تبدأ سرعة صعوده فى التناقص . وكان انتاج النفط فى بادىء العهد يتم بالسماح للنفط فى الصعود الى سطح الأرض ، وعندما يتوقف عن ذلك كانوا ينصبون مضخة عند فوهة البئر لضخ النفط من الحقل الى أعلى ، ولكن هذه الطريقة لم تكن تستخرج من الزيت ما يزيد عن ٢٥ ٪من مجموعه ، وذلك لان ضغط الماء والغاز يكونان قد استنفدا عندما توقف النفط عن الصعود من تلقاء نفسه . وتبين لرجال الزيت انهم يستطيعون استخراج نسبة أعلى من الزيت الموجود فيما لو اهتموا منذ بداية حياة البئر بالسيطرة على حركة الزيت الى راس البئر والاشراف عليها وباتباع الطرق الحديثة فى الانتاج فقد يكون من الممكن تصعيد حوالى ٨٠٪ من الزيت الموجود فى الحقل .

هذا وان الزيت الخام ينساب فى المسامات الصخرية بسرعة تقل عن

تلك السرعة التى ينساب الغاز أو الماء فيها ، ولهذا فان ضغط الماء والغاز على الزيت هو الذى يدفعه الى أعلى . واذا كان ضغط الغاز والماء على الزيت عاليا فانهما يدفعان الزيت الى الصعود الى سطح الأرض دون حاجة لنصب المضخات عند رأس البئر . ويتصاعد الزيت من تلقاء نفسه (دون ضخ) الى سطح الأرض بفعل ثلاثة عوامل دافعة :

١ ـ دفع الغاز ، أو دفع طبقة الغاز العالية المحصورة بين الصخر من فوق والزيت الخام تحتها :

وهنا نجد انه بالاضافة الى الغاز الذائب فى الزيت الخام نفسه توجد فوقه كمية من الغاز الطبيعي المضغوط ، وتسمى (الغطاء الغازى) وهذا الغطاء الغازى يتمدد نحو رمال الزيت فيدفع جزيئات الزيت أمامه ، ويساعده فى الضغط على الزيت أيضا ذلك الغاز الذى ينطلق من الزيت نفسه بعد خروج قسم من الزيت الى فوهة البئر . ويمكن تشبيه مايجرى فى الحقل فى باطن الارض بزجاجة سيفون الصودا . فالقسم العلوى من الزجاجة (فوق خط الماء) هو الغطاء الغازى فى الحقل . والماء الممزوج بالغاز فى زجاجة الصودا هو الزيت الخام الممزوج بالغاز الطبيعى فى الحقل تحت الغطاء الغازى . وبعد استعمال الزجاجة قليلا فان انخفاض الضغط داخلها يتيح فرصة للغاز الممزوج بالماء الى الانطلاق على شكل فقاعات تتصاعد من الماء الى الجزء العلوى من زجاجة السيفون ، وهكذا بخروج قسم من الزيت الخام الى سطح الأرض يخف الضغط تبعا لذلك وينطلق جزء من الغاز الذائب ليملأ الفراغ الذى أحدثه نقص الزيت .

٢ ـ دفع الماء : وهنالك أيضا كمية عظيمة من الماء تحت طبقتي الزيت والغاز وعندما يجرى الزيت الى سطح الأرض يتدفق الماء من تحته لتعبئة الفراغ الحادث أو الجزء الأكبر من هذا الفراغ .

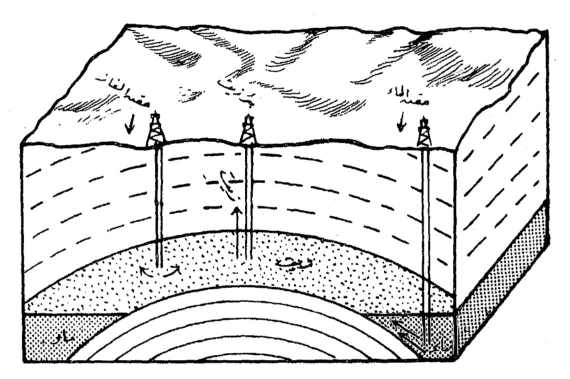
٣ ـ دفع الغاز الذائب فى الزيت : وفى هذه الحالة فان الضغط الوحيد الواقع على الزيت لتصعيده هو الغاز المنطلق من الزيت ، ولا يوجد هنا غطاء غازى أو طبقة مائية فعالة للمساعدة فى الضغط على الزيت ولهذا فان امكانيات استخراج الزيت الموجود تكون قليلة نسبيا اذلايخرج من الزيت سوى حوالى ٥ـ٨٪ منه .

ولعل الحقل الذى يستمد ضغطه على الزيت من دفع الماء هو أكثر الحقول أملا باستخلاص اعظم كمية من زيته اذا كانت عملية الانتاج قائمة على اسس سليمة علمية . فان الكثير يعتمد على سرعة اندفاع الماء لسد الفراغ الناتج من خروج الزيت الى سطح الأرض . فاذا كان انتاج ١٠٠٠ برميل مثلا

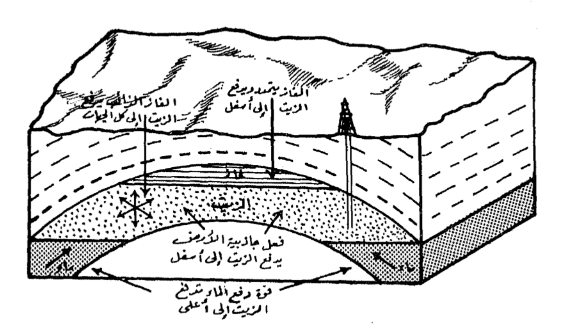
من بئر واحد كل يوم يسمح للماء بالوقت الكافى لسد الفراغ الذى أحدثه خروج تلك الكمية من الزيت ، فان من الممكن استخلاص **جميع** زيت الحقل اذا بقي الانتاج من ذلك البئر بمعدل ١٠٠٠ برميل يوميا . ولو افترضنا ان انتاج ٢٠٠٠ برميل زيت يوميا من ذلك البئر **لا يعطى** للماء الوقت الكافى للاندفاع الى سد الفراغ الناتج فان بعض هذا الفراغ سيملأه الغاز المنطلق من الزيت ، وبذلك يخسر الحقل جزءا من قوة دفع الماء وبالتالى تضيع امكانية استخراج **جميع** ذلك الزيت أثناء حياة الحقل .

ومن كل هذه القوى الدافعة يتبين أهمية الضغط فى باطن الأرض ، فالمسألة فى غاية البساطة : لا ضغط لازيت . ففي حقل يعمل بدفع الغاز مثلا يجب حفظ الغاز فى الحقل اذا أريد للزيت أن يصعد الى سطح الأرض. واذا انتج من الغاز كميات كبيرة وبسرعة فان ضغط الحقل يخف اولا ثم ان الغاز المنطلق من الزيت داخل الحقل يتمدد بسرعة داخل رمال الزيت فيقف حجر عثرة دون انسياب الزيت من خلال مسامات تلك الرمال التى احتلها الغاز .

وهنالك وسائل لزيادة ضغط الحقل ، ولكنها تكلف مبالغ طائلة ولا أمل منها لاستخراج الكميات الكبيرة التى كان من الممكن استخراجها بفعل الضغط الطبيعي الموجود أصلا فى الحقل . ففى الحقل الذى توقف صعود الزيت فيه من تلقاء نفسه يمكن حفر آبار لدفع الغاز من فوهتها الى أسفل وهذا الغاز بدوره يضغط على الزيت للخروج من آباره ، أو يمكن دفع الماء من فوهات آبار التضفيط وهذا الماء بدوره يساعد على دفع الزيت الى التصاعد كما هو مبين فى الشكل التالي :ـ



شكل (١)   حقن الماء او الغاز لاعادة ضغط الحقل



شكل (٢)   حقل الزيت الذى ينتج بفعل دفع الغاز والماء .

يوجد الزيت مع الغاز والماء . ويتسرب الزيت خلال الرمال ولكن الغاز والماء اسرع حركة منه ، ولهذا فان ضغطهما يمكنه تصعيد الزيت باستمرار اذا ما احسنت مراقبة هذا الضغط

وفى الحقول ذات الدفع المائى قد لا يطرأ أى انخفاض على ضغطها طيلة حياتها ، وذلك اذا كان الماء فعالا ، وليكون كذلك ـ اى فعالا ـ فانه يكون الطرف النهائى لنهر مائى طويل يبدأ على مسافة بعيدة ومستوى قريب من سطح الارض ومتصل بخزانات ماء المطر الأرضية ، وبذلك فان كميات الماء التى تضغط على الزيت تكون لا حد لها وتواصل دفع الزيت اعلاها حتى تبدأ فى الصعود معه من البئر بعد ان تكون قد دفعته كله تقريبا .

ونظرا للأهمية العظمى التى لقوى الدفع هذه فمن الضرورى اعتبار الحقل الواحد بأجمعه وحدة لا تتجزأ ، وحفر العديد من الآبار فيه على اساس يكفل للحقل حفظه لهذه القوى الحيوية . فان الافراط فى اخراج الغاز من بئر واحد له اثر كبير على الضغط الواقع على الزيت فى الآبار الاخرى فى الحقل الواحد . واذا اعتبر الحقل وحدة لا تتجزأ فان المسئول عن حفظ الضغط فيه عليه مثلا توقيف الانتاج من البئر الذى تكون فيه نسبة خروج الغاز مع الزيت عالية جدا او من البئر الذى يخرج منه الغاز فقط .

هذا ولا ريب فى ان شركات الزيت المنتجة يهمها جدا المحافظة على حقولها فى احسن حالة ممكنة ضمن حدود اقتصادياتها وما هى مستعدة لصرفه على عملية حفظ الضغط هذه . ولكن من المعروف ان شركة زيت تعمل فى الشرق العربى مثلا لها امتياز محدود بمدة معينة وينتهى حقها فى الزيت بانتهاء تلك المدة . ولو وجدت مثل تلك الشركة ان امتيازها غنى بالحقول الخصبة ، وان بامكانها انتاج اية كميات تحتاجها دون ان تصرف الكثير على حفظ ضغط حقولها فى ذلك البلد فان هذا يكون مصدر اغراء لها لتأسيس عملياتها على ارخص التكاليف باعلى نسبة للانتاج طيلة مدة الامتياز . ولو استجابت تلك الشركة لمثل ذلك الاغراء فانها تخرج رابحة فيما اذا انتهى امتيازها ، ويكون البلد وحده الخارج من العملية بالحصة الضئزى . كما ان هناك الاعتبارات الاخرى التى تجعل الشركات فى الشرق الاوسط عزوفة عن صرف المبالغ الضخمة فى سبيل صيانة الحقل ، منها عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الاوسط ، ومنها خطر تأميم صناعة النفط وطالما بقى هذان العاملان يهددان مستقبل شركات الزيت العربى فان هذه الشركات لن تكون هى التى تخطو الخطوة الاولى نحو العمل على صرف الاموال فى هذا السبيل .

ولهذا فان الواجب القومى لكل حكومة فى بلد منتج فى الشرق العربى يحتم على الحكومة ان **تشترك** مع الشركة المنتجة فى بلادها فى مراقبة الانتاج من كل حقل والاشراف عليه عن طريق مهندسين اختصاصيين يحفظون مصلحة الجانب الحكومى من الامتياز ، واجراء الدراسات الواسعة العملية لمعرفة :

١ – ما هى قوى الدفع فى الحقل ، وتنظيم صيانة الضغط تبعا لذلك .

٢ – ما هو الحد الاعلى المستحسن لانتاج الزيت من الحقل بحيث لا يضر مقدار الانتاج بضغط الحقل ؟

ومن ثم الاتفاق مع الشركة على اى الآبار يجب منع اخراج النفط منها بسبب خروج نسبة عالية من الغاز منها .

وكم من الغاز يعاد للحقل ، اذا لم يكن من الضرورى اعادة الغاز كله ، وما يتعلق بهذا من اجراءات اخرى .

وذلك لأن البترول قد اصبح المصدر الرئيسى الاول والأوفر للايرادات فى البلاد العربية، ولا فائدة ولا قيمة للزيت الخام اذا لم يستطع الصعود الى سطح الارض وبقي فى باطنها . والبترول مصدر عظيم ليس فى الجيل الحاضر فحسب بل قد يبقى كذلك وفى تزايد مستمر لخمسين سنة اخرى على أقل تقدير ، ولعله سيكون العامل الاول فى تصنيع البلاد العربية نظرا للايرادات التى يجلبها من الخارج ، ولامكانيات الاستثمار التى تخلقها هذه الايرادات ، وللفرص السانحة التى يتيحها لأبناء المنطقة وجود صناعة الزيت بينهم : الموجود منها من انتاج للنفط وتصفية ونقل وتسويق له ، وما يجب ان يهتموا بانشائه من صناعات كيماوية : من أسمدة واطارات ومعادن وصناعات بلاستيكية لا حد ولا حصر لها الخ . . . ولا خوف على الاطلاق من ان تنضب مصادر هذا النفط فى البلاد العربية اثناء هذه الفترة التى ستبنى فيها حياتها الاقتصادية السليمة . فمدخرات البترول العربى تفوق اى مدخرات فى البلاد الاخرى بما فى ذلك الولايات المتحدة وفنزويلا وربما روسيا ، وهى آخذة فى الارتفاع باكتشاف الحقول الجديدة .

فبينما كانت مدخرات البترول فى الشرق الاوسط تساوى ١٨٪ من مجموع مدخرات العالم (باستثناء روسيا وتوابعها) سنة ١٩٣٤ فقد أصبحت ٦٧٪ سنة ١٩٥٧،وفى الفترة نفسها تناقصت نسبة مدخرات الولايات المتحدة من ٦٠٪ الى ١٤٪ وفنزويلا من ١٠٪ الى ٧٪ كما ان الكويت وحدها كانت مدخراتها الثابتة سنة ١٩٥٧ حوالى ٢٥٪ من مجموع مدخرات العالم (عدا روسيا وتوابعها) ، والسعودية ٢٠٪ والعراق ١٠٪ .

ومن مجموع انتاج العالم سنة ١٩٥٨ وقدره ٩٠٥ ملايين طن انتجت البلاد العربية ما يزيد عن ١٧٠ مليون طن ، أى ١٩٪ تقريبا من الانتاج العالمى .

انتاج البترول الخام (بالاف الاطنان)

سنة	الولايات المتحدة	فنزويلا	الكويت	السعودية	ايران	العراق	كندا	باقي العالم
١٩٥٣	٣١٧ر٧٥٧	٩٢ر٢٦١	٤٣ر٢٨٦	٤١ر٥٤٢	١ر٣٤٥	٢٧ر٦٨٢	١٠ر٨٣٧	١٢١ر١٩٠
١٩٥٤	٣١٢ر٠٢٥	٩٨ر٥٨٦	٤٧ر٧٢٣	٤٦ر٨٧٥	٣ر٠٠٠	٣٠ر٠٧٣	١٢ر٩٥٣	١٣٤ر٥٦٥
١٩٥٥	٣٣٤ر٩٣١	١١٢ر٣٧٩	٥٤ر٧٥٦	٤٧ر٥٣٥	١٦ر٠٢٥	٣٣ر٢٠٩	١٧ر٤٢٦	١٥٣ر٨٣٩
١٩٥٦	٣٥٢ر٨٤٩	١٢٨ر٩٢٣	٥٤ر٩٨٢	٤٨ر٧٠٢	٢٦ر٣٤٩	٣١ر٠٩٣	٢٣ر١٢٦	١٧١ر٤٧٦
١٩٥٧	٣٥٣ر٠٤٥	١٤٥ر٣١٥	٥٧ر٢٨٦	٤٩ر٠٠٢	٣٥ر٣٢١	٢١ر٧٠٤	٢٤ر٤٨١	١٩٦ر٠٤٦
١٩٥٨	٣٣٠ر١٢١	١٣٨ر٦٣٦	٧٠ر٢١٧	٥٠ر١٢٨	٤٠ر٤١٥	٣٥ر٤٩٢	٢٢ر٢٨٣	٢١٧ر٩٠٨

ولم يكن انتاج الشرق العربى فى السنوات الاخيرة مربوطـا بامكانيات حقول النفط فيها ، اذ تبين ان المدخرات فيها اغنى من مثيلاتها فى جميع حقول العالم الاخرى مجتمعة ، بل كان الانتاج مربوطا الى حد كبير بالاسواق العالمية وبالطلب على الزيت العربى . وفى الولايات المتحدة الآن معارك حامية الوطيس ، بدأت فى الواقع منذ سنوات كثيرة ، بين فريقين يرى احدهما وجوب فتح باب الاستيراد للزيت الخام الاجنبى ويرى الفريق الثانى قفله بالمرة ، او فرض القيود عليه بحيث يمكن التقليل من عامل المنافسة للزيت الناتج فى الولايات المتحدة محليا . ومن الواضح ان اكبر انصار الفئة الاولى هى الشركات التى تملك مصالح واسعة فى بترول الشرق الاوسط اما الفئـة الثانية فهم المنتجون المحليون فى الولايات المتحدة الذين يرون فى الزيت الاجنبى خطرا على اسعار انتاجهم من الزيت ، وكانت نتيجة هذا الصراع فرض قيود اختيارية على الاستيراد مؤقتا .

ومهما يكن من امر ، فان انتاج الزيت فى الولايات المتحدة اصبح باهظ التكاليف اذا قورن بتكاليفه فى الشرق العربى مثلا ، ولذلك فقد يمكن النظر الى صناعة الانتاج الامريكية على انها صناعة تعيش باعانة مالية من المستهلك نفسه (برضى الحكومة) وبدون هذه الاعانة الاختيارية فان قواعد انتاج الزيت الامريكى تحتاج الى تغيير من اساسها . ولما كانت الولايات المتحدة بلدا دائنا ، وفى نفس الوقت مضطرة بسبب الصراع بين الشرق والغرب الى التحالف مع الدول الغربية فان المساهمة الكبرى التى تقدمها لدول الغرب هذه هى فى الاعانات المالية الضخمة (بشكل سلاح وعتاد او مال) التى يصعب تقديمها لدول الغرب على شكل قروض نظرا لانقطاع الأمل بأنيكون فى مقدور هذه الدول تسديد مثل هذه القروض . وقد يتجه التفكير الحكومى فى الولايات المتحدة تبعا لذلك الى فتح باب الاستيراد للزيت الخام من الخارج فى المستقبل اولا للاحتفاظ بما لديها من زيت لأطول فترة ممكنة وثانيا لمساعدة الدول الاخرى على كسب دولارات كثيرة نظير زيتها ، تلك الدولارات التى كانت على كل حال ستخرج من الولايات المتحدة الامريكية بشكل اعانات ومنح وقروض للدول الغربية والدول الدائرة فى فلك السياسة الامريكية .

ولو وقعت هذه الخطوة فعلا فانها بالاضافة الى التزايد الطبيعى المستمر فى انتاج الشرق العربى ستزيد امكانيات تصديره للولايات المتحدة الامريكية زيادة كبيرة ، وبسرعة غير عادية ، ومنعا لحصول مثل هذه الامكانية فجأة وعلى غير سابق استعداد ، فان على حكومات الشرق الاوسط ان تعرف مقدما امكانيات انتاج كل حقل لديها وكل بئر فى تلك الحقول ، حتى تكون فى موقف يساعدها على تقرير ما اذا كانت زيادة فجائية بمعدل ٥٠٪ مثلا فى الانتاج ستكون ضارة بحقولها ام ليست بذات تاثير يذكر ..

هذا وفى أثناء نمو صناعة الزيت وتكريره . والتفنن فى استخراج اكبر كميات ممكنة من بنزين السيارات والطائرات اثناء عمليات التكرير فان بعض الغازات الغنية بالكربون كانت تتولد من المصافى بصورة عرضية ودون الاستفادة منها ، وكانت هذه الغازات الجديدة تضيع هباء فى بادىء الامر ولكن لما زادت كمياتها زيادة كبيرة ونظرا لان صناعة الزيت تعمل ـ حيث يكون بالامكان ـ على الاستفادة من كل ناتج يستخرج من البترول ، فقد بدأت المختبرات بدراسات واسعة لامكانيات الاستفادة من الغازات الجديدة الفائضة عن الحاجة وبهذه الدراسات بدأت صناعة غريبة من نوعها وجديدة على العالم اسموها صناعة الكيماويات البترولية .

ففى داخل المصفاة التى تنتج البنزين العالى بواسطة تكسير جزئيات النفط (راجع الملحق) يكون الضغط شديدا والحرارة مرتفعة جدا وبتأثير الحرارة تزيد طاقة الجزئيات للحركة لتتحرك بسرعة كبيرة ، واذا وصلت الى سرعة كافية فانها تميل الى الانطلاق من السائل ولكن الضغط الموجود لا يدعها تفعل ذلك . وباستمرار هذا الضغط وزيادة الحرارة ينكسر الجزء الى جزئيات اصغر منه ، ومن هذا ينتج مادتان : الجزيء الصغير ويحتوى نسبة من الهيدروجين اكثر مما كانت فى الجزء الاصلى ، والجزيء الكبير ويحتوى نسبة من الكربون اكثر مما كانت فى الجزء الاصلى . ولما كانت كل ذرة من الكربون تحتاج للاتحاد باربع ذرات من الهيدروجين ، ولما كانت الجزئيات الصغيرة قد استوعبت اكثر الهيدروجين الموجود فى الجزء الاصلى فان الكربون فى الجزئيات الاخرى يكون من الممكن الاستفادة منه لكونه ميالا الى الاتحاد مع اى مادة اخرى ممكنة ، ولذلك اصبح من الممكن الاستفادة من هذا « المركب الجائع » لخلق مركبات كيماوية جديدة نتيجة لاستعداده للاتحاد مع العناصر الاخرى . وقد اصبحت صناعة الكيماويات البترولية فى الوقت الحاضر من الأهمية بحيث ان « المركب النفطى الجائع » الموصوف فيما تقدم قد اصبحت له قيمة تجارية تفوق قيمة المنتوجات البترولية الاخرى ، واصبحت الصناعة العالمية تنظر الى الزيت الخام نظرتها الى مخزن للعناصر الكيماوية لا حصر له ، كما ان المصفاة العصرية فى الوقت الحاضر لم تعد فائدتها مقصورة على تكرير منتوجات النفط بل تعدت ذلك واصبحت عبارة عن مصنع كيماوى ضخم تلتف حوله مختلف انواع الصناعات التى تعتمد على مشتقات البترول لصناعة منتوجاتها ، ويتجاوز عدد هذه المشتقات المائتين الآن ويمكن الاستفادة منها فى صنع ما يزيد على الالف منتوج ، كما ان المستحضرات الكيماوية العضوية اصبحت تعتمد اكثر فأكثر على هذه المشتقات بحيث اصبحت تحتل الصدارة بين المواد الخام المستعملة لهذا الغرض .
وباستعمال « المركبات الجائعة » واهمها ثلاثة : الاثيلين والبروبلين والبوتدين، وغيرها من مشتقات البترول ، يمكن صناعة واستخراج : الكحول ، بعض انواع الدهان والعقاقير الطبية ، قاتلات الحشرات ، اطارات عجلات السيارات ،

المطاط الصناعى ، الاسمدة ، مستحضرات تطهير المزروعات والاشجار ، الكليسرين ، مواد التنظيف ، مادة الرصاص التى تمزج بالوقود السائل لرفع مقدرته الحرارية ، المخدرات الطبية ، انواع عديدة من صناعة البلاستيك (مثل طاقيات السباحة والمرايل ، ومعاطف المطر والستائر والدمى واقمشة الموائد وغلافات وقاية الاسلاك الكهربائية ومواد التعبئة) ، والكربون الاسود (الذى يستخدم فى صناعة اطارات السيارات وورق الكربون والاسطوانات الموسيقية والحبر والدهان) بل انها تدخل ايضا فى صناعة بعض انواع النايلون والعطور .



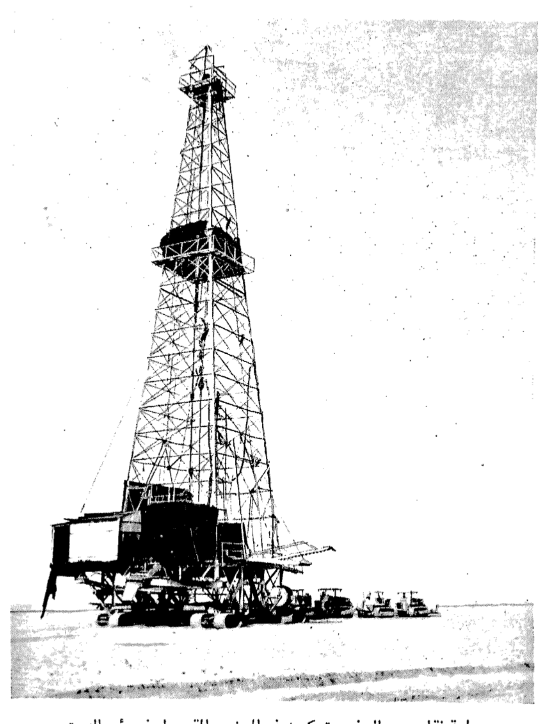
بداية القصة الطويلة العديدة المراحل : أعمال المساحة وتحضير الخرائط الجيولوجية



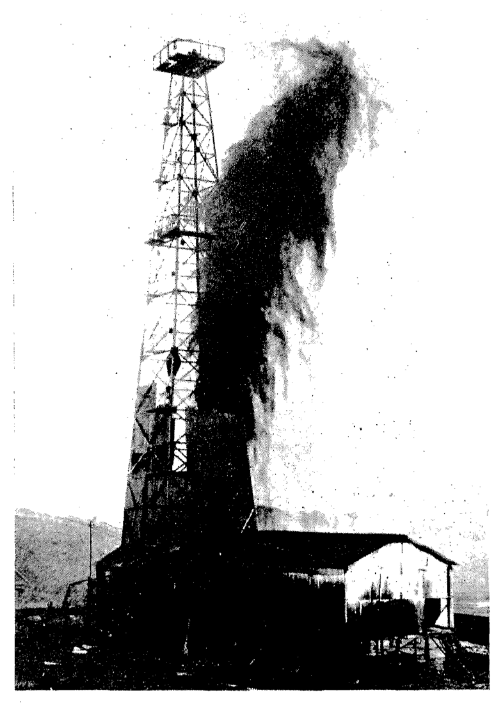
فريق استكشاف انواع الطبقات الصخرية تحت سطح الارض، ويستعينون على ذلك بتفجير عدد من المتفجرات في مواضع مختلفة وتسجيل صدى الصوت المنعكس من تلك الطبقات الى مكائن خاصة لهذا الفرض .



بعض افراد فريق الاستكشافات يدرس النتائج التى دونتها مكائن
تسجيل انعكاس اصداء الانفجارات



عملية نقل برج الحفر وتركيبه فى الموضع المقرر لحفر بئر الزيت



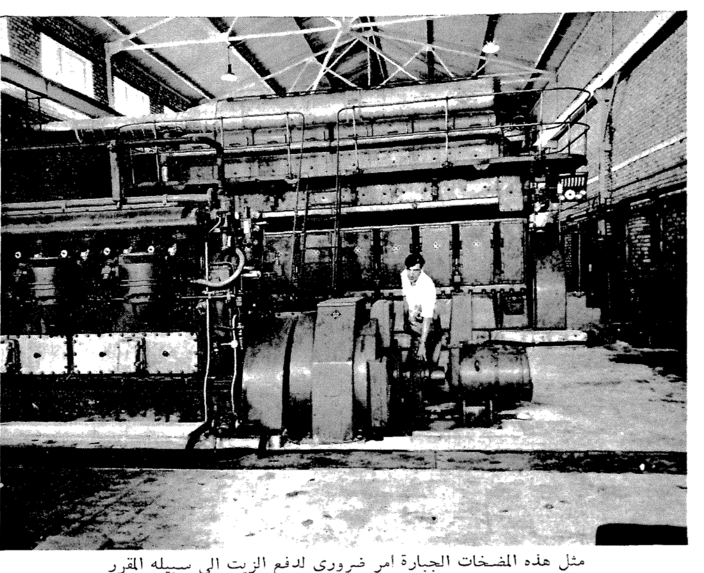
اول بئر اندفع منه الزيت فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٧ فى العراق ، ومثل هذا المنظر يندر وجوده فى الوقت الحاضر لان الحفارين الماهرين لا يسمحون للزيت بالخروج عن سيطرتهم



منظر شامل لعملية حفر بئر



خطوط الانابيب هي عصب الحياة في انتاج البترول : تستعمل لنقله من البئر الى مركز تجميع البترول ، ومنها الى مجموعات الخزانات ومن هـذه الى موانيء التصدير



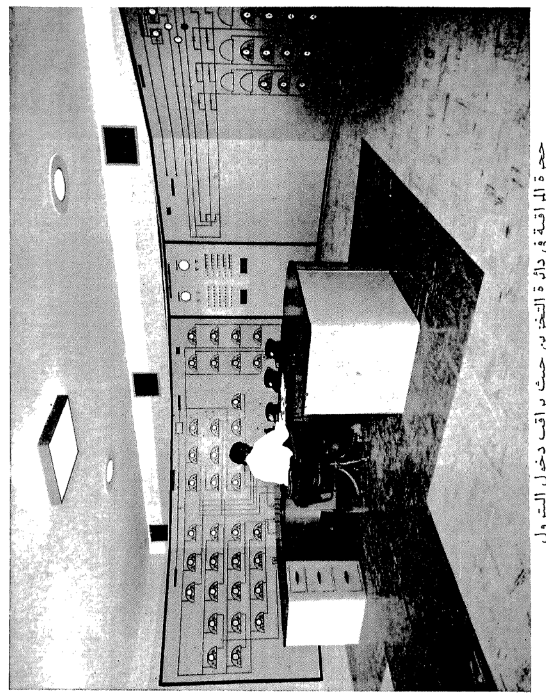
مثل هذه المضخات الجبارة أمر ضرورى لدفع الزيت الى سبيله المقرر



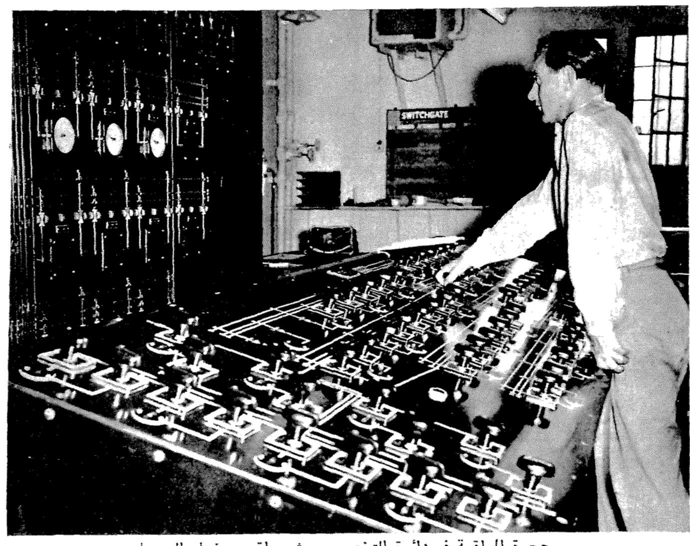
منظر شامل لاحد مراكز التجميع ، حيث يصل البترول من آباره لفرز الغازات الطبيعية منه وتجهيزه للتصدير



يجرى الزيت من مراكز التجميع الى هذه الخزانات الضخمة
تمهيدا لدفعه الى موانىء التصدير

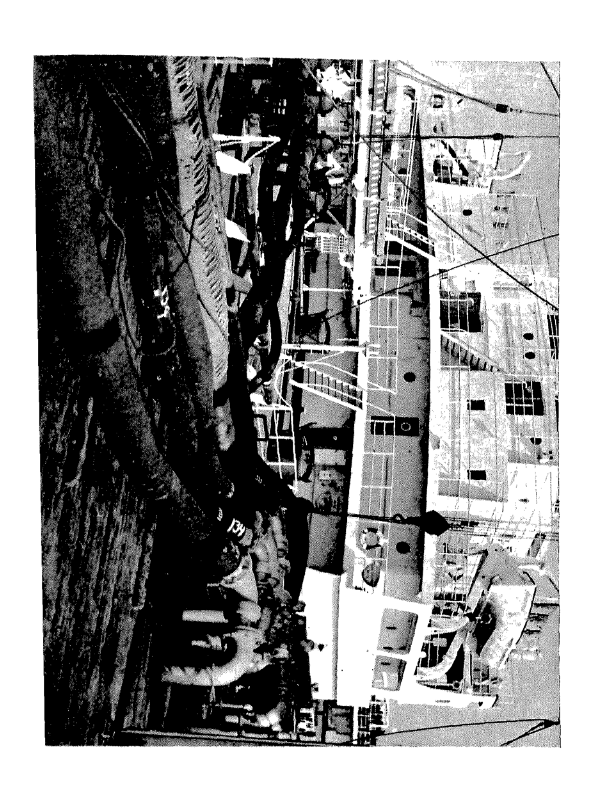


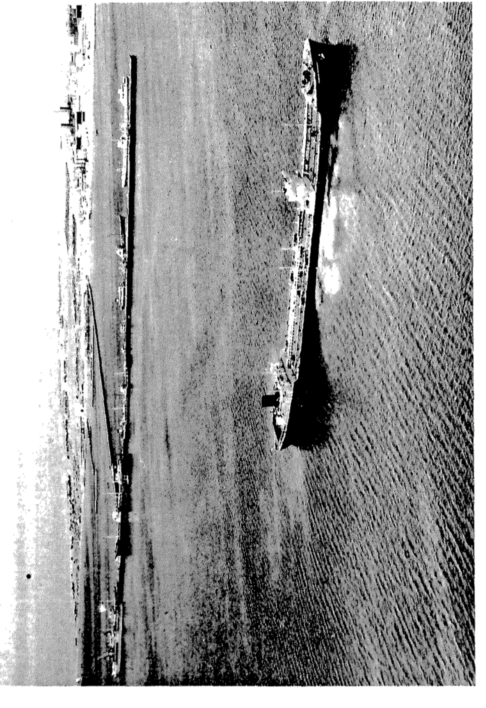
حجرة المراقبة في دائرة التخزين حيث يراقب دخول البترول
الى الخزانات وخروجه منها



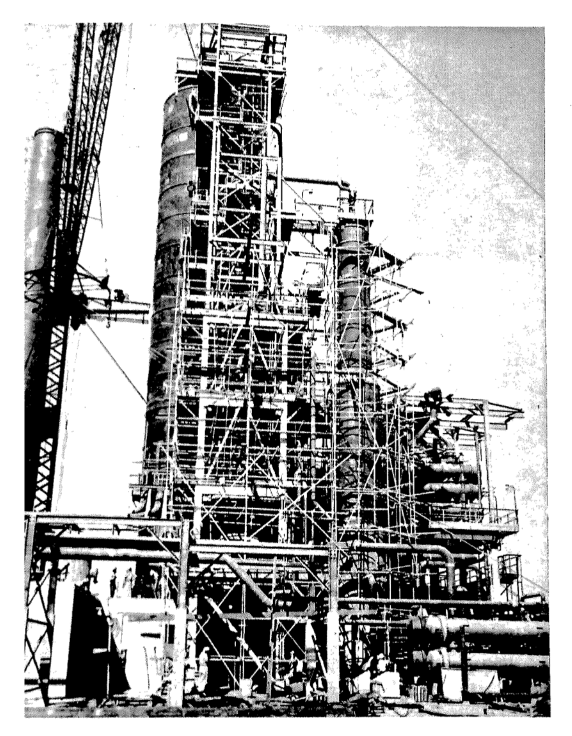
حجرة المراقبة فى دائرة التخزين حيث يراقب دخول البترول
الى الخزانات وخروجه منها

مهندس بترولى يعمل فى مختبره





ميناء الاحمدى فى امارة الكويت ، تغادره ناقلة جبارة حمولتها ٨٤ الف طن

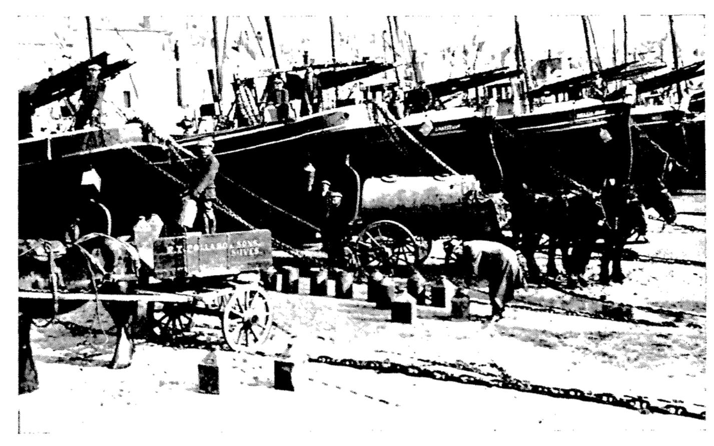


برج التجزئة فى مصفاة تحت البناء

وحدة تصفية جديدة في الكويت



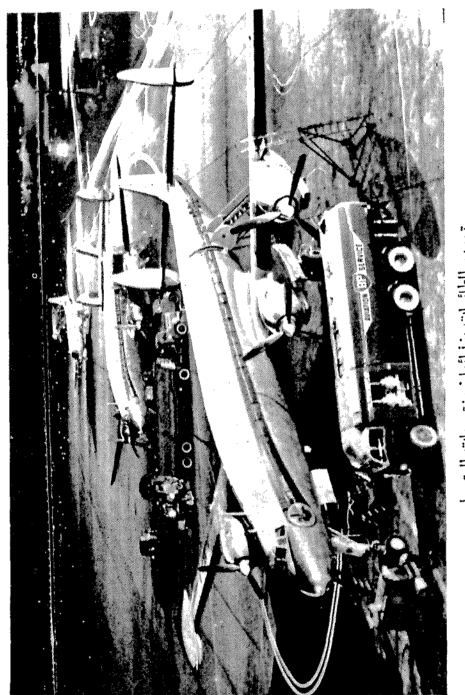
محطه توزيع على الطراز القديم



كانت العربات تجرها الخيل او البغال الوسيلة الوحيدة فى الماضى
لنقل البترول الى السفن



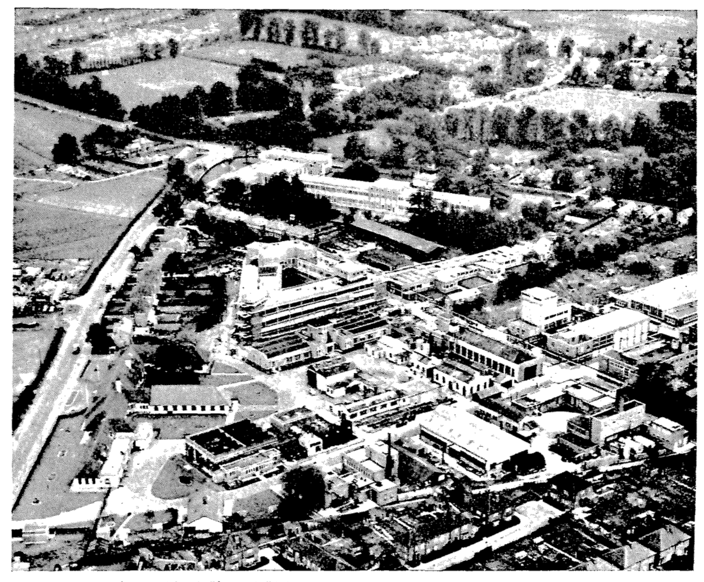
أو نقل منتوجاته الى مستهلكيها



تموين الطائرات بغذائها : منتوجات البترول



منتوجات البترول تلعب الدور الاهم فى ساحات القتال ، وبدون ضمانة
وجود هذه المنتوجات تفقد الدبابات أعلاه قيمتها



العامود الفقرى فى جسم أية شركة بترول شاملة : محطة ابحاث وتجارب

٢ - الغـــاز الطبيعى

من ادل العلائم في أي بلد من بلدان الشرق الاوسط على وجود حقل للنفط فيه قيد الانتاج ، او وجود مصفاة بترولية من اى نوع ، هو ان ترى اللهب المتصاعد من الأرض على مسافة بسيطة من ذلك الحقل أو تلك المصفاة .

ويغذى هذا اللهب المتجمع فى بقعة ما شبكة من المواسير المتـدة مـن مراكز انتاج النفط الخام يجرى فيها الغاز الطبيعى الى المحرقة حيث يحرق لأن الغاز فى حالته الطبيعية يحوى من المواد السامة ما يجعله خطرا مميتا على المنطقة المحيطة به اذا بقى فى حالته الطبيعية ولم يحرق .

ولا حيلة بيد شركات الزيت فى انتاج هذا الغاز رغم ارادتها ، اذ هو يتصاعد من بئر النفط صحبة الزيت الخام ، بل ان وجوده فى الواقع مختلطا بالنفط الخام قد يكون أمرا ضروريا لخروج النفط الى سطح الأرض كما سنبين فيما بعد . ونظرا لطبيعته السامة فان من أول ما تقوم به شركة النفط هو التأكد من ان الغاز كله يجرى داخل مواسير خاصة الى المحارق حيث تحرق منه كل كمية لا يحتاج اليها .

وكل حقل بترولي يتألف من ٣ طبقات : الماء ويكون عادة الطبقة السفلية والزيت الخام وهو يعلو طبقة الماء عادة ، والغاز ويؤلف الطبقة العلوية . وكل هذه الطبقات الثلاث بمجموعها تكون حبيسة فى خزان تحيط به صخور صلدة تمنع تسرب أى كمية من المواد الثلاث هذه ، رغم وجود الغاز والزيت تحت ضغط هائل من شأنه دفع المادتين الى الانتقال والهجرة لولا وجود ذلك المانع من الصخر الصلد . ووجود مثل هذا الضغط الشديد واحتكاك طبقة الغاز العلوية بطبقة الزيت الوسطى يذيب قسما لا بأس به من الغاز فى الزيت الخـام نفسه .

وعندما تنزل مواسير الحفر الى قاع البئر ، فان الفتحة التى احدثت من فوق سطح الأرض الى الخزان تكون هـى الفرصة التى انتظرهـا الزيت والغاز ملايين السنين للانتقال والهجرة ، تلك الفرصة التى لم تسنح بسبب انحباسهما ضمن جدران الصخر الصلد . وما يكاد الاتصال يتم بين سطح الارض وطبقتى الغاز والنفط حتى يندفعا بقوة هائلة الى اعلى ، الغاز بسبب خفته وميله دائما للصعود للطبقات العالية ، والزيت بسبب ضغط الغاز والماء والغاز الذائب فيه الذى يندفع هو ايضا للصعود حاملا معه الزيت .

وبدون هذا الغاز يتبين ان حقل الزيت لا قيمة له ، فوجود الزيت وحده أمر ، وتصعيده الى سطح الأرض امر آخر : يتم بصعوده مع الغاز او بواسطة الضخ او قد لا يتم اذا انعدم الضغط الغازى والمائي الكافى .

ويتبين من هذا ايضا ان حقل الزيت يكون مصدر ثروة حقيقية حقا اذا كان ضغط الغاز فيه عاليا لدرجة تدفع الزيت الى اعلى ، ويصبح حقل الزيت عديم الفائدة اذا انعدم ضغط الغاز .

والنتيجة المنطقية والعملية لهذا هى ابقاء الغاز الطبيعي فى الحقل لابقاء الضغط فيه عاليا ، وما دام الغاز فوق سطح الأرض عديم القيمة حاليا فى الشرق الأوسط ، فالحل الأمثل هو اعادة الغاز الناتج الى باطن الحقل وهذا ممكن عن طريق منشآت آلية تبنى خاصة لهذا الفرض . واعادة الغاز للحقل تضمن فائدتين : الأولى حفظ الحقل سليما لأغراض الانتاج والثانية ادخار الغاز لبيعه فى المستقبل حين يمكن فتح اسواق له .

والغاز الطبيعي مصدر ممتاز للوقود والطاقة ويمكن الاستفادة منه فى حالتيه الغازية والسائلة . وهو عند امكان تصريفه مصدر عظيم آخر للثروة القومية . ففي حالة الكويت مثلا ، لو امكن اسالة جميع الغاز الطبيعي الناتج حاليا بمعدل ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فان السائل الناتج يمكنه تعبئة ١٢٠ الف برميل زيت يوميا ، اى نحو ٦ ١/٢ مليون طن كل سنة وهى ثروة طائلة بأى مقياس ، وتبلغ حوالي ١٠ ٪ من الثروة التى تعود من الزيت الخام نفسه .

وفيما يلي جدول يبين مقادير الغاز الطبيعي السائل الناتج فى الولايات المتحدة الأمريكية ومقادير الزيت الخام ، ونسبة السوائل الغازية الى الزيت :

انتاج الولايات المتحدة بالآف البراميل يوميا
معدل أشهر يناير من كل سنة

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
الزيت الخام	٧٩٢٦	٨٤٤٢	٨٩٢٩	٩٢٥٠	٩٤٩٣	٩٦٥٦
الغاز السائل	٧٤٤	٧٧٨	٨٢٥	٨٥٠	٨٨٠	٩٣٠
نسبة الغاز للزيت	٤ر٩٪	٢ر٩٪	٢ر ٩ ٪	٢ر٩٪	٣ر٩٪	٦ر٩٪

ويمكن الافتراض على أساس الجدول اعلاه ان القسم الاعظم من الغاز الطبيعي الناتج فى الولايات المتحدة يجرى استغلاله تمام الاستغلال ولا يحرق.

ولعل أكبر عامل يساعدها على استغلال الغاز بهذا الشكل الكامل هو ان الأسواق الداخلية متوفرة له . ويختلف الحال تمام الاختلاف فى البلاد المنتجة للزيت التى ينعدم فيها الطلب على استخدام الغاز أو يكون قليلا غير متكافىء مع كمياته الناتجة ، مثل الحال فى العراق والمملكة السعودية والكويت وقطر وايران وفنزويلا . ففي الكويت يستغل من الغاز الناتج جزء بسيط جدا منه لا يكاد يتجاوز ٨ ٪ من مجموعه ، تستخدمه شركة زيت الكويت فى مبانيها فى مناطقها حيث يستغل للتدفئة والطبخ وتستغله حكومة الكويت فى بعض مناطق سكن موظفيها للطبخ وفى تجهيزه وقودا لتشغيل مصانع تقطير الماء وتوليد القوة الكهربائية .

والعقبة الوحيدة التى تحول دون بيعه فى الأسواق الأوروبية العطشى اليه هي بالطبع تكاليف نقل الغاز ، شأنه فى ذلك شأن الزيت الخام . فالزيت تصبح له قيمة عندما يكون فى متناول من يحتاجه ، فهو فى أرضه مثلا ، حيث منبعه يبعد عشرات ان لم يكن مئات الأميال عن ميناء التحميل لا يساوى شيئا ، وتصبح له قيمته عندما يجرى فى الأنابيب الى الميناء ومنها ينتقل الى ناقلات الزيت التى تحمله الى اسواقه ، وقيمته هذه مربوطة الى حد كبير بنفقات هذا النقل . فلو ان زيت فنزويلا مثلا الواصل الى ايطاليا يباع بـ ٣ دولارات للبرميل من الزيت من نوع معين فان الزيت المنقول من الكويت يجب أن يأخذ سعر زيت فنزويلا أو غيرها بعين الاعتبار مثل ان يباع بنفس السعر اذا كان من نفس النوع او ان يباع بسعر يجتذب المشترى وبشروط تصرف المشترى عن زيت فنزويلا او اكثره .

وينطبق هذا على الغاز . فان له طاقة حرارية معروفة ، ولو افترضنا مثلا ان شحنة من الغاز لها طاقة حرارية مقدارها مائة وحدة ، فان قيمتها فى السوق الايطالي يجب أن تتكافأ مع قيمة المائة وحدة حرارية الناتجة من الزيت الخام أو من الفحم الحجرى او من اى مصدر طاقة آخر ، واذا جعلت تكاليف نقل الغاز سعره عاليا بالنسبة للمصادر الأخرى فانه لا يباع ويصبح عديم القيمة .

ولهذا فقد انصرفت الجهود فى السنوات الأخيرة الى اجراء التجارب لنقل الغاز بأسعار اقتصادية تستطيع منافسة اسعار الزيت والفحم ، ويبدو أن نتائج هذه التجارب مشجعة . ومن هذه التجارب واحدة اجريت فى فنزويلا حيث أنشئت المصانع الخاصة (على نطاق صغير) لاسالة غاز الميثين وتحميله فى ناقلة خاصة سموها « رائدة الميثين » ونقله الى نقطة فى بريطانيا حيث انشئت تسهيلات مناسبة لاستلام الشحنة . ولا تزال دراسة نتائج هذه التجربة جارية حتى كتابة هذه السطور ، ولكن يبدو ان النتائج الاولية مشجعة ، فقد بدأت بعض شركات الزيت فى التحضير للتعامل التجارى العالمى بغاز

البترول السائل ، وتسلمت احدى الشركات بالفعل فى اواسط سنة ١٩٥٩ أول ناقلة كبيرة حمولتها ٣٥ الف طن لنقل الغاز السائل بالضغط وستعمل لحساب شركة نقليات بناما التابعة لمجموعة شركات ستندرد نيوجرسى ، وستنقل هذه السفينة زيتا خاما بالاضافة الى الغاز السائل المعبأ بخزانات مضغوطة ، وستسير بين فنزويلا والساحل الشرقى للولايات المتحدة ، ولتزويدها بالحمولة من الغاز السائل انشأت شركة بترول كريول (من مجموعة ستندر نيو جرسى) التسهيلات اللازمة لاسالة الغاز فى منطقة ماراكايبو بفنزويلا . ومن المنتظر ان تكون شركة أرامكو قد شرعت فى بناء مصنع لتبريد واسالة الغاز فى رأس تنورا ستبلغ تكاليفه حوالى مليونى جنيه ، وسعته ٤ آلاف برميل فى اليوم وقد يتم بناؤه فى أواخر سنة ١٩٦٠ ، ولعل هذه العملية تشير الى اطمئنان شركة ارامكو الى انه ستوجد فى بحر السنة القادمة السفينة أو السفن اللازمة والمناسبة لنقل ناتجها من الغاز السائل . كما أن شركة زيت الكويت شمرت عن ساعدها أخيرا وبدأت فى تنفيذ الخطط العملية لانشاء مصانع للاستفادة من اسالة الغاز ، ومن المنتظر أن تكون سعة تسهيلاتها حوالى ٨٠٠٠ برميل فى اليوم من الغاز السائل وبنزين الغاز الطبيعى ، بتكاليف تبلغ ٣ ملايين جنيه تقريبا .

ولعل فنزويلا والمملكة السعودية فى مقدمة البلاد المنتجة للزيت خارج الولايات المتحدة فى الاهتمام بمسألة استغلال الغاز الطبيعى وصيانة ضغط حقول نفطها ، وهى تولى هذه المسألة أهم عنايتها حاليا . فان كل برميل نفط تنتجه آبار فنزويلا يرافقه صعود ١١٧٠ قدما مكعبا من الغاز لها قيمة حرارية توازى تلك التى لـ ⅕ برميل من النفط الخام، ويستفاد حاليا فى فنزويلا من ٤٤٪ من الغاز الطبيعى ، والنتيجة تبعا لذلك هى ان الناتج من كل برميل من النفط الخام يرافقه خسارة فى الغاز توازى قيمتها الحرارية ⅑ برميل من النفط الخام . وفى أواخر سنة ١٩٥٨ كان فى فنزويلا ٣٤ مصنعا لاعادة الغاز الطبيعى الى ٥٦ حقلا بمعدل ٩٥١ مليون قدم مكعب يوميا لاغراض التخزين وصيانة ضغط تلك الحقول ، وبلغت تكاليف تلك المصانع ١١٤ مليون دولار ، ومن المنتظر أن يكون لهذه العملية فائدة انتاج ٨٩٧ مليون برميل نفط اضافية بفعل الضغط المعاد للحقول ، ويجرى العمل سنة ١٩٥٩ على بناء ٣ مصانع جديدة لاعادة ١٦٩ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الى الحقول، وفى النية بناء ٢٣ مصنعا آخر لاعادة ٧٣٠ مليون قدم مكعب يوميا .

ونظرا للامكانيات الاقتصادية الحسنة لتسويق الغاز الطبيعى فى المستقبل القريب ، فان فنزويلا عازمة على تخزين هذا الغاز بقدر الامكان ؛ وحيث تكون نسبة صعود الغاز مع النفط عالية فقد تفرض على الشركات المنتجة فى مثل تلك الحقول تقليل انتاج النفط ، بحيث يترك الانتاج الكامل للحقول التى تكون فيها نسبة ضياع الغاز اقل من غيرها .

هذا وليس فى الشرق العربى على ما هو معروف سياسة حكومية معينة بصدد استغلال الغاز وصيانة ضغط الحقول ، ويبدو أن الأمر لم يخرج بين الوقت والآخر عن ضغط من الحكومات على شركات زيتها لفعل شىء ما لاستغلال جزء من الغاز الضائع هباء على شكل لهب يحترق بالوان زاهيـــة تجذب الانظار . وربما يكون الوقت قد حان لجلوس الأطراف التى يعنيها الأمر لدراسة امكانيات حلول للموضوع. فالغاز الضائع بحسب نصوص الامتيازات الحالية ملك للشركة التى تنتجه ، ولا تستطيع الحكومة مثلا اعطاء مثل هذا الغاز فى امتياز الى شركة جديدة لاستغلاله الا اذا دفعت الحكومة له ثمنا تتقاضاه الشركة المنتجة ، وهذا موقف غير طبيعى ، وكأن حال الشركة يقول: انا لا أستغل الغاز ولا اترك غيرى يستغله ، وقد يكون من الحلول العملية نقل ملكية الغاز الى الحكومة اذ انها بحسب نظام مدفوعات الريع العائد من بيع البترول الخام تحاسب على نصف تكاليف انتاج الخام وبالتالى انتاج الغاز معه ، ولو كانت تكاليف السنة مثلا فى الكويت ١٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية فان نصيب الحكومة من التكاليف ٧½ مليون جنيه وجزء من هذا المبلغ بالطبع يكون قد ساهم فى انتاج الغاز الطبيعى .

فالحكومة اذن فريق يهمه الامر من ناحيتين : وجوب استغلال ثـروة قومية موجودة ، وعدم تعريض أموالها للضياع من حيث انها تتحمل تكاليف انتاج مادة ثم تمنع من الاستفادة منها . أو قد يكون الحل حسبما سبق فى هذا الفصل وهو حقن الغاز الطبيعى كله أو الجزء الاكبر منه فى الحقل ثانية لحفظ ضغطه وتخزين الغاز الى حين يصبح سعره مربحا ومصدرا للثروة القومية ، أو ان يكون الحل فى ترك الخيار للشركة المنتجة بين الامرين اعلاه أو حلا وسطا بينهما ومهما يكن من شىء فليس من المصلحة القومية وقوف الحكومات موقفـا سلبيا من مشكلة الغاز بل عليها اعداد سياسة معقولة والسير عليها بالتراضى مع الشركات المنتجة فى بلادها . وذلك لأن ثروة الغاز يجرى احراقها حاليا بمعدل ٢١ مليون دولار فى السنة فى الكويت . (على أساس ١٠ سنتات لكل ١٠٠٠ قدم مكعب قد يمكن البيع بموجبها فيما لو استثمرت رؤوس الأموال اللازمة لاستغلال الغاز) ومثل هذا المبلغ فى المملكة السعودية وأكثر من نصفه فى العراق ، وقد يكون مجموع المحروق فى بلاد العرب المنتجة للزيت يفوق ٥٠ مليونا من الدولارات يحتاج الشرق العربى الى كل دولار منها .

---

٣ - شركات بترول الشرق العربي

اهم الشركات المالكة لامتيازات البترول العربى هى ما يلى :

الكويت :

١ ــ شركة نفط الكويت المحدودة وتملكها الشركة البريطانية شركة النفط البريطانية ، والشركة الامريكية شركة نفط الخليج مناصفة . ويشمل الامتياز جميع بر الامارة ومياهها الاقليمية (على امتداد ستة اميــال) وبعض الجزر المحاذية للساحل .

٢ ــ شركة الزيت الامريكية المستقلة (وهى تتألــف من مجموعة مــن الشركات المستقلة الامريكية على راسها شركة فيلبس) وامتيــازها يشمل نصف حصة غير مجزاة بالمنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ومياه المنطقة الاقليمية على امتداد ستة اميال .

المملكة السعودية :

١ ــ شركة الزيت العربية الامريكية (الأرامكو) وتملكها شركات ستندرد نيو جرسى وستندارد كالفورنيا وتكساكو وسوكونى . ويشــمل الامتيــاز القسم الأكبر من شرقى المملكة المحاذى للعراق والكويت والمنطقة المحــايدة والخليج العربى وقطر وابو ظبى وعمان وظفر وحضرموت ، والمياه الاقليمية فى الخليج العربى (على امتداد ستة اميال) المحاذية للساحل السعودى على الخليج المذكور ، والبحار الاقليمة المحاذية للمياه الاقليمية المذكورة .

٢ ــ شركة زيت كتى ويشمل امتيازها النصف الآخر من الحصة غير المجزاة التى يشملها امتياز شركة الزيت الامريكية المستقلة .

العراق :

مجموعة شركات بترول العراق وتملكها شل والبريطــانية والفرنسية ونيوجرسى وسوكونى وجولبنكيان بالحصص التالية : ــ ٢٣ $\frac{٣}{٤}$ ٪ لكل من الشركــات الثلاث الأولى و $\frac{٣}{٤}$ ٢٣ ٪ منــاصفة بين نيوجرسى وسوكونى وال ٥ ٪ التى اشتهر بها جولبنكيان . ويشمل الامتياز جميع بر العراق (تنازلت الشركات مؤخرا عن حقوقها بالميــاه الاقليمية على الخليج العربى)

قطـر :

شركة بترول قطر وتتألف من نفس المجموعة التى تتالف منها شركات بترول العراق . ويشـمل امتيازها بر قطر ومياهها الاقليـمية .

البحرين :

شركة بترول البحرين وتملكهـا شركتا ستندرد كالفورنيا وتكسـاكو ويشمل الامتياز بر الامارة ومياهها الاقليمية .

ثم ان هناك امتيازات أخرى منحت بالفعل فى مختلف انحاء الشرق العربى ولكنها لم تبدأ بعد فى الانتاج بكميات تجارية ، وأهم هذه الامتيازات :

امارات ساحل الخليج المتصالحة :

شركة تنمية البترول (الساحل المتصالح) المحدودة وهى نفس مجموعة شركات بترول العراق ، وامتيازها يشمل البر والمياه الاقليمية اما بحار المنطقة الاقليمية فممنوحة لشركة مناطق ابو ظبى البحرية المحدودة وتملكها البريطانية والفرنسية .

ظفـر :

شركة ستيز سرفيس ظفر وتملكها شركتا ستيز سرفيس وريتشفيلد .

بحار المنطقة المحايدة الكويتية السعودية ظفرت بامتيازها شركة الزيت العربية المحدودة وهى شركة يابانية تالفت منأكثر من ٤٠ شركة صناعية كبرى فى اليابان .

ويتبين من الأسماء المتقدمة (باستثناء الشركة اليابانية الجديدة) انها لشركات تعتبر فى طليعة شركات الزيت العالمية ، وفيما يلي جدول يبين مرتبة الشركات الامريكية الواردة أسماؤها اعلاه ومدى ضخامة عملياتها :ـ

ترتيب الشركات الامريكية فى الولايات المتحدة
سنة ١٩٥٨

الشركة	المرتبة	الايراد المجمل	المرتبة	الايراد الصافى	المرتبة	انتاج النفط بالبراميل يوميا	المرتبة	تصفية النفط بالبراميل يوميا
		دولار		دولار				
١ ــ ستندرد نيوجرسى	١	٧ر٧١٢ر٢٥٧ر٠٠٠	١	٥٦٢ر٤٧٥ر٠٠٠	١	٢ر٠٢٨ر٠٠٠	١	٢ر٤٨٩ر٠٠٠
٢ ــ سوكونى	٢	٢ر٩٣٢ر٧٩٢ر٠٠٠	٥	١٥٦ر٧٨٦ر٠٠٠	٥	٦٤٤ر٨٥٣	٣	٨٦٩ر٨٠٥
٣ ــ زيت الخليج	٣	٢ر٧٨٣ر٤٢١ر٠٠٠	٢	٣٢٩ر٥٣٣ر٠٠٠	٢	١ر٢٦٢ر٦٣٥	٥	٦٩٨ر١٣٣
٤ ــ تكساكو	٤	٢ر٤٧٥ر٦٣٠ر٠٠٠	٣	٣١٠ر١٦٨ر٠٠٠	٣	١ر٠٠٨ر١٨٣	٢	١ر١٢٤ر٦٨٠
٥ ــ ستندرد كاليفورنيا	٦	١ر٦٨٨ر٥٢٧ر٠٠٠	٤	٢٥٧ر٧٥٩ر٠٠٠	٤	٧٩٨ر٣٥٢	٤	٧٨١ر٧٠٠
٦ ــ شل (فى امريكا)	٧	١ر٦٤٧ر١٣٢ر٠٠٠	٧	١١٦ر٥٦٣ر٠٠٠	٦	٣٠١ر٦٥٧	٧	٤٦٣ر٧٧٨
٧ ــ فيليبس	٩	١ر٠٧٢ر٨٦٧ر٠٠٠	٨	٨٤ر٢٣٧ر٠٠٠	١٠	١٤٥ر٨٦١	٨	٤٣٤ر١٠٩
٨ ــ ستيز سرفيس	١٠	١ر٠١٥ر٣١٧ر٠٠٠	١١	٤٤ر٨٩٢ر٠٠٠	١٢	١١٧ر١٠٦	٩	٢٥١ر٧٨٤
٩ ــ ريتشفيلد	٢٢	٢٥٨ر٢٠٨ر٠٠٠	٢١	٢٠ر٠٩٤ر٠٠٠	٢٠	٦٢ر٠٣٣	١٩	١١٩ر٠٤٤

أما عن الشركات غير الاميركية فلعل شركتى شل والبريطانية أعظم شركات الزيت العاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

فان الايراد الصافى لمجموعة شركات شل الهولندية سنة ١٩٥٨ كان ١٥٠ر٦٨٣ر٣٨١ جنيها استرلينيا (بعد خصم جميع الضرائب) انتجها التعامل ب ٠٠٠ر٣٤٠ر٢ برميل يومياواذا قورن هذابجدول الشركات الاميركية المذكورة فان شل تعتبر ثانى شركة زيت عالمية ، والاولى هى ستندرد نيو جرسى .

أما الشركة البريطانية فقد كان ايرادها الصافى سنة ١٩٥٨ ٠٠٠ر٩٥٢ر٦٢ جنيه استرلينى ، وانتاجها تلك السنة بلغ ٠٠٠ر٧٠٠ر٦٠ طن من النفط الخام ومجموع ما جرى تصفيته فى مصافيها الخاصة ٣٨ مليون طن ، وبمقارنة أرقام هذه الشركة بالشركات الامريكية المدرجة فى الجدول المشار اليه نجد ان الشركة البريطانية ايضا تستطيع احتلال مكان عال بينها اذ أن ترتيبها (بعد ادخال شل) يجعلها سادس شركة زيت عالمية .

وقد جنت هذه الشركات الست من الأرباح سنة ١٩٥٨ ما يزيد عن بليونين من الدولارات الاميركية ، ولا يبعد ان يكون نصف هذه الارباح تقريبا مصدره زيت الشرق الأوسط العربى .

هذا ولم تصل هذه الشركات الكبرى الى مكانتها التى تحتلها الآن الا بعد جهود متواصلة دامت عشرات السنين ، فاقدم هذه الشركات الست هى شركتا سوكونى وستندرد نيوجرسى اذ تأسستا سنة ١٨٨٢ وتتبعهما شل سنة ١٨٩٧ وشركة النفط البريطانية سنة ١٩٠٩ وشركة زيت الخليج سنة ١٩٢٢ وتكساكو سنة ١٩٢٦ . ولعل مما يدعو الى الانتباه فى تاريخ هذه الشركات ان الأربع الأولى منها التى تأسست منذ ٥٠ سنة ونيف لم تحتج للبدء برؤوس اموال ضخمة مثل الأخيرتين اللتين تأسستا منذ حوالى ٣٠ سنة فقط . فقد بدات سكونى برأس مال قدره خمسة ملايين دولار وستندرد نيوجرسى بثلاثة ملايين دولار (وهى أعظم شركة زيت فى العالم الآن) وشل ب ٠٠٠ر٢٠٠ر٧ دولار والنفط البريطانية بثمانية ملايين دولار ، أما شركتا تكساكو وزيت الخليج اللتان تأسستا بعد زمن طويل من الاربع الاول فقد احتاجت أولاهما الى التأسيس على أساس رأس مال مرخص باصدار حصص فيه بقيمة بليون دولار وثانيتهما بقيمة ١٢٥٠ مليون دولار ، وذلك على الارجح لان الاسواق كانت قد توطدت للشركات الأقدم مما جعل من الضرورى للشركات الجديدة الراغبة فى المنافسة ان تبدأ برؤوس اموال ضخمة .

ومهما يكن الأمر فان هذه الشركات حققت لنفسها هذه المكانة فى اثناء مدة تعتبر بسيطة نسبيا فى حياة الشعوب . ولو اهتمت البلاد العربية بصناعة

الزيت (والزيت وفير تحت رمالها) فقد تستطيع فى مدة ربع قرن من الزمن مثلا أن تبنى صناعة نفطية عالمية ترفع بايراداتها الضخمة مستوى المعيشة الاجمالى فى جميع اقطار الشرق العربى،وتضمن فىنفس الوقت تصريف الناتج الضخم من بترولها الخام (انظر الفصل عن العمليات الشاملة) .

وتاريخ نمو احدى شركات الزيت قد لا يختلف فى جملته عن تاريخ نمو شركة زيت أخرى . ولنأخذ شركة النفط البريطانية على سبيل المثال :

١ ـ البحث عن الزيت :

بدات القصة فى أوائل العقد الأول من هذا القرن حينحصل وليام نوكس دارسى على امتياز من حكومة ايران سنة ١٩٠١ للبحث عن الغاز الطبيعى والبترول والاسفلت والأوزوكريت والحصول على هذه المواد واستغلالها وتجهيزها للتجارة ونقلها وبيعها . واستمرت عملية البحث والاستكشاف سبع سنوات قبل العثور على الزيت بكميات تجارية فى حقل مسجدى سليمان فى جنوبى ايران فى ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ .

وفى سنة ١٩٠٩ تأسست شركة الزيت الانكليزية ــ الفارسية لاستغلال امتياز دارسى فى ايران .

٢ ـ تصفية الزيت :

وبالنظر الى الظروف السائدة فى العالم فى ذلك الوقت وبدء انتشار استعمال السيارات الآلية وقلة المصافى او انعدامها فى أجزاء عديدة من العالم فقد وجدت الشركة الجديدة من الأفضل لها تصفية ناتجها من بترولها قبل تصريفه .

فكان اول عملية كبيرة قامت بها الشركة اختيار مكان مناسب لاقامة مصفاة عليه ، ووقع اختيارها على منطقة مستوية طينية صحراوية على نهر شط العرب ــ عبدان . وبدأ العمل على المصفاة فى الأشهر الاخيرة من سنة ١٩٠٩ وبدات فى الانتاج سنة ١٩١٣ . أما خط الأنابيب الذى احتاجته المصفاة ليغذيها بالنفط من حقل مسجدى سليمان فقد اكتمل مده فى يونية ١٩١١ .

٣ ـ نقل الزيت ومنتوجاته :

وفى سنة ١٩١٤ قررت الحكومة البريطانية استخدام منتوجات البترول فى تسيير سفنها الحربية بدل الفحم الحجرى ، ونظرا للامكانيات الضخمة التى كانت تبتسم للشركة الجديدة فقد قامت الحكومة بتمويل الشركة نظير الدخول شريكة فى حصة فيها،وبهذا وجدت الشركةفىسفن الاميرالية البريطانية أول عميل كبير لها .

ولكنها وجدت أيضا انها لانجاز الصفقة واتمامها عليها ايصال منتوجات البترول من مصفاة عبدان الى احواض السفن فى بريطانيا . وبهذا تالفت شركة ناقلات الزيت البريطانية (وهى شركة فرعية لشركة الزيت الانكليزية الفارسية)، وفى سنة ١٩١٦ انزلت الى البحر أول ناقلة زيت للشركة الجديدة حمولتها ٥٥٠٠ طن. (تملك الشركة الآن حوالى ١٧٠ ناقلة مجموع حمولتها ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ طن وتستأجر لحسابها سفنا اخرى حمولتها ٣ ملايين طن) .

٤ ــ التسويق :

بعد الحرب العالمية الأولى انتشر استعمال السيارات الآلية والطائرات والمكائن التى تتغذى بالبترول وقودا لها ، ووجدت الشركة فرصة سانحة للخروج من نطاق عبدان ــ المملكة المتحدة ، فزحفت فى عملياتها على مختلف الأقطار الأوربية وساهمت فى بناء المصافى فى اوستراليا وعدن وفرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا وبعض النقاط فى الشرق الأوسط ، كما أن العمل جار على بناء مصفاة كبيرة فى كندا .

وفى سنة ١٩٥٤ غيرت الشركة اسمها الى شركة النفط البريطانية وكانت فى سنة ١٩٣٥ قد غيرته من شركة النفط الانكليزية الفارسية الى شركة النفط الانكليزية ــ الايرانية .

وتمتد شبكة تسويق الشركة الى اجزاء عديدة من نصف الكرة الشرقى وكندا ، كما انها عقدت مؤخرا اتفاقية مع شركة امريكية كبيرة لفتح أسواق لها داخل الولايات المتحدة الامريكية .

نرى مما تقدم ان الشركة فى ظرف خمسين سنة من حياتها بدات بعدة آبار فى حقل زيت ايرانى براسمال مليونى جنيه ثم سارت الخطوات المحتومة عليها نحو الارتفاع الى مصاف الشركات الكبرى العالمية وتضاعفت ممتلكاتها اثناء السنوات الخمسين هذه مئات المرات فقد بلغت ممتلكاتها الصافية سنة ١٩٥٨ نيفا و ٥٦٧ مليون جنيه منها ١٥٥ مليون جنيه قيمة اراض وآبار زيت وخطوط انابيب ومصاف وخزانات ومبان ، و٣١ مليون جنيه القيمة الصافية لأسطول ناقلاتها (بعد خصم الاستهلاك)،واكثر من ٩٧ مليون جنيه مستثمرة فى شركات فرعية .

أما شركة شل ، وهى ثانى شركة بترول فى العالم من حيث مجموع ممتلكاتها وايراداتها واسواقها ، فقد بدات نواتها سنة ١٨٩٠ حين تشكلت «شركة هولندا الملكية لتشغيل آبار الزيت فى الهند الهولاندية سابقا» براس مال متواضع مجموعه مليون و٣٠٠ الف فلورين (حوالى ١٣٠ الف جنيه استرلينى)

وقد أسست هذه الشركة فى لاهاى لتشغيل امتياز للزيت فى سومطرة وفى سنة ١٨٩٢ وجدت حقلا للبترول هناك وشيدت مصفاة ومدت اليهـا من الحقل خطا للانابيب ، وبظرف ١٠ سنوات من تأسيسها ارتفع رأس مالهـا الى ٦ ملايين ونصف مليون فلورين .

وفى سنة ١٨٩٧ تـأسست شركة أخرى تحت اسم « شركة شل للنقل والتجارة » وقد أخذت اسم شل ومعناه صدفة من صدف الزينة الذى كان من جملة المواد التى اتجرت بها) برأس مال مليون و ٨٠٠ الف جنيه استرلينى .

وتحت ادارة ديتردنك لكلتا الشركتين السابقتين جرت اتصالات لتوحيد مصالحهما ، وفى سنة ١٩٠٣ الفتا شركة للتسويق ، وفى سنة ١٩٠٧ اندمجتا تحت اسم « مجموعة شركات شل الهولاندية الملكية » .

وفى اوائل القرن الحالى كانت أكثر اسواق الشركة تتركز فى اقطار الشرق الأقصى ، وبعد نجاح عملياتها بفضل اندماج المجموعة سنة ١٩٠٧ بدأ نشاطها يمتد الى الأقطار الاخرى وانتقل مركز الثقل فى اسواقها الى امريكا الشمالية كما امتدت عملياتها فى استكشاف وانتاج البترول الى اقطار عديدة منهـا رومانيا وروسيا ومصر وترينداد وفنزويلا والمكسيك وكاليفورنيا .

وبطبيعة الحال فان نمو انتاج البترول الذى تملكه الشركة رافقه نمو مماثل فى عمليات البترول التكميلية . ففى سنة ١٩٠٧ كانت شل تمتلك ٢٨ ناقلة زيت حمولتها ١٤٢ الف طن ونما أسطولها سنة ١٩١٤ الى ٦٤ سفينة حمولتها ٢٦٥ الف طن ، وكانت سنة ١٩٣٨ تمتلك وتستأجر من السفن ما يزيد مجموع حمولته عن مليون و ٩٠٠ الف طن وارتفع هذا الرقم سنة ١٩٥٨ الى مايزيد عن ٩ ملايين طن .

وفى ميدان تصفية البترول رافق عملياتها نمو سريع مماثل ، فمن ٦٢٥ الف برميل يوميا كانت تصفيها سنة ١٩٣٨ ارتفع الرقم سنة ١٩٤٨ الى ٩٧٥ الف برميل يوميا ، وكان انتاج مصافيها سنة ١٩٥٨ يزيد عن مليونين و ١٩٠ الف برميل يوميا .

ولكن شل لم تصادف نجاحا كبيرا فى انتاج البترول الخام يوازى النجاح الكبير الذى احرزته فى عمليات النقل والتصفية والتسويق ، فان ما تنتجه يوميا من الزيت يقل كثيرا عن حاجة مصافيها وأسواقها اليه ، الامر الذى اقتضى منها ان تدخل فى عقود خاصة طويلة الامد مع شركات أخرى يزيد غناها فى الانتاج عن غناها فى المصافى والاسواق .

وقد احتلت شل مكانا بارزا فى صناعة البتروكيماويات وقد يمكن اخذها كشركة نموذجية لشركات البترول الشاملة فى المستقبل من حيث ان عملياتها الشاملة تجاوزت الانتاج والنقل والتصفية وتسويق المنتوجات العادية الى عملية خامسة ستصبح قريبا بفضل تطور الصناعة جزءا لايتجزا من عمليات البترول الشاملة . وقد انتجت شل ١٩٣٨ ما يزيد عن ١٧٠ الف طن من مواد خام صناعة البترول الكيماوية وفى سنة ١٩٤٨ ارتفع الانتاج الى ٤٢٠ الف طن وكان سنة ١٩٥٨ مليونين من الاطنان تقريبا .

---

٤ – امتيازات البترول في الشرق العربي

يجرى استغلال جميع بترول الشرق العربى عن طريق شركات أجنبية ارتبطت بعقود لهذا الفرض مع حكومات البلاد التى يهمها الأمر . وكانت مفاوضات كل من هذه الامتيازات تدور ضمن جدران مغلقة محصنة بحيث أن الحكومة العربية الواحدة لم تكن تدرى عن الشروط التى حصلتهـــا الحكومات الأخرى ، كما تم الاتفاق فى بادىء العهد بين الحكومات والشركات على اعتبار وثائق الامتيازات معاهدات سرية غير قابلـة للنشر والاعــلان . واستمر الوضع على هذا الحال حتى عهد قريب حين تسربت أكثر المعلومات عن هذه الاتفاقيات الى بعض الصحف العالمية والى بعض بيوت النشر التى جعلت همها اصطياد مثل هذه الامتيازات ونشرهاالاطلاع الرأى العام عليها،ومن أهم هذه النشرات ما صدر حديثا تحت عنوان « الشرق الاوسط : قوانين الزيت الأساسية وعقود الامتيازات » وقد وضعت كلمة « سرى » بالخط العريض على غلاف الكتاب !

ونظرا لأهمية الترتيبات المالية المتفق عليها فى جميع هذه الامتيازات فان بقاءها طى الكتمان لم يعد امرا ممكنا ، لا سيما وأن الحكومات ارتبطت فيما بينها باتفاقيات لتبادل المعلومات الهامة عن شئون الزيت فى بلادها ، وانها وجدت من المصلحة العامة ازالة صبغة السرية عن هذه العقود فأصبحت منذ عهد قريب تنشر الاتفاقيات الجديدة حال ابرامها كما تم فى المملكـة السعودية فى اتفاقيتها مع الشركة اليابانية وفى الكويت فى اتفاقيتها مع نفس الشركة ، وفى ايران فى اتفاقيتها مع شركات بان امريكان الامريكية واجيب الايطالية .

ومصلحة الحكومات الآن من وراء نشر مثل هذه الاتفاقياتهىالاستفادة من الشروط الحسنة التى قد يتفق عليها فى بلد واحد ولا تكون موجــودة فى اتفاقيات بلد آخر ، وذلك لأنه أصبح من المتفق عليه ضمنا (ونصا فى بعض الامتيازات) أن البلــد الواحــد يحق له المطالبة برفع مستوى فــوائده الى مستوى الفوائد التى تكون فى امتيازات بلد آخر .

فلو افترضنا مثلا أن الرسوم على الطن الواحد الناتج من الزيت الخام ٥ شلنات فى ايران و٣ شلنات فى قطر فان من حق حكومة قطر المطالبة برفع رسومها من ٣ الى ٥ شلنات . او اذا كانت الاتفاقيات فى الشرق الاوسط على أساس اقتسام الربح الصافى (الناتج من بيعالخام بالاسعار **الممكن الحصول**

عليها فى السوق) وكان الترتيب فى العراق مثلا اقتسام هذا الربح على أساس أن حصة الحكومة هى ٥٠٪ من الارباح على قيمة الزيت الخام حسب السعر المعلن عنه (وهو أعلى سعر له) فان الحكومات الاخرى فى الشرق الاوسط يحق لها تعديل اتفاقياتها لتحسينها الى مستوى ترتيب العراق .

ورغم وجود مثل هذا التفاهم الضمنى والكتابى بين الحكومات والشركات على امكان جعل كافة الامتيازات فى بلاد الشرق الأوسط من نفس المستوى والدرجة من حيث الفوائد التى تعود على حكومات البلاد المنتجة للزيت ، فلا زالت هناك بعض فروق واضحة قسم منها ضئيل الاهمية نسبيا والقسم الآخر عظيمها .

وأهم امتيازات البترول فى الشرق العربى ، من حيث كميات الانتاج والايرادات العائدة منه ، هى المعقودة مع حكومات المملكة السعودية وامارة الكويت وجمهورية العراق . وقبل التعرض للفروق التى لا زالت باقية بين مستويات هذه الامتيازات الثلاثة ، وبين هذه الامتيازات وامتياز ائتلاف شركات ايران مثلا ، فقد يحسن استعراض ملخص لأحد هذه الامتيازات ، وليكن امتياز شركات بترول العراق (آى بى سى) مع حكومة العراق .

عقد امتياز بترول العراق فى ١٩٣١/٣/٢٤ وجرى تعديله فى عدة مناسبات ولهذا فان ملخصه سيكون مبنيا على الاتفاقية الاصلية والتعديلات التى طرات عليها فيما بعد :

حصلت الشركة على الحق المطلق فى الاستكشاف والتنقيب والحفر لاستخراج البترول والنفط والفازات البترولية الطبيعية ونقل هذه المستخرجات ومنتجاتها والتصرف بها عن طريق البيع ، والامتياز يشمل جميع أراضى العراق ما عدا مياهها الاقليمية (التى تنازلت عنها الشركات مؤخرا) . ومدته ٧٥ سنة بانتهائها يصبح ملكا للحكومة جميع المعدات والمنشئات والمناطق التى كانت بحوزة الشركات لاغراض عملياتها .

وتتعهد الشركات بأن تبنى عملية انتاج الزيت الخام على احدث الأسس العلمية الصحيحة لصيانة الحقول،وان تتخذ جميع الخطوات العملية لمنع وقوع الضرر بالحقول عن طريق تسرب الماء الى طبقات الزيت ، وعليها أن تقدم تقريرا سنويا عن عملياتها للحكومة كما يحق للموظفين الذين تنتدبهم الحكومة أن يطلعوا فى جميع الاوقات على سجلات الشركة فى العراق وما يكون لديها جاهزا من خطط وخرائط جيولوجية ومعلومات فنية عن عملياتها وحقول الزيت كما أن للحكومة الحق فى الاشراف على عملية قياس الناتج من الزيت والتأكد من سلامة الطرق المستعملة فى قياسه وصحتها .

وقد دفعت الشركات ثمنا للامتياز ٤٠٠ الف جنيه ، كما دفعت للحكومة ايجارا بلغ ٤٠٠ الف جنيه سنويا حتى اكتشاف الزيت بكمياته التجارية مع الاحتفاظ بهذا الرقم حدا أدنى الى أن يزيد عنه ما تتسلمه الحكومة من ايراد عائد من تحصيل ٤ شلنات عن كل طن ناتج ، الا ان هذه الدفعات السنوية تعتبر قرضا تسدده الحكومة على اقساط من حصتها من ارباح البترول بعد اكتشافه . وقد عدلت هذه الترتيبات المالية سنة ١٩٥٠ لرفع مستوى حصة الحكومة الى المستوى الذى عرف أن حكومة فنزويلا كانت تحصله من شركات البترول العاملة فيها ، وهو ما يعرف بمبدأ ال ٥٠ ــ ٥٠ ، اى اقتسام الحكومة والشركات ارباح الزيت الصافية بالتساوى . ولكن هذا الترتيب عدل بعد ٤ سنوات لجعل حصة الحكومة مبنية على أساس قيمة الزيت بالسعر المعلن (وهو اعلى سعر يعرض به الزيت على أى مشتر) فأصبحت الحكومة تتقاضى ٥٠٪ من الارباح محسوبة كما يلى : قيمة الزيت بالسعر المعلن يخصم منه ٥ ٪ من القيمة اذا بلغ مجموع الانتاج ٥٠ مليون طن فى السنة و ٢٪ اتعاب الشركات فى تصريف الزيت (رسم البيع) ويخصم بعد ذلك تكاليف انتاج الزيت والباقى من القيمة يذهب نصفه للحكومة حصة لها . وبعد سنتين أو ثلاث من هذا التعديل اجرى تعديل آخر الغيت بموجبه خصمية الكميات البالغة ٥ ٪ وانزل فيه رسم البيع من ٢٪ الى ١ ٪

وهكذا فالترتيبات المالية حسب وضعها الحالى فى العراق أصبحت تعطى الحكومة ½ الارباح من السعر المعلن يضاف اليها مبلغ ٦٠ الف جنيه سنويا بدل اعفاء الشركات من الضرائب . وقد بقى اتفاق الغاز الطبيعى دون تغيير وهو أن تتقاضى الحكومة ٢ بنس عن كل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز تبيعه الشركات .

وفيما يتعلق باستهلاك منتجات البترول داخل العراق فقد تم الاتفاق على ما يلى :

على الشركات أن تؤمن وجود حاجات العراق المحلية من منتجات البترول وان تخزن على الدوام ضعف المعدل الشهرى الذى تستهلكه الحكومة كاحتياط للطوارىء وتخزن هذه الكميات فى المكان أو الأماكن التى تعينها الحكومة للشركات . واذا ما نشأت فى البلاد حالة طوارىء (وللحكومة أن تقرر اذا كانت هذه الحالة ناشئة أم لا) ، فعلى الشركة بذل جهدها لزيادة انتاج البترول ومنتجاته لاستهلاك الحكومة . وقد حددت الاتفاقية اسعار منتجات البترول التى يمكن للشركات ان تبيع بموجبها فى الاسواق المحلية فى العراق الى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه ملكية المصافى وحقوق التوزيع والتسويق فى العراق من شأن الحكومة وحدها .

واستعمال الزيت ومنتجاته مجانا هو من حق الشركات ، مع تخصيص

كميات مناسبة تعطى مجانا للافراد والعائلات التى كانت فى الماضى تستعمل ينابيع النفط المتسرب الى سطح الارض . اما الحكومة فلها (اذا توفرت المصفاة أو المصافى لديها) أن تشترى الزيت الخام من الشركة بسعر تكليف انتاجه ، وقد حدد السعر ب ٥ شلنات و٦ بنسات للطن الواحد (يضاف اليها مبلغ مقطوع قدره ٦٣ الف جنيه فى السنة تكاليف ضخ هذا الزيت) .

وقد نص الامتياز على وجوب استخدام الشركات لرعايا العراق بقدر الامكان ، وسمح للشركات باستحضار المستخدمين الاجانب لشغل مناصب المدراء والمهندسين والكيماويين والحفارين الخ ... اذا لم تجد من رعايا العراق من يصلح لشغل هذه المناصب ، كما يشترط على الشركات تدريب الرعايا العراقيين على هذه الاعمال بالسرعة الممكنة وبالصورة المعقولة .

وبموجب نصوص الامتياز فالشركات معفاة من دفع الرسوم الجمركية على جميع وارداتها من العتاد والمواد اللازمة لعملياتها ، كما يحق لها اعادة تصدير ما تريد من هذه الواردات دون دفع رسوم تصدير عليها ، الا انها اذا باعت شيئا من وارداتها فى السوق المحلى فعليها دفع الجمرك الذى يكون مستحقا على المبيع بقيمته وقت بيعه . وهناك مادة تتعلق بالشركات الفرعية التى قد تنشئها الشركات صاحبة الامتياز ، واذا جرى تشكيل مثل هذه الشركات الفرعية وطرحت اسهمها فى السوق فانه يجب طرح ٢٠٪ من هذه الاسهم فى الاسواق العراقية ليشتريها الرعايا العراقيون اذا كان لهم اهتمام . كما يحق لحكومة العراق تعيين اثنين من رعاياها لشغل منصب مدير فى مجلس ادارة الشركات فى لندن .

وللشركات حق استعمال سطح الاراضى التى قد تحتاج اليها فى عملياتها داخل العراق ، فان كانت الارض حكومية غير زراعية تدفع عنها ايجارا بمعدل ٢ آنه (أكثر من بنسين بقليل) للهكتار سنويا ، وعلى الزراعية ايجارا مبنيا على قيمة الارض . أما الاراضى التى يملكها آخرون غير الحكومة فيمكن للشركات استعمالها بعد شراء أو استئجار حقوق استعمال سطحها .

وقد بدأ امتياز شركة بترول البصرة بالنص على دفع الشركة للحكومة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه منحة تعليمية لأبناء العراق ، وقد زيدت هذه المنحة فيما بعد وقد يكون مقدارها الآن تجاوز الـ ١٣٠ الف جنيه سنويا .

وفى التعديلات الأخيرة دخلت الحكومة طرفا ثانيا فى تحديد الأسعار المعلنة فقد نص فى الاتفاقية الاخيرة على بيع الخام بالاسعار المعلنة للسوق الحر للبيوعات التجارية « .. واذا لم يوجد سوق حر للبيوعات التجارية فان الأسعار المعلنة تعنى الاسعار العادلة التى تعين بالاتفاق فيما بين الحكومة والشركات » ، واذا لم يمكن الاتفاق فان الطرفين يلجآن الى التحكيم ويتقيدان بقراره . كما تم الاتفاق على حدود دنيا كما يلى :

١ ــ تتعهد الشركات بأن لا تقل حصة الحكومة كل سنة عن مبلغ يساوى القيمة بالأسعار المعلنة لـ ٢٥ ٪ من صافى انتاج شركة بترول العراق والموصل و ٣٣ ⅓ ٪ من صافى انتاج شركة بترول البصرة .

٢ ــ تتعهد الشركات بأن لا يقل انتاج البترول الخام السنوى عن ٣٠ مليون طن .

٣ ــ تتعهد الشركات بأن لا يقل دخل الحكومة عن ٢٥ مليون جنيه سنويا .

ومن الاسباب التى تعطى للحكومة حق الغاء الامتياز عدم تقديم الشركات للمدفوعات المستحقة عليها فى وقتها ، بعد ان تكون الشركات حصلت على مهلة أقصاها ٦ أشهر ، كما أن فشل الشركات فى تنفيذ التزاماتها الخاصة بالحفر والاستكشاف وعدم رضوخها لقرارات التحكيم الذى يجرى بموجب نصوص مادة التحكيم فى الامتياز تكون أسبابا لمثل هذا الانهاء .

وكما سبق القول فان أكثر نصوص وشروط الأمتيازات الثلاثة (أى السعودية والعراقية والكويتية) متشابهة الى حد يجعلها متطابقة تقريبا ، ولكن بقيت بعض الفروق التى قد يجرى اتفاق بشأنها فى المستقبل لازالتها .

ومن هذه الفروق ما يتضمنه امتياز المملكة السعودية من وجوب تخلى شركة الارامكو عن بعض مناطق امتيازها التى لا ترغب فى متابعة عمليات الاستكشاف فيها ، ومثل هذا الشرط ينعدم فى امتيازى العراق والكويت . الا ان المفهوم أن حكومة العراق تتفاوض فى الوقت الحاضر مع شركاتها لدرس الامكانيات فى هذا الموضوع ، وقد فهم أن الشركات وافقت من حيث المبدأ على ان تتخلى عن المناطق التى لا تستغلها أو لا ترغب فى استغلالها فى المستقبل ، كما أن من المفهوم فى أوساط شركات الزيت أن المناطق التى سيجرى التخلى عنها سيكون بعضها غنيا بامكانيات وجود الزيت فيها . اما فى الكويت فقد تبدأ مفاوضات جدية فى الموضوع بعد أن يتبلور الموقف فى السعودية والعراق حول مبادىء هذه النقطة .

كما أن السعودية ليست مربوطة ، كما هو الحال فى العراق والكويت ، بالعملة الاسترلينية ، بل ان آخر اتفاق بين الحكومة والارامكو بصدد هذه المدفوعات ينص على انها تجرى بالريال السعودى والعملات الصعبة التى تحصل الشركة عليها من بيوعات الزيت الخام . وبخروج العراق مؤخرا من عضوية منطقة الاسترلينى فقد تتغير تبعا لذلك أسس الاتفاق على انواع العملة التى يجرى تقديمها للحكومة من شركات الزيت . أما فى الكويت فهنالك اتفاق مع حكومة بريطانيا على ان تقوم الأخيرة بتزويد حكومة الكويت بجميع مقادير العملات الصعبة التى تحتاجها الحكومة فى مشاريعها واغراضها ، ولكن

النتيجة العملية لهذا الاتفاق تجعل الجزء الاعظم من المدفوعات للحكـــومة بالاسترلينى كما انها لا تجعل الحكومة فى موقف يمكنها من توفير الدولارات وبعض العملات الصعبة الأخرى اللازمة لعمليات التجار والمستوردين .

أما عن حق استعمال بعض ناتج البترول داخل البلاد ، فبينما نجد حكومة العراق تستحق الحصول على كل حاجة السوق المحلي من الزيت الخام بسعر تكاليفه ، فان الكويت تنال عوضا عن ذلك مبلغ ٧٥٠ جنيها كل سنة وفى مقابل ذلك تشترى الحكومة حاجتها من منتوجات النفط لاستعمالها الخاص ، بينما تستهلك حكومة الكويت (لاستعمالها الخاص) بمعدل حالي يبلغ ٥٠ الف طن منتوجات وقود و١٢ الف طن اسفلت طرق قيمتها حوالي ٧٠٠الف جنيه ، يضاف اليها استهلاك الأهالي البالغ حوالي ١٥٥ الف طن سنويا ، قيمتها حوالى ٢ مليون جنيه (١) ، اما فى المملكة السعودية فان شركة الأرامكو تزود الحكومة مجانا كل سنة (حسب اتفاق ١٩٥٠) بحوالي ٩٠٠٠ طن بنزين و ٧٠٠ طن كيروسين و ٧٥٠٠ طن اسفلت طرق (بشرط عدم دخول الزيت الخام المستعمل لانتاجها فى حساب عوائد البترول واعتبار تكاليف انتاجها كمصاريف تخصم عند المحاسبة على ايرادات الحكومة) ، ومن المعقول ان تكون هذه الكميات قد زيدت منذ سنة ١٩٥٠ كثيرا عن الارقام اعلاه .

هذا وبينما نرى للحكومة فى العراق رأيا ويدا فى تعيين الأسعار المعلنة (وهى الأسعار التى تنال حصتها على اساسها : ـ ان انخفضت فحصتها تنخفض وان ارتفعت فحصتها ترتفع بنفس نسبة الارتفاع) فليس فى النصوص المعروفة لامتيازى السعودية والكويت ما يشير الى أن لأى الحكومتين رأيا فى الموضوع مع أن حصة كل منهما (مثل الحال فى العراق) مبنية على اساس الأسعار المعلنة .

وليس فى النصوص المنشورة لامتياز السعودية والكويت ما يشير الى وجود ضمانات من الشركة للحدود الدنيا من ايرادات الحكومة مثلما هو الحال فى العراق .

ومع أن ايران تعتبر جزءا من منطقة الشرق الأوسط ، وانه تبعا لذلك يحق لحكومة العراق مثلا أن تطالب بتعديل شروط اتفاقيتها بحيث تتحسن الى مستوى الفوائد التى تنالها ايران من اتفاقيتها مع شركات الكونسورتيوم ، فان فى اتفاقية ايران فوائد لا تزال تنفرد بها دون حكومات الشرق الأوسط الأخرى .

فمدة الامتياز تختلف اختلافا شاسعا ، نراها فى ايران ٢٥ سنة تجدد بطلب الشركات ٥ سنوات اخرى بحيث ينتهي الامتياز حوالي سنة ١٩٨٤ بينما مدته فى الامتيازات العربية اطول بمراحل ، اذ قد ينتهي الامتياز

---

(١) ملاحظة : المفهوم ان هناك مفاوضات جارية لتحسين هذا الترتيب ورفعه الى مستوى ترتيب العراق

(حسب المعلومات المنشورة) فى العراق سنة ٢٠٠٦ وفى الكويت سنة ٢٠٢٦ وفى المملكة السعودية سنة ٢٠٠٣ .

كما ان ملكية الزيت الخام فى ايران لشركة الزيت الايرانية الوطنية (الحكومية) وليست للشركات الأجنبية التى يتشكل منها الكونسورتيوم .

وتبعا لذلك فان الشركة الايرانية الوطنية يحق لها مثلا « المادة ٥ ب ١ » أن تتولى بنفسها عمليات الحفر وانتاج الزيت الخام فى مناطق شركات الكونسورتيوم وذلك لانتاج حاجات السوق المحلي الايراني ، أو أن تطلب الشركة الوطنية من شركات الكونسورتيوم القيام بمثل هذه العملية **لحساب** الشركة الوطنية . كما أن الغاز الذى ينتج مع الزيت الخام هو أيضا ملك للشركة الوطنية يحق لها ان تأخذه كله لأغراض الاستهلاك الداخلي وللاستفادة منه فى انتاج مشتقات الغاز سواء كانت هذه الاستفادة لأغراض السوق المحلي أو **للتصدير** .

وبينما نجد الكويت حكومة وشعبا مثلا تدفع قيمة منتوجات البترول بحسب سعرها التجارى فى السوق ، فان لشركة الزيت الايرانية الوطنية الحق بأن تأخذ **جميع** حاجات ايران حكومة وشعبا من المنتوجات كالبنزين والكيروسين وزيت الوقود الخ ... مقابل دفع تكاليف انتاج الزيت الخام المستعمل ودفع رسم ٢ شلن عن كل طن من هذه المنتوجات ، وبعبارة أخرى لو كان هذا الترتيب معمولا به فى الكويت فان حكومة الكويت كانت تستطيع أخذ حاجة الامارة من المنتوجات سنة ١٩٥٨ وقدرها ٢٠٤٫٤٢١ طنا بدفع ما يزيد قليلا عن ١٫٠٠٤٫٠٠٠ جنيه بدل المدفوع الفعلى البالغ حوالى مليونين و ٧٠٠ الف جنيه .

وفى المادة ١٧ من اتفاقية الكونسورتيوم مع ايران منا يقصر عمل الشركات على عملية انتاج الزيت وتصفيته فقط ، اما ما سموه « العمليات غير الأساسية » فتقوم بها الشركة الوطنية وهي : ــ الأسكان وصيانة الطرق والخدمات الصحية وشبكة التموين من مقاصف ومطاعم ومخازن وملبوسات الخ .. والتدريب المهني والصناعي والتعليم وحماية الممتلكات والتسهيلات الاجتماعية ، والنقل العام وتوفير الماء والكهرباء ، ونجد الشركات فى الامتيازات العربية هى المسئولة عن كل هذه العمليات « غير الأساسية » فهي مثلا التى تقرر كم من البيوت تبنى لأى نوع من المستخدمين فى اى مكان ، وهي التى تقرر مستوى الخدمات الصحية والتسهيلات الاجتماعية وتشرف على تعليم الجاليات الأوروبية والأمريكية الخ .. بينما نرى فى ايران أن شركة الزيت الوطنية تتحمل اكبر المسئولية ، تحضر ميزانيات هذه العمليات وتتشاور بشأنها مع الشركات ثم تضعها موضع التنفيذ ، وكل ما يتعلق بالكونسورتيوم فى ذلك هو : ــ ١ توفير المبالغ اللازمة للعمليات وتقديمها لشركة الزيت الايرانية الوطنية ٢ ــ التشاور معها بشأن ميزانياتها .

وفيما يتعلق بشروط استخدام الرعايا الأجانب فى ايران فان اتفاقية

الكونسورتيوم تقول فى المادة ٤ و٥ : على الشركات ان تحضّر بالتشاور مع شركة الزيت الايرانية الوطنية مشاريع وبرامج للتدريب الفني والصناعي والتعليم وان تتعاون على تنفيذها هادفة بذلك الى تدريب الايرانيين **للحلول مكان** الموظفين الأجانب بأسرع ما يمكن وأن تتيح للايرانيين كل فرصة ممكنة لتولى مناصب عالية فى عمليات الشركات ... والفائدة من هذا النص هي أن الشركة الوطنية تشترك فى اعداد المشاريع والبرامج اللازمة لتدريب الايرانيين ليحلوا مكان الاجانب بينما تنتفى مثل هذه الشروط (اى حلول الوطنيين محل الأجانب) فى الامتيازات العربية .

وقد انتبهت تركيا الى الأهمية البالغة لهذه النقطة فجاء فى قانونها للبترول فى الجزء الثامن (قسم ٥) :

المادة : ١١٩ ـ يجوز لادارة البترول (الحكومة) شرط موافقة الوزير أن تصدر اذنا لاستخدام الموظفين الاداريين الكبار والفنيين والعمال الفنيين الأجانب للعمل فى تركيا اذا كانوا ضروريين لصاحب امتياز البترول للقيام بعمليته .

المادة : ١٢٠ ـ (١) على حاملي الاجازات والشهادات (أى أصحاب امتيازات البترول) أن يتعهدوا بأن يوفروا على حسابهم الخاص للرعايا الأتراك التدريب والتعليم فى المعاهد التعليمية أو الفنية وفى العمليات فى الأقطار الأجنبية (او فى تركيا بالحد الذى تسمح به ادارة البترول) وذلك لكي يستطيع عدد من رعايا الاتراك لا يقل عن ١٥ ٪ كل سنة من عدد المستخدمين **الاجانب بموجب المادة : ١١٩** ان يصبحوا اكفاء فى جميع مراحل عمليات البترول .

(٣) أن الرعايا الأتراك الذين يجرى تعليمهم وتدريبهم بهذه الطريقة لن يكونوا مسئولين بأن يكونوا ملزمين بالخدمة او العمل فى الدولة او فى الشركة التى تحملت مصاريف تعليمهم وتدريبهم .

ومن التعديلات على القانون اعلاه :

المادة : ١٣٢ (١) ان الاشخاص الذين سيجرى تدريبهم أو تعليمهم فى **اقطار اجنبية بموجب المادة ١٢٠ من قانون البترول يجب أن يكونوا من افضل** المرشحين فى المقدرة على استيعاب المعلومات والمهارة التى تقف البلاد باشد الحاجة اليها لخلق وتحسين صناعة بترول تركية .

ويبدو أن الهدف الذى يسعى اليه الأتراك بموجب هذه الشروط هو توفير عدد كاف من رعاياهم لتشكيل شركات زيت وطنية (المادة ١٢٠ (٣) والمادة ١٣٢ (١) بالاضافة الى اعطاء قسم منهم الفرصة للعمل فى شركات الزيت الأجنبية فى تركيا .

ومما لا شك فيه أن توفر الأكفاء الوطنيين فى كل بلد منتج ضرورة مفروغ من وجوبها لأسباب عديدة واضحة ، فالزيت الخام مصدر ثروة طائلة لكل من هذه البلاد ، ولكن العاملين على انتاجه وتصنيعه حاليا ليسوا من رعايا البلد الذى يجرى فيه الانتاج والتصفية . والمستخدمون المسئولون عن هذه العمليات يدينون بولائهم الى بلادهم التى جاءوا منها وليس لنا أن ننتظر مثلا « مجهودا حربيا » منهم يساعدنا على الوقوف أمام عدو اذا كان مثل هذا العدو من حلفاء الاقطار التى جاء منهـا اولئك المستخدمون . فبالرغم من ان امتياز العراق ينص فى اتفاقيته على انه فى حالة الطوارىء يجب على الشركة ان تبذل كل مجهود **لزيادة انتاج البترول ومنتوجاته لاستهلاك الحكومة** فان مستخدمى الشركة المسئولين عن المصافى رفضوا أثناء الحرب العالمية انتاج اى كمية من منتوجات البترول لحكومة رشيد عالى الكيلانى التى كانت فى حالة حرب مع الحلفاء . وبطبيعة الحال فان ولاء هؤلاء المسئولين كـان للحلفاء وقد يكون موقفهم من حيث القانون الدولي صحيحا لا غبار عليه ، ولكن المهم فى الموضوع أن العراق فى تلك الحالة لم تكن تملك أمر مصافيها فى بلادها (ولم تكن حسبت حسابا لمثل هذا الظرف باعداد العدد الكافي من رعاياها لتشغيل المصافى عند الحاجة) ، وقد يكـون صحيحا القول بأن الموظفين الوحيدين الذين يستطيعون تشغيل جميع المصافى فى المملكة السعودية والكويت والعراق هم من الرعايا غير العرب . كما قد يكون صحيحا القول بأنه لا تجرى فى الوقت الحاضر محاولات **جدية** (مبنية على برامج للمستقبل) لتوفير العرب الكافين لانشاء صناعة نفطية تستطيع أن تضمن للبلاد العربية استمرار تدفق النفط من حقولها .

٥ - عمليات الزيت الشاملة

شمول العمليات اصبح امرا محتوما على كل شركة زيت كبرى ترغب فى البقاء فى عالم صناعة الزيت . والمقصود من هذا التعبير « الشمول » هو ان توسع الشركة المنتجة للزيت عملياتها بحيث تجد السفن (او الانابيب) اللازمة لنقل ناتجها من الزيت الخام الى مشتريه فى الاقطار الاخرى ومن ثم ترتيب انشاء المصافى اللازمة فى الاقطار الاجنبية والمحلية لتصفية تلك الكميات من النفط الخام التى لا تجد لها مشتريا وقد تكون مثل هذه المصافى بكاملها ملكا للشركة المنتجة وقد تمتلك الشركة المنتجة جزءا معينا منها،ويمتد الشمول الى ما بعد تصفية النفط الخام بحيث تقوم الشركة المنتجة بتوزيع ما تصفيه من البترول لحسابها فى الاسواق التى تفتحها اما بمفردها او بالاشتراك مع هيئات محلية اخرى .

وعلى سبيل المثال ناخذ الشركة « س » ، فهى شركة صاحبة امتياز فى القطر (ج) مثلا وتتوقع ان تنتج حوالى ١٠ ملايين طن من النفط الخام فى سنة مقبلة . فقد تستطيع هذه الشركة بيع ٤ ملايين طن نفطا خاما يتسلمها المشترون بواسطة ناقلاتهم (التى يملكونها او يستأجرونها) من القطر (ج) وتجد الشركة (س) ان لديها ٦ ملايين طن ستحتاج الى تصريفها ولكن الاسواق تعوزها . وفى مثل هذا الموقف تجد الشركة ان امامها عدة امكانيات للتصريف منها ان تغرى المشترين باعطاء خصميات من السعر المعلن للنفط الخام (وهو اعلى سعر للبيع تعلنه الشركة فى محطات تحميل نفطها ويمكن لاى مشتر ان يشترى هذا النفط بالسعر المذكور) . والخطر الكامن من وراء هذه الامكانية ان يتنافس المنتجون فىزيادة نسبة الخصميات المعروضة بحيث يصبح الضغط عظيما على السعر المعلن ويهدده بالانخفاض ، ولما كانت كل شركة زيت تنشد الربح من وراء عملياتها فانها بطبيعة الحال تكون حريصة على ان لا تقدم من الخصميات ما يلجئها وغيرها فى المستقبل الى تخفيض السعر المعلن . وقد ترى الشركة المذكورة ان بلاد الهند مثلا تستطيع تحمل بناء مصفاة جديدة للاستهلاك المحلى ، ومن المحتمل ان تنجح الشركة فى اقناع عدد من المولين الهنود العاملين فى صناعة الزيت او صناعة لها صلات بالزيت ومنتوجاته فى ان يشتركوا معها ويبنوا مصفاة جديدة تنتج ٢ مليون طن سنويا ، وفى هذه الحالة فان الشركة تكون مستعدة للمساهمة بالنسبة التى يسمح بها القانون او باقل منها ، وهمها من وراء ذلك كله تصريف المليونى طن هذه على المصفاة الجديدة . ولو كانت الشركة قد استطاعت بيع مليون طن من ناتجها المتوقع لعملاء استفادوا من خصميات عرضتها عليهم ، فان هذا يترك الشركة ولديها ٣ ملايين طن (من ال ١٠ ملايين المتوقعة) بدون سوق لها . وهنا نجد شركة

لديها نفط بدون مشتر وبدون سوق بينما توجد فى اسواق العالم شركات زيت أخرى تبيع منتوجاتها المصفاة ولكنها لا تمتلك زيتا . وقد يؤدى هذا بالشركة « س » الى ان تتفاوض مع شركة لها اسواق على اعطاء زيتها الفائض (الملايين الثلاثة) للشركة المسوقة على أساس ان الشركتين تتقاسمان الارباح التى تنتج من عمليات نقل وتصفية الزيت وتوزيع منتوجاته ، او بعبارة أخرى فان الشركة المسوقة تصبح شريكة للشركة المنتجة فى انتاجها من النفط الخام مقابل اشراك الشركة س فى ارباحها من عمليات التسويق .

ويبدو مما تقدم ان امتلاك الزيت الخام ليس الا بداية لعمليات تكميلية أخرى لا يمكن تصريف كل الناتج من النفط بدونها . ولكى يصبح للزيت المملوك قيمة عالية تجد الشركات المنتجة نفسها مضطرة الى توفير مبالغ كبيرة تستثمرها فى فتح الاسواق لها حيث يمكنها ذلك ، ولأخذ فكرة صحيحة عن ارباح شركات الزيت يجب اخذ هذه المستثمرات بعين الاعتبار . فقد تنتج الشركة « س » ١٠ ملايين طن من الزيت الخام سنويا ، قيمتها ٤٠ مليون جنيه وتكاليف انتاجها ٦ ملايين جنيه بحيث تكون القيمة الصافية ٣٤ مليون جنيه .

فاذا كانت الاتفاقية بين الشركة والحكومة على اساس اقتسام ربح الانتاج بالتساوى فان ١٧ مليونا من الجنيهات تخرج لحساب الحكومة وتحتفظ الشركة لنفسها بال ١٧ مليونا الباقية وهذه نسبة (عالية جدا) للارباح ، حوالى ٢٨٣٪ ، **لو امكن للشركة الوقوف عند الانتاج فقط** وبيع الزيت «كله» بالسعر المعلن الذى حسبت قيمة الزيت الناتج على أساسه .

ولكن هذه ليست الصورة الكاملة للعملية .

ولو رجعنا الى عمليات الشركة « س » فى تصريفها للملايين العشرة من الاطنان ، وكيف اضطرت للمساهمة فى بناء المصافى فى بعض الحالات والى تقديم قسم من زيتها بالمجان الى شركة تملك الاسواق نظير اشتراكها فى ارباح تلك الاسواق من الزيت المقدم مجانا ، لوجدنا ان الشركة احتاجت الى تكاليف أخرى ، غير الملايين الستة من الجنيهات لانتاج تلك الملايين العشرة من الاطنان وقد جاء فى تقرير نشره بنك ناشنال ستى أوف نيويورك مؤخرا ان معدل تكاليف البرميل الناتج يوميا يتراوح بين ٧٥٠ جنيها و ١٣٦٠ جنيها اذا كانت الشركة المنتجة تريد ان تكون وحدة شاملة بحيث توصل زيتها مصفى الى اسواقه . ولو كان معدل تكاليف الشمول ١٠٠٠ جنيه للبرميل اليومى فان شركتنا التى درسنا احوالها ستحتاج الى ١٩٥ مليون جنيه تستثمرها فى وسائل النقل والتصفية والتسويق اذا ارادت ان تدخل سوق العمليات الشاملة وتنافس الشركات الشاملة الأخرى التى توطدت لها الأسواق . ولو اعتبرنا شركتنا هذه عادية ، تبيع نصف انتاجها مثلا وتقوم بالعمليات الشاملة لتصريف نصف انتاجها الاخر فان ما يلزمها من المال يقارب ١٠٠ مليون جنيه ، وبذلك

يكون ربحها من العملية (وهو مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه اعلاه) حوالى ١٧٪ من رأس مالها وهى نسبة طيبة من الارباح المغرية لاية جماعة مالية للدخول فى عملية من نوعها اذا توفرت لها الامكانيات .

هذا ولا يعني ارتفاع مقادير الأموال اللازمة لدعم عملية انتاج الخام ان العمليات التكميلية خاسرة ، فهذه العمليات بالاضافة الى فائدتها فى تسهيل تصريف الناتج من الزيت الخام تعود نفسها بارباح طيبة اضافية كانت مثلا سببا لشركات الزيت الكبرى للتنافس على تنمية اساطيل ناقلاتها وتوسيع تسهيلات المصافى والأسواق التى تمتلكها ، الا أن الأرباح العائدة من العمليات التكميلية ليست طبعا بالنسب المرتفعة « الخيالية » التى للارباح العائدة من انتاج الزيت الخام وحده . كما ان شركات الزيت الكبرى مثلا ما كانت لتتبوأ مكانتها العظيمة الحالية لو قصرت نشاطها على الاستفادة فقط من انتاجها من الزيت الخام ، وفيما يلي كشف يبين ضخامة أرباح هذه الشركات لاهتمامها بجميع عمليات الزيت كوحدة شاملة :

معدل الايرادات الصافية لمجموع ممتلكات
شركات الزيت العالمية ٥٤ ــ ١٩٥٨

الشركة	سنة ١٩٥٤		سنة ١٩٥٥		سنة ١٩٥٦		سنة ١٩٥٧		سنة ١٩٥٨	
	الممتلكات بملايين الدولارات	نسبة الايراد لها	الممتلكات بملايين الدولارات	نسبة الايراد لها	الممتلكات بملايين الدولارات	نسبة الايراد لها	الممتلكات بملايين الدولارات	نسبة الايراد لها	الممتلكات بملايين الدولارات	نسبة الايراد لها
شركة زيت‌الخليج	١٧٦٥ر٧	١٠ر٤٪	١٩٦٩ر١	١١ر١٪	٢١٦٠ر٨	١٣ر١٪	٢٨٧٢ر٣	١٢ر٣٪	٣٢٤٠ر٦	١٠ر٢٪
سوكونى موبيل	٢١٥٤ر٥	٨ر٥ ٪	٢٢٥٦ر٧	٩ر٢٪	٢٦٣٢ر١	٩ر٥ ٪	٢٨١٩ر٦	٧ر٨٪	٣١٠٥ر٢	٥٪
ستندرد كاليفورنيا	١٥٢٥ر٢	١٢ر٨٪	١٦٧٧ر٨	١٢ر٨٪	١٨٥٥ر٦	١٤ر٤٪	٢٠٤١ر٤	١٤ر١٪	٢٢٤٦ر٣	١١ر٤٪
ستندرد نيوجرسى	٥٩١١ر٥	٩ر٨ ٪	٦٦١٤ر٧	١٠ر٧٪	٧١٦٤ر١	١١ر٣٪	٧٩٠١ر٥	١٠ر٢٪	٨٧١٢ر٤	٦ر٥٪
تكساس	١٨٠٥ر٥	١٢ر٥٪	١٩٤٥ر٥	١٢ر٥٪	٢١١٤ر٦	١٤ر٢٪	٢٥٠٤ر١	١٣ر٣٪	٢٧٨٩ر١	١١ر١٪
النفط البريطانية	١٠١٧ر٢	٦ر٧٪	٩٩٦	١٢ر٧٪	١٠٨٦ر١	١٢ر٧٪	١٢٠٦ر٥	١٢ر١٪	١٢٥٦	١٢ر٨٪
جماعة شل الهولاندية الملكية .	٤٣٢٧ر١	٨ر٧ ٪	٤٧٢٠ر٢	٩ر٥٪	٥٢٢٤ر١	٩ر٦ ٪	٥٨٧٢ر١	١٠ر١٪	٦٥١١ر٧	٦ر٥٪

ولو القينا نظرة على شركات البترول التى تملك امتيازات انتاج النفط فى الشرق الاوسط لوجدنا انها جميعها اما ان تكون شركات شاملة او مجموعة من الشركات الداخلة فى شراكة فى امتياز ما فى الشرق الاوسط هى نفسها لها عمليات شاملة .

ففي المملكة السعودية سجل الامتياز باسم شركة ارامكو وهى شركة تعمل فى الانتاج فقط ولكنها تبيع انتاجها للشركات المالكة لها وهي ستندرد جرسى وستندرد كاليفورنيا وتكساكو وسوكونى وهذه الاربع شركات تعمل على اساس الشمول .

ونلاحظ نفس الوضع فى العراق حيث الامتياز مسجل باسم شركة اى بى سى (شركة بترول العراق) ولكن المالكين الحقيقيين هم شل والبريطانية والفرنسية وسوكوني . وفى قطر وامارات الخليج المتصالحة تملك الامتيازات نفس جماعة اى بى سى ، وفى «ابو ظبى» شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ، وفى البحرين ستندرد كاليفورنيا وتكساكو ، وفى ظفر ستيز سرفيس وريتشفيلد وجميع الشركات المذكورة أعلاه شركات شاملة لها اسواق واسعة ، وفى بر المنطقة الكويتية السعودية المحايدة يملك امتياز حصة الكويت شركة الزيت الامريكية المستقلة (التى تملك الحصة الرئيسية منها شركة فيليبس الامريكية) ويملك بول كتى امتياز الحصة السعودية والمعروف ان لبول كتى حصة رئيسية فى شركة تايدووتر الامريكية ذات العمليات الشاملة . ويملك امتياز بر الكويت شركة النفط البريطانية وشركة زيت الخليج وكلتاهما شركتان شاملتان .

ويلاحظ من الاستعراض المتقدم لشركات الشرق الأوسط العربى الرئيسية ان هذه الشركات لا تعتمد على انتاجها من الزيت فقط بل تعمل ايضا فى جميع مراحل الصناعة التكميلية لتتمكن بذلك من تصريف قسم كبير من انتاجها ، ولتساهم بنصيب فى الارباح العائدة من العمليات التكميلية .

ولكن ماذا يكون الحال لو ان الشركات انقسمت الى فئتين : الاولى منتجة للزيت والثانية مسوقة له ؟ الأولى تعرض زيتها الخام للبيع والثانية تشتريه لتصفيته وتسويقه ؟ يكون الموقف ولا شك مربحا للفئتين طالما ان عرض الزيت الخام بقى متناسبا مع الطلب عليه ، وفى الوقت الذى يزيد فيه الانتاج زيادة غير معقولة ولا تتكافا مع حاجة الأسواق فانها فرصة جيدة ستنتهزها الفئة الثانية لمحاولة شراء الزيت الخام بأرخص الاسعار ، اذ كلما انخفض سعر الخام وامكنها الاحتفاظ بمستوى اسعار المنتوجات كان ربحها أوفر . وهذه الامكانية بالذات هي الشبح المخيف الذى يتراءى على الدوام أمام الفئة الاولى التى ستجد مع الوقت انها ان تكن تنشد البقاء فى عالم الزيت فعليها رصد قسم كبير من ارباحها للاستثمار فى عمليات الزيت التكميلية من نقل وتصفية وتسويق .

والشركة الشاملة بحسب مقاييس الاقتصاد العالمية هي وحدة جبارة قل ان يماثلها نظير فى حقول الاقتصاد الأخرى . وقد استغرق بناء مثل هذه الوحدات سنوات طوالا وبذل فى سبيلها الرخيص والغالي من العقول والأموال وهي تعد مصدرا لفخر وكبرياء كل قطر نشأت فيه مثل هذه الوحدات .

ان شركة من هذه الشركات ، كشركة ستندرد نيو جرسى ، شركة تطلب رضاها عناصر كثيرة ، قد تكون منهـا الحكومات ، فقد رسخت اقـدامها فى أسواق كثيرة فى امريكا ومصادر تزويدها بالنفط الخام كثيرة ، منها ما هو فى الولايات المتحدة نفسها ، ومنها ما هو فى الخارج كفنزويلا والشرق الأوسط. فاذا وجدت الزيت الفنزويلي غاليا عليها انحرفت الى زيت الشرق الأوسط العربي أو الى ايران أو الى الزيت الامريكي الشمالي ، ولو تدخلت امـور سياسية دولية فى توجيه دفة اعمال هذه الشركة لكانت النتائج عظيمة الأثر ، كأن تكون اداة مع غيرها من كبار الشركات لفرض ضغط سياسي على المملكة السعودية مثلا أو على ايران او العراق او قل على الشرق الاوسط العربى كله لفترة من الزمن .

والعهد ليس ببعيد عما قد حدث فعلا فى عهد مصدق فى ايران حين قاد حملة ضد شركة الزيت الانكليزية الايرانية وامهما . ماذا حدث بعد التأميم ؟ اتجهت الشركة الى امتيازاتها فى بلاد أخرى فى الشرق الأوسط وزادت مـن انتاجها فى الكويت والعراق وانتهت المشكلة بالنسبة لها مؤقتا . ووجد مصدق انه يملك زيتا فى الأرض لن تكون له قيمة الا اذا وصل الى خزان السيارة او الى محركات المصانع أو الى أفران المطابخ .

اذن فلا مناص لنا من الخروج الى النتيجة التالية : وهي ان امتلاك الزيت وحده ليس ضمانا للمالك لقيمة ما يملكـه ، وان الطمانينة للمستقبل لـن تكون له الا بدخول سوق الشمول : امتلاك اسطول من الناقلات يؤمن لـه ايصال النفط لمشتريه ، وامتلاك او الاشتراك فى امتلاك المصـافى فى نقاط عديدة على خريطة العالم ، واذا احتاج الأمر فامتلاك محطات بيع البنزين وزيت المحركات الخ . . .

واذا كان هذا يطابق حال شركات الزيت فليس هنالك ما يدعو الى استثناء البلاد المنتجة للزيت من هذه النتيجة . فان العراق مثلا مهدد دائما بأن تتوقف الشركات العالمية عن شراء نفطه اذا استعملت هـذه الشركات لايقاع ضغط سياسي او اقتصادى ، او اذا وجدت هذه الشركات مثلا ان العراق قد اشتط فى مطالبه منها وآثرت هى ان تتنازل عن امتيازها فيه . ومثلما حدث فى ايران فان الامكانية تجابه اقطار الشرق العـربى المنتجة الأخـرى .

ان قيام حكومة عربية ، فى المملكة السعودية أو فى الكويت أو العـراق ، بانشاء وحدة زيت شاملة العمليات أو المساهمة بانشاء مثل هذه الوحدة أو تشجيع رأس المال الوطنى على تعهد ذلك ، هو عملية ضخمة تحتاج الى تكاتف الجهود عليها والى السنين الطوال لتحقيقها ، كما انها تحتاج الى البناء حجرا حجرا تبدأ من الأساس ثم ترتفع الى السماء ، ولا حد لهذا الارتفاع ... كما انها عملية لن يكتب لها النجاح الكامل الا اذا قامت على سواعد ابناء البلد والا اذا كانت ثمار جهودهم انفسهم عقلاويدا وارادة ورغبة .

ولكنها عملية لا مفر منها اذا اراد العرب أن يطمئنوا الى مستقبل امين مضمون لا مجال فيه الى ان يعتمدوا فى حياتهم على عواطف غيرهم ، وهي عملية تعني فى واقع الأمر الخيار بين الحياة والموت اقتصاديا . كما انها عملية مكملة لعملية انتاج الزيت التي هي فى رأى الكاتب من أسهل العمليات على القائمين بصناعة الزيت .

وعلى سبيل المثال يمكننا ان نرجع الى عرض احدى الشركات المتنافسة سنة ١٩٥٨ على امتياز بحار المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية، حين تعهدت تلك الشركة بتدبير وانفاق الأموال اللازمة لاستكشاف المنطقة وحفر الآبار فيها وتحسين حقول الزيت فيها وانتاجها ، كل ذلك بالنيابة عن الحكومة المعنية بالامر ونظير مبلغ تكون نتيجته النهائية بعد الخصميات اللازمة ١٠٪ من صافى الأرباح . وبعبارة أخرى فان الشركة المشار اليها عرضت ان تكون حصة الحكومة ٩٠٪ من أرباح الزيت الذى تنتجه الشركة بشرط أن لا تكون الشركة مسئولة عن تدبير اسواق لذلك الزيت تبيع فيه زيت الحكومة بأسعاره المعلنة . وعندما سئلت تلك الشركة اذا كانت مستعدة لأخـذ امتياز تلك المنطقة وبيع انتاجها بالسعر المعلن (أو على الأقل محاسبة الحكومة عـلى أساس البيع بالسعر المعلن) وذلك مقابل ٥٠٪ من أرباح البيع بذلك السعر تتقاضاها الحكومة والباقى يعود للشركة ؟ كان جواب الشركة بالرفض البات ، لسبب بسيط وهو انها لم تكن مستعدة أو لم تكن لديها الامكانيات لاستثمار ١٠٠٠ جنيه مقابل كل برميل واحد تنتجه فى اليوم .

وقبل ذلك بسنوات قليلة عرض راسمالي كبير ذو مصالح بترولية واسعة فى عدة اقطار ان ينتج زيت بحار الكويت مقابل ٢٠٪ من الأرباح حصة له و ٨٠٪ للحكومة وقد رفض المذكور التفكير فى مسألة اقتسام الأرباح على أساس تقاضي الحكومة ٥٠٪ منها على أساس افتراض بيع الزيت بالأسعار المعلنة له .

(هذا وليس فى المثالين المتقدمين ما يؤخذ دفاعا عن مبدأ اقتسـام الارباح بالمناصفة ، اذ ان المبدأ نفسه قد تغير من نسبة ٥٠ ــ ٥٠ الى ٦٠ للحكومة و ٤٠ للشركة فى فنزويلا) .

ومن الظاهر ان أصحاب العرضين السابقين كانوا واعين للحقيقة الواقعة من ان الحصول على أسعار عالية للزيت الناتج يتطلب اشياء كثيرة اكثر من مجرد شراء الحفارات واخراج الزيت الى ما فوق سطح البئر .

واذن فان انتاج الزيت يعتبر بحق بداية الحملة ، ويحتاج الى غزوات اخرى يقوم بها المنتج اذا ما اراد أن تكون لزيته قيمة . وهذه الحملات الجبارة الجارية الآن فى كل بقعة صغرت او كبرت من بقاع العالم باسره يتولى قيادتها واستراتيجيتها شركات كبرى محدودة العدد ، هي نفسها وهي وحدها تقرر أين ينتج وكم تنتج وأين تبيع وكم تبيع ، وتقف الحكومات فى البلاد المنتجة من هذه الحملات موقف المتفرج ، وكأن الأمر لا يعنيها وكأن الحملة تخص فريقا ثالثا . وكأن نتائج تلك الحملة لا تعنى حياتها أو موتها اقتصاديا !!

لكل هذه الاعتبارات كانت عمليات الزيت الشاملة امرا يقلق بال جميع الحكومات المنتجة للزيت ، وكان الشمول حلما جميلا لكل منها تود ان لو يتحقق بصورة من الصور ، لتضمن لمستقبلها الاستقرار الاقتصادى المنشود ، ولكن ضخامة العملية وما تنطوى عليه من حاجات لا حد لها للكفاءات ولرؤوس اموال عظيمة تستثمر فى عمليات الشمول كانت تقف دائما عاملا مثبطا للهمة ، فلقد كان المال دائما منبع الضعف فى الشرق العربى وكانت قلة المال حائلا دون تحقيق الكثير من المشاريع الحيوية التى تستطيع رفع مستوى المعيشة فى مختلف بلاد العرب .

ولعل اكثر البلاد العربية المنتجة للزيت وعيا لاهمية هذه الزاوية لصناعة الزيت (باستثناء الاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة ، حيث كمية انتاج النفط الخام بسيطة) هى المملكة العربية السعودية ، وينعكس هذا الوعى فى اتفاقيتها الأخيرة مع شركة النفط العربية المحدودة (التى يساهم فى امتلاكها اكثر من ٤٠ شركة صناعية كبرى فى اليابان) حيث جعلت المملكة السعودية التزاما واضحا على الشركة المذكورة ان تبني عملياتها منذ البداية على اساس الشمول .

ولكن الاتفاقية بشروطها الراهنة لا تضمن للمملكة السعودية ما تنشده من بناء مصالح فى اسواق الزيت الأجنبية تمتلكها وتديرها وتشرف عليها بنفسها عند انتهاء امتياز شركة النفط العربية المحدودة المذكورة .

فالاتفاقية فى وضعها الراهن تنص على ما يلي :

١ ــ الحكومة السعودية تنال ٥٦ ٪ من الأرباح العائدة من انتاج الخام .

٢ ــ على شركة الزيت العربية المحدودة ان تقوم بنفسها بنصيب كبير فى نقل ذلك الزيت على سفنها وتصفيته فى مصافيها وبيع منتوجاتها من

محطاتها ، أينما كانت هذه المصافى والمحطات ، وتنال الحكومة أرباحا من هذه العمليات بمقدار ٥٦ ٪ من صافى أرباح هذه العمليات .

٣ ــ على الشركة أن تستخدم فى هذه العمليات التكميلية فى الخارج مواطنين سعوديين بمعدل ٣٠ ٪ من مجموع الموظفين المستخدمين فى تلك العمليات .

٤ ــ عند انتهاء مدة الامتياز يحق للشركة الخيار عند تصفية حساب عمليات الشمول فى ان تدفع للحكومة السعودية ٥٦ ٪ من القيمة التى تكون للممتلكات الموجودة وقتئذ او ان تشترى الحكومة من الشركة رصيد تلك الممتلكات بدفع ٤٤ ٪ من قيمتها وقتئذ .

ويتبين من الملخص أعلاه مدى الأهمية البالغة التى تعلقها المملكة السعودية على الزام الشركة بانشاء العمليات التكميلية الاخرى غير عملية الانتاج فان الحكومة بحسب الاتفاق قد لا تستفيد فوائد كبيرة فى مراحل الامتياز الأولى نظرا لاتفاقها مع شركة الزيت العربية على اعتبار عمليات الشركة جميعها ــ من انتاج ونقل وتصفية وتسويق ــ وحدة لا تتجزأ من حيث اغراض المحاسبة على الأرباح الناشئة منها . وبعبارة اخرى فان اى مبلغ تستثمره الشركة مثلا فى ناقلات للزيت سيناظره مبلغ آخر يعتبر مدفوعا من الحكومة السعودية بنسبة ٤٤ ٪ من الشركة و ٥٦ ٪ من الحكومة ، وبهذا سنجد ان كلا من الشركة والحكومة سيقتطع جانبا من ارباحه من انتاج الزيت لاستثماره فى العمليات التكميلية الأخرى . ومن المقدر ان تكون الحكومة السعودية فى نهاية مدة امتياز هذه الشركة قد اقتطعت حوالى ثلث أرباحها من الانتاج لاستثماره فى العمليات التكميلية الأخرى . وهى بالنسبة للفوائد المرجوة مبالغ تستحق مثل هذه التضحية فى بادىء عهد الامتياز .

ولكن فى هذه الاتفاقية بصيغتها الحالية ــ على قوتها فى كثير من النواحى ــ نقاط ضعف قد تكون الحد الفاصل بين أن تحقق المملكة السعودية ما ترجو وتامل وبين ان تخرج من العملية صفر اليدين .

فالاتفاقية مثلا لم تحدد لمن يكون الخيار من الطرفين فى أن يشترى حصة الآخر عند انتهاء مدة الامتياز ، ومما لا شك فيه أن كلا من الشركة والحكومة سيكون شديد الرغبة ، والاصرار ، على استلام العملية كلها بكاملها ، مع اختلاف الدوافع وراء مثل هذه الرغبة من كل منهما ، فالحكومة تريد جني الثمرة التى ترقبت اينناعها طيلة ٤٠ سنة طويلة ، تلك الثمرة التى ستضمن للبلد ركيزة اقتصادية حيوية ستجعله اكبر من أن تتحكم فى مصيره شركات تجارية ، والشركة من جانبها تود الاحتفاظ بأسواقها التى لن يكون لها حياة بدونها . وبالطبع فان الزيت الخام الناتج من المنطقة المحايدة

السعودية / الكويتية سيصبح غير ذى موضوع فى هذا النزاع المتوقع اذ أهم ما فى العملية حينئذ سيكون الأسواق التى أسسها الطرفان ووطدا اركانها على مر السنين ، واذا عز على تلك الأسواق خام المنطقة المحايدة فان هذا لا يشل حركتها بأى حال اذ ان مصادر الزيت الخام عديدة وفيرة .

وهنالك مسألة ثانية وهي مدى استعداد الحكومة لاستلام مثل هذه العملية الضخمة . فان النص فى الاتفاقية على استخدام سعوديين فى الخارج بمعدل ٣٠٪ ليس ضمانة بأى حال اذا كان اختيار الموظفين رهينا بيد الشركة وحدها (وهو حقها بطبيعة الحال) . واذا كانت نوايا الشركة للمستقبل هي الاحتفاظ بالعمليات لحسابها فمن المنتظر أن تختار من بين مواطني بلادها الأشخاص اللازمين فى المناصب الحساسة للمضى فى عمليات الشمول الجارية باسم الشركة بعد انتهاء مدة امتيازها لزيت المنطقة المحايدة .

واذن فمن المهم بمكان تقرير النتائج المطلوبة عند نهاية الامتياز قبل انتهاء مدته ، أو على الأقل وضع الأسس لحل مثل هذه المشكلة عند نشوئها والتراضي بين الفريقين من الآن على طريق معالجتها .

ان الاتفاقية السعودية مع شركة الزيت العربية تعتبر خطوة عملية اذا ضمنت للمملكة السعودية امتلاك العمليات الشاملة بكاملها ، اذ ان المملكة فى هذه الحال تضمن لزيتها أسواقا خاصة تستطيع ان تصرف فيها جزءا لا بأس به من زيتها الخام . ولكن هذه الاتفاقية تفقد أكثر معناها اذا خرجت المملكة السعودية فى نهايتها تاركة للشركة امتلاك العمليات بكاملها .

هذا وقد تنبهت حكومة العراق الى اهمية عمليات التصفية والتوزيع ، وقد تكون ساورت خواطر بعض رجال حكومتها افكار جميلة عن وحدة نفطية شاملة عراقية ، ولكنهم على ما يبدو رأوا أن يبدأوا فى تنفيذ هذه الأفكار على خطوات (قد تكون وئيدة قصيرة ولكنها خطوات عملية على كل حال) .

فحكومة العراق الآن هى المسئولة عن توزيع منتوجات البترول لحسابها الخاص ، كما انها تمتلك المصافى العاملة الآن فى تزويد السوق المحلى بمنتوجات الزيت . وقد توصلت الحكومة الى عقد اتفاق مع شركات الزيت فيها على شراء المصفاتين اللتين كانتا ملكا للشركات ، على اساس ان تقوم تلك الشركات لفترة معينة (١٠ سنوات) بتشغيل وادارة المصافى بالنيابة عن الحكومة ليتسنى للاخيرة اعداد وتدريب المواطنين الكافين لاستلام العملية ، كما ان الحكومة بنت مؤخرا مصفاة كاملة بدات فى انتاج حوالي ٢٨ الف برميل يوميا وفى النية زيادة سعتها (مصفاة الدورة) .

والمفهوم ان هذه المصافى تنتج ما يكفى للاستهلاك المحلى ولكن من الممكن ايضا زيادة سعتها لاغراض التصدير .

وقد نشرت الصحف مؤخرا تقارير عن مفاوضات بين حكومة العـراق وشركات الزيت بالعراق على اسعار الزيت الخام الذى تحدده الشركة للخام المزود للحكومة قصد التصفية **والتصدير** . ولعل هذا الخبر ـ لو صـح ـ يكون تعبيرا عن الحاجة التى تشعر بها الأقطار المنتجة للزيت الى الخـروج من موقف المتفرج الذى كانت تقفه طيلة السنوات الماضية ، واتخاذ الخطوات العملية المعقولة نحو التوسع واستكمال ضمان بناء اقتصاد البلد على أسس متينة يطمأن اليها .

وانها لخطوة مباركة من حكومة العراق أن تأخذ هذا الاتجاه . فقد عملت فى بادىء الأمر على تنظيم التصفية والتوزيع والتسويق داخـل أراضيها للاستهلاك المحلي ، والأمل أن تكون قد اعدت من المهندسين العراقيين العدد الكافى الذى يمكن أن يركن اليه فى تولى أمور المصافى وتشغيلها بأنفسهم وتوزيع منتجاتها على أسس تجارية اقتصادية . واذا ما أمكن الاتفاق مع الشركات على أسعار معقولة للزيت الخام المزود للحكومة فانه لا زالت هنالك أسواق مفتوحة تستطيع الحكومة استغلالها على أساس التعامل النقدى أو التبادل التجارى ، مع أقطار آسيا الشرقية مثلا ، والمهم بالنسبة للعراق هو كسب الخبرة فى التوزيع والتسويـق الخارجي ولو كان ذلك على اساس بسيط ضئيل فى بادىء الامر (١) .

اما فى الجمهورية العربية المتحدة فان الوضع من حيث التصفيـة والتوزيع والتسويق المحلى قد يكون أحسن الأوضاع فى الشرق العربى مـن حيث النظرة المحلية العربية ، ولكن انتاج النفط الخام فيها ضئيل وقد يبقى كذلك لفترة ما ، ولهذا فان مسألة اعتماد اقتصاديات البلد على تصدير النفط الخام ليست بذات موضوع الآن .

وقد ابدت الكويت وعيا محسوسا لوجود الحاجة الى عمل شىء تجاه عمليات الزيت الشاملة ، فعقدت مع شركة الزيت العربية المحدودة اتفاقية امتياز على حصتها فى المنطقة الكويتية السعودية المحايدة وأمكنها الاتفاق مع الشركة على الزام الشركة بأن تشرك الحكومة فى ارباحها من العمليـات التكميلية بنسبة ٥٧٪ للحكومة و٤٣٪ للشركة . وتختلف الاتفاقية الكويتيةعن السعودية فى نقطتين هامتين :

١ ـ حكومة الكويت لاتساهم فى تمويل العمليات التكميلية لعملية الانتاج ، فقد اشترطت على الشركة حفظ حسابات منفصلة لكل من عمليات الانتاج والنقل والتصفية والتسويق ، على أن تتقاضى الحكومة ٥٧٪ من أرباح كل عملية عندما تصبح مثل تلك العملية مربحة .

---

(١) فهم مؤخرا ان الاتفاق قد تم فعلا مع شركة آى بى سى على ان تستغل الحكومة مجموع سعة مصافيها (حوالى ٦٠ الف برميل يوميا) وتقوم بتصدير الفائض عن حاجتها مع شراء النفط الخام اللازم بتكاليفه على آى بى سى

فلا شك مثلا فى أن عملية الانتاج ستكون مربحة للحكومة اذ تتقاضى ٥٧٪ من الأرباح على أساس السعر المعلن ، واذا كانت الأرباح اقل من ١ر٥ مليون دولار سنويا فللحكومة الحق فى قبض هذا المبلغ بحيث أصبحت المليون دولار ونصف المليون دفعة سنوية دنيا تستمر الحكومة فى تقاضيها كل سنة الى ان تصبح حصة الـ ٥٧٪ من الأرباح زائدة عن هذا المبلغ وفى حالة هذه الزيادة فان الحكومة تتقاضى المبلغ الأكبر .

واذا بدات الشركة فى التسويق مثلا وكانت رؤوس الاموال التى استخدمتها للاستعداد لهذه العملية كبيرة بحيث لم تجن الشركة من عملية التسويق أى أرباح فى السنوات الاولى منها بل تحملت بالفعل بعض الخسارة فان حكومة الكويت ليست مسئولة عن دفع حصتها من هذه الخسارة بل تدور الخسارة فى حسابات التسويق الى السنوات التالية ، وتبقى عملية تدوير الخسائر مستمرة سنة بسنة الى أن تبدأ العملية فى اظهار أرباح بدلا من الخسائر وعندئذ فقط تظهر الحكومة لاخذ حصتها من هذه الأرباح وقدرها ٥٧٪ منها .

٢ ـ عند انتهاء مدة امتياز الشركة على حصة حكومة الكويت فى المنطقة المحايدة فان الخيار فى شراء احد الفريقين لحصة الفريق الآخر ترك للشركة بل ان للشركة فى الواقع أن تقرر ذلك عند البدء فى المحاسبة على كل عملية من عمليات النقل والتصفية والتسويق .

فلو بدات الشركة مثلا فى عملية النقل واشترت لحسابها عددا من ناقلات الزيت فانها بحسب الاتفاقية ستفتح دفاتر حسابات خاصة لهذه العملية ، وعند محاسبة الشركة على ارباحها من العملية فى السنة الأولى منها مثلا ، فللشركة حينئذ ان تقرر :

اما أن تعطى الحكومة حصتها من الأرباح وقدرها ٥٧٪ على أساس الربح الصافى (الدخل ينقص منه التكاليف **ونسبة الاستهلاك السنوية**) وفى حالة خصم الاستهلاك فان الحكومة تعتبر عند نهاية الامتياز مالكه لـ ٥٧٪ من مجموع عملية الناقلات ،

واما أن تعطي الحكومة حصتها من الأرباح على أساس الربح المجمل (الدخل ينقص منه تكاليف التشغيل فقط) وفى هذه الحالة فليس للحكومة حق عند نهاية الامتياز فى عملية الناقلات بل تكون هذه العملية ملكا للشركة وحدها . وان هذا الخلاف فى الاتفاقيتين الكويتية والسعودية قد يسبب بعض المشاكل عند تقرير امر مصير الشركة بعد انتهاء امتيازها مع السعودية فلو قررت الشركة منذ بادىء الأمر ان تحاسب حكومة الكويت على أساس الربح المجمل من عمليات النقل والتصفية والتسويق فان الشركة تخرج فى نهاية الامتياز مالكة لـ ٥٠٪ من العمليات التكميلية للحصتين واذا فشلت

الحكومة السعودية فى تعديل اتفاقيتها وتقرير أمر مصير الشركة ومن يشتريها فى نهاية مدة الامتياز فان الشركة تكون على كل حال فى موقف ممتاز من حيث انها تبدأ بالفعل بملكية ٥٠٪ من العمليات التكميلية و ٢٢٪ منها بصدد المصلحة السعودية . وبعبارة أخرى فان الشركة تكون صاحبة السهم الأوفر ، ٧٢٪ والحكومة السعودية السهم الاصغر ٢٨٪ ، فمن له الحق فى شراء حصة الآخر ؟

ومهما يكن الأمر ، وحسب النظام المعترف به فيما يتعلق بامتيازات الشرق العربى فان من حق أى من الحكومتين ، السعودية أو الكويتية ، احداث ما تود من تغييرات فى اتفاقيتها بحيث تساويها من جميع الوجوه باتفاقية البلد الآخر . ويبدو من الواضح انه يمكن توضيح الامور والافكار بصدد الاتفاقيتين اذا تعاونت الحكومتان فيما بينهما على تبادل المعلومات والآراء ووضع اهداف موحدة تعمل كلتا الحكومتين على تحقيقها . فالحكومة الكويتية مثلا تستطيع مساعدة السعودية (اذا كان فى نية الأخيرة امتلاك عمليات الشمول التابعة لشركة الزيت العربية المحدودة) بأن تغير فى نصوص الاتفاقية الكويتية وتدخل ما يجرد الشركة من حقها فى أن يكون الخيار لها وحدها فى تقرير مصير العمليات التكميلية ، ومن ثم فان الحكومتين او احداهما تعمل على الاتفاق مع الشركة على : ماذا يكون مصير عمليات الشمول عند انتهاء مدة الامتياز ؟

وهنا تبرز نقطة هامة فيما يتعلق بصناعة الزيت العربى وهى امكانية تعاون الحكومات العربية المنتجة فيما بينها . ولكن الحديث عن هذا محله فى فصل آخر .

---

٦ - تنسيق العرض والطلب

كانت سنة ١٨٥٩ فاتحة عهد جديد فى عالم البترول من حيث أنها السنة التى تم فيها حفر أول بئر بالطريقة التى نعرفها ونتبعها فى الوقت الحاضر .

وقد كان انتاج البترول قبل هذا التاريخ يتم على نطاق ضيق وبكميات قليلة اسد حاجات العالم وقتئذ الى زيت اضاءة المصابيح وصنع الشمع وتقوية هياكل السفن الخشبية ونحو ذلك . وكان مثل هذا الانتاج يتم عادة حيث كان يتسرب الزيت بكميات قليلة خلال شقوق الى سطح الأرض ، أو يتجمع فى بركة صغيرة ، او يتسرب الى داخل بئر حفرت أصلا لاستخراج ماء الشرب ، ونظرا للكميات القليلة التى يمكن انتاجها بهذه الطريقة (أو طرق بدائية اخرى) فقد كانت اسعار الزيت عالية واصبح من المغريات لأى فرد او شركة العثور على مصدر فياض ، الامر الذى دعا شركة زيت سنكا الامريكية الى تجربة فكرة الحفر وراء البترول وفى سنة ١٨٥٩ حفرت اول بئر انتج لها بمعدل ١٥ او ٢٠ برميلا فى اليوم سعر البرميل الواحد منها فى ذلك الوقت ٢٠ دولارا اى ما يزيد على ١٠٠ الف دولار فى السنة .

وانتشرت اخبار هذه البئر بسرعة بين المعنيين بانتاج الزيت فشمروا عن سواعدهم وبدأوا فى حفر الكثير من الآبار ، واصبح انتاج الزيت فى الولايات المتحدة يفيض عن حاجة أسواقها المحلية فبدأت فى تصدير الزيت الى أوروبا وانحاء اخرى عديدة من العالم .

وبطبيعة الحال فان زيادة الانتاج رافقتها مشاكل عديدة فالزيت يجب ان ينقل من أرضه الى حيث المستهلك الذى يحتاجه ، والزيت يتمتع بسعر جيد اذا كان موجودا بكميات تتناسب مع الطلب عليه واذا زادت هذه الكميات عن الطلب عليها تهددت الأسعار بخطر التدهور . وقد ساعد على تخفيض اسعار البترول فى أواخر القرن الماضى الحرية التى كانت للمنتجين والمنافسة الشديدة بينهم ، وكما سبق القول فان سعر البرميل وقت حفر أول بئر سنة ١٨٥٩ كان ٢٠ دولارا وفى سنة ١٩٠٠ كان سعره حوالى دولار واحد . وكانت اكتشافات الحقول الكبيرة فى الولايات المتحدة تنزل بأسعار الزيت ضربات قاسية فى اغلب الاحيان . ففى سنة ١٩٠١ اكتشف حقل زيت سبندلتب فى تكساس فانخفضت الاسعار من دولار و٤ سنتات للبرميل الى ٢٨ سنتا ، وفى سنة ١٩٣١ اكتشف حقل كبير آخر فى شرق تكساس انزل سعر البرميل من

دولارو ١٠ سنتات الى ٨٠ سنتا ، وفى سنة ١٩٣٨ ادى اكتشاف حقل زيت الينويس الى انزال سعر البرميل من ٣٥ر١ دولار الى ٥٠ر١ دولار .

وتبينت للمنتجين أيضا ضرورة تنظيم نقل زيتهم الى الأسواق فتألفت ما تسمى بلجنة تكساس للخطوط الحديدية للاشراف على وسائل نقل البترول واعطاء فرص عادلة لجميع المنتجين لنقل انتاجهم . ولكن تأليف هذه اللجنة لم يساعد على اقرار الاسعار بسبب الحرية التى تركت للمنتجين لانتاج زيتهم بالكميات التى يرونها وبيعها بالأسعار التى يمكنهم الحصول عليها لزيتهم وكان المعروض من الزيت على الدوام يفوق حاجة الأسواق اليه مما لفت نظر الهيئات السياسية فى الولايات وفى الحكومة الفدرالية الى ضرورة فعل شيء لصيانة مدخرات البترول وانتاجها على أسس تكفل امكانيات استخراج اكبر كمية من اى حقل أثناء حياة ذلك الحقل . وبمساعدة هذه الهيئات أعطيت للجنة تكساس صلاحيات واسعة لتقرير حاجات أسواق الولايات المتحدة ونقل تلك الحاجات فقط من الحقول الى الأسواق ، كما استطاعت اللجنة عن طريق حكم صادر من المحكمة العليا سنة ١٩٣٠ أن تتمتع بحق فرض الكميات الممكن انتاجها من كل بئر وحقل ، فاصبحت تقرر كل سنة عدد الأيام التى يمكن للمنتج أن يخرج فيها الزيت من آباره ، وكان عدد الأيام هذه يعتمد بطبيعة الحال على طاقة الأنتاج وطاقة الاسواق على استيعاب الناتج ، ولهذا كان يختلف بين السنة والاخرى فكان سنة ١٩٥٧ فى تكساس ١٧١ يوما فى السنة وانخفض سنة ١٩٥٨ الى ١٢٢ يوما فى السنة مثلا .

وبالاضافة الى تشكيل لجنة تكساس فى امريكا واعطائها صلاحيات التصرف فى وسائل نقل البترول وتحديد كميات انتاجه فقد عقد اتفاق بين الولايات المنتجة للزيت فى الولايات المتحدة عرف باسم « اتحاد الزيت بين الولايات » جاء فى المادة الخامسة منه :

« ليست أغراض هذا الاتحاد تفويض الولايات الداخلة فيه تحديد انتاج الزيت أو الغاز الطبيعى لغايات اقرار أو تعيين اسعارهما ، او خلق احتكار او المساعدة على خلقه ... بل هي مقصورة على صيانة الزيت والغاز الطبيعى ومنع تبديدهما ضمن حدود معقولة » .

ومع أن الغاية من اعلاء شأن لجنة تكساس ومن تشكيل اتحاد الولايات كانت صيانه المدخرات ومنع تبديدها فان سياسة لجنة تكساس تطورت مع الزمن فاصبحت متركزة فى حفظ مستوى عال للأسعار لمصلحة « الرجل الصغير » فى تكساس ، وبالتالى فان الذى استفاد من هذه السياسة أيضا كان « الرجل الكبير » أى شركات الزيت العالمية .

هذا وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت الولايات المتحدة الامريكية لا تزال فى طليعة الأقطار المصدرة للبترول الخام ومنتوجاته واصبحت اسعار البترول ، التى تعلن فى الخليج الامريكى ، هى الأساس لأسعار الزيت اينما كان

مكان تسليمه . وأصبح الزيت الخام المتدفق من ايران وفنزويلا مثلا أنى الاسواق العالمية يرتكز فى أسعاره على اساس الزيت المشحون من الخليج وبمعنى آخر فقد اصبحت تكاليف النقل من الحقل الى السوق تقرر سعر الزيت فى مينائه الايرانى أو الفنزويلى . وعلى سبيل المثال ، لو كان سعر نوع من الزيت فى الخليج الامريكى دولارين للبرميل فان نوعا مماثلا لهذا الزيت فى ايران لن يكون سعره دولارين ايضا ، بل يجب اعتبار تكاليف نقل الزيت الامريكى الى انكلترا مثلا وبيع الزيت الايراني فى انكلترا على أساس سعر زيت الخليج مضافا اليه تكاليف نقل زيت الخليج الى انكلترا. والنتيجة ان زيت ايران يكون سعر البرميل منه اقل من دولارين لأن نفقات نقله الى تلك النقطة تزيد عن نفقات نقل زيت الخليج الى نفس النقطة .

وقد بقيت هذه القاعدة عملية واساسا لصفقات الزيت طيلة المدة التى كانت فيها صادرات الاقطار الاخرى (غير الولايات المتحدة) محدودة وقليلة بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة . ولكن تنمية انتاج فنزويلا وايران واكتشاف الحقول الغنية فى الكويت والسعودية والعراق ومن ثم تزايد عرض البترول الشرقى تزايدا مطردا بنسب عالية جدا ، واشتداد المنافسة على تصريف هذا الناتج فى الأسواق العالمية ازال صبغة التحكم بالأسعار التى كانت للخليج الامريكى ، كما اقتضى من المنتجين الأمريكيين التفكير جديا فى حماية انتاجهم داخل الولايات المتحدة من غزو الزيت الأجنبى لها . وأصبح موقف المنتجين الامريكيين صعبا للغاية حين انقلبت الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ من قطر مصدر للزيت الى قطر مستورد له وتعرضت اسعار زيتهم للانخفاض نتيجة هذا الموقف الجديد .

وقد اخذت مسالة استيراد الزيت الى الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا طيلة السنوات الماضية : بين مناد بحرية الاستيراد لمن يشاء وداع الى اقفال الباب بالمرة ، واتخذت الحكومة الامريكية موقفا وسطا حين فرضت على المستوردين قيودا « اختيارية » يتقيدون بها من تلقاء انفسهم على أساس نسبة الاستيراد فى السنوات الماضية والفهم بأن واردات السنة مثلا لا يجوز ان تزيد عن كذا بالمائة (حوالى ١٦ ٪) من مجموع البترول المعروض فى السوق المحلى الامريكى .

وقدتقيدت أكثر الشركات الامريكية الكبيرة بهذه القيود « الاختيارية » الا أن نسبة من الشركات جعلت تختلق الأسباب لزيادة وارداتها وتبين أن مسألة تقييد الواردات اذا كان التقييد ضروريا ، لا تتم الا بفرض قيود « اجبارية » على الواردات ، وهذا ما تم فى مارس ١٩٥٩ وكان فرض القيود الاجبارية آخر محاولة من الحكومة الامريكية لحماية الانتاج المحلى وبالتالى حماية أسعاره على حساب اقامة حاجز متين فى وجه أى تقدم واسع للانتاج الأجنبى (خارج الولايات المتحدة) .

كشف بنسبة صادرات الولايات المتحدة للاسواق الاجنبية

١٨٧٤/١٨٦٥	١٤/١٩٠٥	١٩/١٩١٤	٣٩/١٩٣٠	٤٥/١٩٤٠	٥١/١٩٤٦
٨٤ر٥٪	٢٧٪	٣٢ر٧٪	١٩ر٦٪	١٣ر١٪	٩ر٩٪

كشف بانتاج العالم بآلاف البراميل

المنطقـــة	سنة ١٩٥١	مجموع الانتاج من ١٨٥٧ — ١٩٥١
الولايات المتحدة	٢ر٢٤٤ر٥٢٩	٤٣ر١٦٣ر٦١٧
باقى امريكا الشمالية	١٤٥ر٦٠٦	٣ر٢٣٤ر٨٥٣
فنزويلا	٦٢٢ر٢١٣	٦ر١٧٢ر٩٥٩
باقى امريكا الجنوبية	٨٤ر٥١٥	١ر٥٠٥ر٥٢٧
الاتحاد السوفيتى	٢٨٧ر٥٠٠	٦ر٨٤٩ر٨٦٨
باقى اوروبا	٦٦ر٤٣٧	١ر٨٩٠ر٤٤١
افريقيا	١٦ر٨٩٩	١٧٠ر٨٢٥
ايران	١٢٧ر٣٦٠	٢ر٥١٣ر٢١٨
اندونيسيا وغانة الجديدة	٥٧ر٦٣٠	١ر٣٢٦ر٩٣٩
باقى آسيا	٦٢٠ر٣٩٤	٣ر٠٠٥ر٠٢٧
باقى العالم	—	٩٤٤
مجموع انتاج العالم	٤ر٢٧٣ر٠٨٣	٦٩ر٨٣٤ر٢١٨

كشف بالطلب والعرض للزيت فى الولايات المتحدة بآلاف البراميل

السنة	الانتاج المحلي	الواردات	الصادرات	الاستهلاك المحلي
١٩٣٩	١ر٣١٩ر١١٠	٥٩ر٠٦٠	١٨٩ر٥٤٩	١ر٢٣٠ر٤٨٦
١٩٤٠	١ر٤١٢ر٠٨١	٨٣ر٧٥١	١٣٠ر٤٦٦	١ر٣٢٦ر٦٢٠
١٩٤١	١ر٤٨٦ر٥١٨	٩٧ر١٤٢	١٠٨ر٨٣٠	١ر٤٨٥ر٧٧٩
١٩٤٢	١ر٤٧٢ر٣٦٤	٣٥ر٩٦٦	١١٦ر٩٠٧	١ر٤٤٩ر٩٠٨
١٩٤٣	١ر٥٩٥ر٧٢٩	٦٣ر٤١٢	١٤٩ر٩٥٧	١ر٥٢١ر٤٢٦
١٩٤٤	١ر٧٨٠ر٣٥٠	٩٢ر٣١١	٢٠٧ر٦١٦	١ر٦٧١ر٢٦٣
١٩٤٥	١ر٨٢٨ر٥٣٩	١١٣ر٦١٩	١٨٢ر٩٨٣	١ر٧٧٢ر٦٨٥
١٩٤٦	١ر٨٥١ر٧٤٨	١٣٧ر٦٧٦	١٥٣ر١٢٣	١ر٧٩٢ر٧٨٦
١٩٤٧	١ر٩٨٩ر٨٥٠	١٥٩ر٣٨٩	١٦٤ر٤٧٧	١ر٩٨٩ر٨٠٣
١٩٤٨	٢ر١٦٧ر٢٦٤	١٨٨ر١٤٤	١٣٤ر٦٧٤	٢ر١١٣ر٦٧٨
١٩٤٩	١ر٩٩٩ر٢١٥	٢٣٥ر٥٥٩	١١٩ر٣٧٦	٢ر١١٨ر٢٥٠
١٩٥٠	٢ر١٥٣ر٥٦١	٣٠٩ر١٤٩	١١٠ر٩٠٠	٢ر٣٧٢ر٢٠٠
١٩٥١	٢ر٤٤٩ر٠٠٠	٣٠٩ر٠٠٠	١٥٦ر٠٠٠	٢ر٥٦٨ر٠٠٠

وبفرض القيود الاجبارية على الواردات الى الولايات المتحدة أصبح الموقف كما يلي :

١ ـ ان طاقة الشرق الأوسط على الانتاج أكبر من طاقة العالم (خارج الولايات المتحدة) على الاستهلاك .

٢ ـ ان الولايات المتحدة اعظم الأسواق فى العالم لاستيعاب كميات ضخمة من البترول واستهلاكها ولكنها بالقيود الاخيرة اقامت سدا منيعا فى وجه زيادة انتاج الشرق الأوسط .

٣ ـ ان الشركات الامريكية الكبرى التى تملك امتيازات بترولية فى الشرق الاوسط ، وكانت تأمل فى تصريف جزء كبير من ناتجها بشكل واردات الى الولايات المتحدة ، وجدت نفسها مضطرة الى التفتيش عن عملاء آخرين يشترون زيتها خارج الولايات المتحدة .

٤ ـ وبعبارة أخرى اصبح جزء لا بأس به من طاقة الانتاج الحالية فى الشرق الاوسط لا يمكن تصريفه لعدم الحاجة اليه .

٥ ـ وفى نفس الوقت الذى نرى فيه عرض الزيت يفيض عن الطلب عليه ، تلح بعض الحكومات فى الشرق الأوسط ، كايران والعراق على الشركات العاملة فيها بوجوب **مضاعفة** مبيعاتها من البترول بظرف سنوات قصيرة ، مع ان الطلب على الزيت لن يكون متناسبا مع الزيادة العالية التى تلح الحكومات عليها .

وبذلك فان أول من تاثر بالقيود الاجبارية الامريكية على الواردات كان اسعار الزيت الخام خارج الولايات المتحدة ، فقد انخفض السعر المعلن له فى فنزويلا بمعدل ١٨ سنتا للبرميل وانخفض بنحو هذا المعدل فى الكويت والعراق والسعودية وايران ، ولا زال خطر تخفيض آخر او تخفيضات اخرى متتابعة يلوح فى الافق .

فاذا اضفنا الى هذه الزيادة غير المحتاج اليها فى الطاقة الانتاجية للشرق الأوسط وفنزويلا دخول زيت الجزائر وليبيا فى الأسواق ابتداء من سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦١ لرأينا ان المسألة اصبحت من الخطورة بحيث تقتضى المبادرة الى التفكير الجدى فى الأقطار المنتجة فى محاولة لدراسة امثل الحلول لتجنب وقوع حرب فى الأسعار ستكون البلاد المنتجة للزيت أولى ضحاياها .

فان ايرادات حكومات الشرق العربى العائدة من بيع بترولها فى الأسواق العالمية تعتمد على أساس السعر المعلن للزيت الذى تصدره ، وكل تخفيض فى هذا السعر المعلن يعنى انخفاضا فى ايرادات تلك الحكومات ، وبطبيعة الحال

فان السعر المعلن مؤسس بدوره على مدى تناسب عرض البترول مع الطلب عليه ، وقد تبين مؤخرا ان الشركات الكبرى لم تعد قادرة على التحكم فى الأسعار بسبب دخول الكثير من الشركات المستقلة الى سوق التصدير .

كشف بالاسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط

معدل السعر بالدولار للبرميل

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	منذ مارس ١٩٥٩
السعودى من راس تنورة درجة ٣٤ر٣٤/٩	١ر٨٢	١ر٩٣	١ر٩٣	١ر٩٣	٢ر٠٠	٢ر٠٨	١ر٩٠
الايرانى من بندر مشهور درجة ٣٤ر٣٤/٩	–	١ر٩١	١ر٩١	١ر٩١	١ر٩٨	٢ر٠٤	١ر٨٦
العراقى من الفاو درجة ٣٥ر٣٥/٩	١ر٧٩	١ر٩٠	١ر٩٠	١ر٨٥	١ر٩٢	١ر٩٨	١ر٨٠
الكويتى من ميناء الاحمدى درجة ٣١ر٣١/٩	١ر٦٤	١ر٧٢	١ر٧٢	١ر٧٢	١ر٧٨	١ر٨٥	١ر٦٧

عمليات شركات الزيت السبع الكبرى فى نصف الكرة الشرقى

الارباح والمدفوعات بملايين الدولارات

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
لشركات الزيت	٧٦٦ر٩	٨٦٢	٩٤٨ر٢	١٠٢٤ر٣	١٠٧٥ر١	٩٧٦ر٩
×مدفوعات للحكومات	٦٠٢ر١	٦٩٧ر١	٨٩٨ر١	٩٥٨ر٨	١٠٤٧ر٤	١٢٣٧ر٠
الربح الظاهر من العمليات الاخرى غير انتاج الزيت	١٦٤ر٨	١٦٣ر٩	٥٠ر١	٦٥ر٥	٢٧ر٧	– ٢٦٠ر١

× اهم الحكومات هى الشرق الاوسط وبورنيو واندونيسيا .

يلاحظ ان العمليات التكميلية (غير عملية انتاج الزيت الخام) ، باستثناء نتائج سنة ١٩٥٨ ، هى عمليات مربحة . ويمكن ان تبقى كذلك اذا امكن حفظ اسعار بيع الخام مستقرة غير مهددة .

المصدر : ذفيرست ناشنال ستى بانك اوف نيويورك حصلها من دراسة الحسابات المنشورة لشركات الزيت المعنية بالامر .

فقد كانت الشركات الكبرى تمتلك الجزء الأعظم من انتاج الزيت خارج الولايات المتحدة ، ولاسيما فى الشرق الأوسط وفنزويلا ، وكانت بسبب ذلك تستطيع فيما بينها تنسيق الانتاج من كافة النقاط الموزعة توزيعا مناسبا فى انحاء العالم فاستطاعت الى حد ما حفظ مستوى عال للاسعار ، وكانت فى نفس الوقت وقبل سنة ١٩٥٨ تجنى أرباحا طائلة من كافة عمليات البترول: من انتاجه ومن نقله ومن تصفيته ومن تسويقه . ولكن دخول عنصر المنافسة من الشركات التى وقعت على اكتشافات بترولية جديدة خارج الولايات المتحدة دفع الى الاسواق بكميات وافرة تزيد عن مقدرة تلك الاسواق على استيعابها وبدات فيما بين الشركات كلها ، الكبيرة القديمة والمستقلة الناشئة (فى استملاك امتيازات منتجة خارج الولايات) مزاحمة شديدة على ارضاء « الزبائن » واغرائهم بالتعامل معهم عن طريق خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة . ولم يعد بالامكان وضع حد للمدى الذى تستطيع أن تصله مقادير الخصميات هذه ، الأمر الذى أحرج الشركات المالكة لامتيازات الشرق الأوسط حيث تتقاضى الحكومة حصتها على اساس اقتسام الأرباح من الأسعار المعلنة وكانت هذه الخصميات فى بادىء الأمر ذات آثار ضارة بالأرباح من عمليات التصفية والنقل والتسويق ، فأصبح النقل لا يدر على الشركات الكبرى أرباحا اضافية بل اصبح فى السنتين الماضيتين عبئا على هذهالشركات عليها أن تتحمله لتتمكن من ايصال خامها الى الأسواق ، كما أن عملية التصفية أيضا أصبحت خاسرة نظرا لأن هذه الشركات كانت تضطر الى حساب قيمة الخام المزود الى مصافيها على اساس السعر المعلن بينما القيمة الحقيقية للخام المزود للمشترين تقل عنه ، ثم امتدت يد الخسارة أيضا الى عملية التسويق ولكنها لم تقف عند هذا الحد بل امتدت فى بعض الحالات الى عملية الانتاج نفسها فذهب قسم من أرباح الانتاج لتعويض خسائر العمليات الأخرى سنة ١٩٥٨

وعلى سبيل الايضاح لما تقدم يمكن اخذ شركة البترول البريطانية مثالا :

١ ــ انتجت فى الكويت سنة ١٩٥٨ من الخام ٣٥ مليون طن .

٢ ــ كانت حصة حكومة الكويت عن الـ ٣٥ مليون طن حوالى ٧٥ مليون جنيه

٣ ــ اذا كان للشركة أن تنال حصة مماثلة لحصة الحكومة فقد كان المنتظر ان لايقل ربحها سنة ١٩٥٨ عن ٧٥ مليون جنيه للاعتبارات التالية :

(أ) انتاجها سنة ١٩٥٨ كان ٣٥ مليون طن من الكويت و ٢٦ مليون طن من مصادر أخرى .

(ب) ليست الشركة منتجة للخام فحسب بل هي عاملة أيضا فى النقل (تمتلك ١٥٧ ناقلة حمولتها ٦٠٠ر٠٠٠ر٢ طن) والتصفية والتسويق وهي عمليات كانت قبل سنة ١٩٥٨ مصدرا للربح الوفير .

٤ — ولكن واقع الحال يشير الى أن الشركة المذكورة لم يزد مجموع أرباحها العائدة من ا و ب عن ٦٢ مليون جنيه .

ويبدو من الأرقام المتقدمة أن عمليات الشركة الثلاث اثناء سنة ١٩٥٨ وهى النقل والتصفية والتسويق كانت خاسرة ، وان جزءا كبيرا من أرباح الشركة من انتاج الزيت الخام استعمل لحمل تلك الخسائر .

ولم تكن الشركة المذكورة لتخسر لو كانت اسعار البيع سنة ١٩٥٨ طبقا للأسعار المعلنة للزيت الخام ، دون ادخال أيه خصميات عليها . واضطرار الشركة لاعطاء هذه الخصميات دليل على تخمة الاسواق بالفائض من البترول الخام أو على الأقل تخمته بالطاقة الانتاجية الفائضة .

يبدو مما تقدم ان ايرادات الحكومات العربية ، والحكومات الاخرى،من البترول الخام ستكون مبنية على أسعار معلنة مهددة بالسقوط الا اذا وقعاحد الاحتمالات الثلاثة القادمة :

١ — وقوع حرب أو حالة طوارىء تغير طرق ناقلات الزيت الحالية ،وهذا من شأنه أضعاف كميات الانتاج ورفع أسعار الناتج .

٢ — أو أن ترفع الولايات المتحدة الامريكية القيود المفروضة على واردات البترول اليها وجعلمثل هذهالواردات حرة،وفى هذه الحالة فان أسواقالولايات المتحدة تستطيع استيعاب أية زيادة فى انتاج البترول الفنزويلى والشرقى .

٣ — أن تتكاتف الدول المنتجة ذات الشأن ، وهى الكويت والعـراق والمملكة السعودية وقطر وايران وفنزويلا بالدرجة الاولى وتتفق فيما بينها على تحديد ما تنتجه الشركات فى بلادها بحيث يتناسب ذلك الانتاج مع حاجة الاسواق اليه .

والاحتمال الثانى قائم وقد لا يكون مفر منه عندما يتضاعف استهلاك الولايات المتحدة ولا تجارى هذه الزيادة زيادة مماثلة فى اكتشاف الحقـول الجديدة فى الولايات. كما أن رجال الزيت فى الولايات المتحدة لا زالوا منقسمين

الى فريقين : أحدهما ينادى بحرية الواردات ، وقد يستطيع هؤلاء تحقيق ما ينادون به بفضل صمودهم وما قد يرافق حركتهم من اعتبارات وعوامل سياسية واقتصادية وغيرها . والفريق الآخر يتمسك باستمرار القيود المفروضة على الواردات .

اما الاحتمال الثالث فهو فكرة تداعب مخيلة بعض المسئولين ، وامكان تحقيقها يبدو لأول وهلة بعيد المنال . اذ ما هى الاسس التى يمكن الاتفاق عليها لتحديد الانتاج فى كل من هذه الاقطار ؟ وهل تقبل فنزويلا مثلا بحصة من الانتاج قدرها ١٠٠ مليون طن فى السنة وهى التى تنتج الآن ١٥٠ مليونا ؟ وهل تقبل العراق بابقاء انتاجها ٣٥ مليونا فى السنة وعدم زيادته مثلا الى ٥٠ مليونا وعدد نفوسها يبلغ ٣٠ ضعف عدد سكان الكويت التى تنتج ٧٠ مليونا ؟ وهل تقبل ايران بقصر انتاجها على ٤٠ مليونا فى السنة مع أن مدخراتها من الزيت الخام تبلغ اضعاف اضعاف مدخرات فنزويلا التى تنتج ١٥٠ مليونا ؟

ولو امكن لهذه الأقطار الاتفاق على معادلة يقبلها الجميع لتحديد الانتاج فى كل منها ، فماذا يكون موقفها من الاقطار التى لاتكون داخلة فى هذا «الاتحاد» أو التى يكتشف فيها البترول بكميات وافرة بعد تأليف الاتحاد ؟ ماذا يكون موقف الاتحاد مثلا من زيت الجزائر ؟ وليبيا ؟ او روسيا ؟ هل يحدد انتاج أعضائه ويترك للآخرين كسب الأسواق الجديدة ؟ ثم ماذا يكون موقف الدول « المستهلكة المستوردة » للبترول وهي ترى اعتصابا غايته استغلالها أبعد حدود الاستغلال عن طريق دفع أعلى سعر يمكن للمنتجين استخلاصه من المشترين ؟ ثم ان هذا الاتحاد لو أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الأقطار المشترية للبترول ، فما هو السعر العادل للبترول ؟ الخ ...

ان اكبر دعاة تنسيق الانتاج مع الطلب فى مؤتمرات البترول الدولية وفى الصحف هما الدكتور جوان بابلو بيريز الفونزو وزير المناجم والهيدروكاربونات فى فنزويلا والسيد عبد الله الحمود الطريقى ، مدير عام شئون البترول فى المملكة العربية السعودية ، وكلاهما متحمس لفكرة التنسيق ويعتقد امكان تحقيقها .

وقد انتهز الدكتور الفونزو فرصة انعقاد المؤتمر البترولى العربى الأول فى القاهرة فى ابريل ١٩٥٩ فحضر المؤتمر كمراقب يصحبه وفد يزيد عن عشرة اعضاء من خبراء البترول فى بلاده ، وتحدث الى الكثير من الأعضاء العرب فى المؤتمر احاديث غير رسمية وخارج جلسات المؤتمر باثا لفكرته دعاية واسعة وساعده عليها شريكه فى الفكرة السيد عبد الله الحمود الطريقي . وفى معرض شرحه لأفكاره عن ضرورة تنسيق الانتاج والطلب قال الدكتور الفونزو :

« لقد وضحت لكل ذى عينين حقيقة وجود مشكلة الاسعار ، وضرورة تدخل الحكومات المنتجة للبترول . ان توزيع الأرباح العائدة من البترول بين الحكومات والشركات يستند الآن الى قواعد أكثر عدلا من السابق . الا ان بعض الأقطار المستهلكة — مثل بريطانيا — ترى بطبيعة الحال ان أى تنزيل فى أسعار الخام يعود عليها بأكبر النفع مع انه يبدو أن الشركة التى تخفض أسعارها تخسر نتيجة لهذا التخفيض. ولكن الحقيقة هى أن بريطانيا استفادت من التنزيل بمعدل ١١٢ الف دولار يوميا فى حين انه وان كانت شركة البترول البريطانية قد خسرت بذلك بمعدل ٩ سنتات للبرميل من الزيت الخام الا ان هذه الخسارة لم تنعكس فى قيمة منتوجاتها البترولية من مصافيها » .

ولقد كان من شأن حملة الدعاية التى شنها الطريقى والفونزو أن تضمنت مقررات المؤتمر البترولى العربى الأول توصية بوجوب اتخاذ الحكومات العربية الخطوات الضرورية للقيام بدراسة للاسعار المعلنة تسبق موافقتها على احداث اى تغيير فى تلك الأسعار .

وفى المؤتمر البترولى العالمي الخامس المنعقد فى نيويورك واصل الفونزو والطريقى دعايتهما لفكرة التنسيق فأعلن الطريقى انه يوافق ١٠٠٪ على مقترحات وافكار الفونزو بشأنها ، كما ان جميع ممثلي حكومات وشركات البترول وجدوا مسألة اغراق الأسواق بالمعروض من البترول موضوعا يستحق الحديث عنه ودراسته من جميع النواحى . وقد استمعوا بطبيعة الحال الى فكرة وجوب تنسيق الانتاج مع الطلب ؛ الا انهم انقسموا الى محبذ للفكرة أو منتقد لها أو متشكك فى امكانية نجاحها .

فبعضهم يرى ان اختلاف النزعات السياسية فى بلاد تصدير البترول سيكون عقبة تحول دون تحقيق الفكرة ، والبعض الآخر يرى فيها لعبا خطرا بمبدأ العرض والطلب ونصيبها الفشل مثلما كان نصيب افكار مماثلة جربها منتجو التنك والسكر فى الماضى ، كما رأى آخرون أن الفكرة تعنى احتكارا والاحتكار من هذا النوع لا بد أن يخلق نتائج تحوطها مصاعب جمة لا حد لها . مثلما حدث لاحتكار الزيت الذى تأسس سنة ١٩٢٨ بتحريك من اثنين أو ثلاثة من عظام رجال شركات البترول وقد هاجمت الولايات المتحدة هذا الاحتكار وحطمته أخيرا سنة ١٩٤٢ حين انسحبت منه اكبر شركات زيت العالم وهي شركة ستندرد نيوجرسي ، كما أن تكتل الشركات فى امريكا لاغراض حماية الأسعار يعتبر أمرا خطيرا يمكن مقاضاة الشركات المتكتلة بسببه .

وبعضهم استحسن الفكرة وايدها ، فاعرب احد المندوبين عن رايه بأن شركات الزيت الآن « تسرق » الزيت الخام من حقوله لخوفها من تاميم صناعة الزيت او غير ذلك من الأخطار . فهي لهذا تود استخلاص اكبر كمية

من الزيت فى اقل فترة ممكنة . وقد رأى آخر أن بلاد الزيت الخام تعتمد فى ايراداتها على الأسعار المعلنة ولما كانت هذه الاسعار مهددة دائما اذا زاد عرض الزيت عن حاجة الأسواق فان من واجب الحكومات فى تلك البلاد أن تفرض قيودا على الانتاج بحيث تحمي تلك الأسعار من عبث الشركات .

ومهما يكن من شيء فان بلاد العرب اكبر وحدة اقليمية منتجة للزيت فى العالم (خارج الولايات المتحدة) وفيها وحدها اكبر كميات مدخرة من الزيت فى العالم (بدون استثناء الولايات المتحدة أو غيرها) كما ان المورد الرئيسى لبلاد العرب المنتجة للزيت يأتيها من ناتج هذا الزيت الخام ، واذا كانت ايراداتها من الزيت تعتمد على السعر المعلن ، واذا كان للسعر المعلن أن يحتفظ بمستوى عال معقول ، فان فكرة تنسيق العرض والطلب لا تصبح مجرد حلم أو أمنية تجول بالخاطر بل هى مشكلة خطيرة قوية يجدر معالجتها وايجاد الحلول لها والسعى لتحقيق مبدأ التنسيق الذى تدعو اليه .

ان اى محاولة للتنسيق مصيرها الفشل الأكيد والسريع اذا لم تشترك فيها بلاد انتاج الزيت وتصديره بكميات وفيرة ذات اثر ملموس فى الأسواق العالمية . كما أن مثل هذه المحاولة تتاثر تأثرا ضارا بالغا اذا ما اكتشف فيما بعد منابع غزيرة فى بلاد أخرى لا تريد أن تشترك مع « اقطار التنسيق » واذا امكن للبلاد المنتجة حاليا والبلاد التى قد تصبح غنية بالبترول أن تتفق على وجوب التعاون على تنسيق العرض والطلب ، واذا كان رد الفعل فى البلاد المستوردة للخام لمثل هذه المحاولة غير شديد فعال ، فقد لا تبقى هنالك اسباب قوية تحول دون نجاح المحاولة اللهم الا اذا تدخلت الولايات المتحدة (وهي اكبر منتج للبترول حاليا) وحاربت المحاولة بطرق عملية ، وهذا أمر قد يكون بعيد الاحتمال .

فمن هي اذن الأقطار التى يجب أن تدخل فى هذه العملية وتعمل على انجاحها بسبب مالديها (اى تلك الأقطار) من امكانيات عملية لذلك ؟ يجب بطبيعة الحال أن تكون من الأقطار المصدرة للنفط الخام **بكميات لها أثرها فى الأسواق العالمية** : واذا استعرضنا مثل هذه الأقطار فانها قد لا تتعدى البلاد الآتية :

فنزويلا وكندا والبلاد العربية الشرقية (اى باستثناء المغرب العربى الذى قد يدخل العملية عند بدئه التصدير بكميات ذات تأثير) وايران .

وهنالك بالطبع اقطار شرقية فى آسيا تصدر النفط مثل اندونيسيا ولكن نفطها كله يستهلك فى تلك المنطقة حاليا وليس بذى اثر بالمرة على اسواق اوروبا . كما انه يمكننا استثناء نفط كندا حاليا لأنه قد حصل على حرية الاستيراد الى الولايات المتحدة الأمريكية التى تحتاجه وهذا يترك كلا من ايران وفنزويلا والشرق العربي .

ولعل هذه البلاد الثلاثة تدرك منذ البداية انها اذا كانت جادة فى فكرة التنسيق فمن المنتظر من بعضها أن يضحى بجزء من مصالحه لافادة البعض الآخر . فان فنزويلا مثلا تصدر حوالي ١٤٠ مليون طن فى السنة بالمعدل الحالي ولكن هذه الميزة فى الانتاج لا ترافقها ميزة مماثلة فى عدد سكانها أو فى مجموع مدخراتها من البترول . وحجة ايران لدعم طلبها فى حصة كبيرة من الانتاج العالمي تستند الى أنها فى سنة ١٩٥١ كانت فى طليعة بلـدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، بالاضافة الى انها بحاجة الـى ايرادات عاليـة تتناسب مع ارتفاع عدد سكانها لو قورن مثلا بعدد سكان فنزويلا او السعودية أو الكويت أو العراق . وقد يحتج الجانب العربى بانه وان كان عدد سكان البلاد العربية المنتجة قليلا نسبيا ، حوالى ١٢ مليون نسمة ، الا ان ايرادات زيتهم تستفيد منها جميع البلاد العربية ومن المأمول ان تساهم هذه الايرادات بمقادير ضخمة فى تنمية اقتصاد وموارد البلاد العربية جمعاء ولهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العرب جميعا فى الشرق الأوسط ، ولما كانت المسألة فى جوهرها اقتصادية صرفة فان اعدل مقياس من هذه الزاوية هو اعتبار الصادرات الفعلية والموجود من المدخرات فى كل بلد ، الا ان نقطـة عدد السكان فى كل فريق قد تأخذ دورا هاما فى اى مفاوضات حول عملية التنسيق ولهذا اخذها كاتب هذه الأسطر بعين الاعتبار وادخلها كعنصر رئيسى من عناصر المعادلة الحسابية التى يمكن الاتفاق عليها .

	١ السكان بالملايين	٢ مدخرات النفط بملايين الاطنان	٣ الصادرات بملايين الاطنان لسنة ١٩٥٨	الحصة فى الانتاج العالمى٪ باعتبار ٢ و ٣	باعتبار ١ و٢ و٣	باعتبار ١ و ٢ و٣ ×
ايران	٢٠	٤٤٣٠	٤٠	١٤ر٢	٢٧ر١	١٧ر٢
فنزويلا	٦	١٨٦٠	١٣٦	٢٣ر٨	٢١ر٢	١٨
العرب	١٢ او ٦٠×	١٩ر٣٩٨	١٦٥	٦١ر٨	٥١ر٧	٦٤ر٦

× : اذا اعتبر عدد العرب شاملا لجميع الدول العربية فى الشرق العربى او مقصورا على مجموع سكان البلاد العربية المنتجة للنفط وهى الكويت والمملكة السعودية والعراق وقطر .

وقد جرى التوصل الى النسبة المئوية النهائية لحصة كل من الفرقاء الثلاثة بالصادرات البترولية العالمية عن طريق اعطاء نفس الأهمية لكل من العناصر الداخلة فى المعادلة وهي الانتاج الحالى والمدخرات الحالية والسكان ، اذا اتفق الفرقاء على ادخال ذلك عنصرا ثالثا فى المعادلة، فان مدخرات فنزويلا الحالية مثلا تبلغ ٧و٦٪ من مجموع مدخرات الفرقاء الثلاثة ولكن انتاجها

بلغ ٤٠ ٪ من مجموع انتاجهم الحالى فاستحقت بذلك ٦و٧ + ٤٠ = ٦و٤٧ ، على ٢ = ٨ر٢٣ ٪ اذا أهمل اعتبار عنصر السكان و ٢ر٢١ ٪ اذا اعتبر عدد السكان فى البلاد المنتجة فقط و ١٨ ٪ اذا اعتبر الزيت العربى على أساس عدد سكان البلاد العربية فى الشرق الأوسط .

وقد يتبين من متابعة النظر العملي فى الموضوع ان هنالك عناصر أخرى يجب اعتبارها عند محاولة ايجاد قاعدة لحصص الانتاج وحصص كل فريق من الزيادات المتوقعة فى الانتاج كل سنة . ولكن اعتبار العناصر الثلاثة المتقدمة قد يكون اعدل من مجرد اعتبار الانتاج الحالي فقط كأساس للتوزيع ، مع تجاهل العنصرين الآخرين ، كما جاء فى تصريحات بعض الداعين لفكرة التنسيق الدولي .

كما ان المعادلة اعلاه تستند فى بدايتها الى الاعتراف بمستوى انتاج كل فريق حاليا وحفظه بدون انقاص ، مع قبوله للزيادة فى المستقبل عندما تتغير نسب الانتاج الفعلى المبنية على المعادلة المتفق عليها . فان فنزويلا الآن تنتج ١٣٦ مليون طن بينما حصتها المبنية على المعادلة تسمح لها بكمية تقل كثيرا عن ذلك الرقم ، ولهذا استوجب بقاء الانتاج فى فنزويلا ثابتا على هذا الرقم الى أن تتغير الاوضاع فى بلاد الفرقاء الآخرين ، ونفس ذلك ينطبق على امارة قطر التى تنتج بمعدل يفوق ما تسمح لها به المعادلة التى تأخذ بالاعتبار مدخرات قطر وعدد نفوسها . ومن الناحية الأخرى فان ايران تستفيد من المعادلة لأن هذه تسمح لايران بانتاج يزيد عن معدلها الحالي ، وهكذا ....

وفيما يتعلق بالجانب العربي فقد يمكن الاتفاق بين بلدانه المنتجة على اقتسام الزيادة المتوقعة فى الانتاج السنوى بين السعودية والعراق بالتساوى ، مع ابقاء المعدل فى الكويت وقطر على وضعه الراهن بالنظر الى قلة عدد سكان الامارتين المذكورتين .

فاذا امكن الاتفاق على خطوط رئيسية شبيهة أو قريبة من المشروحة أعلاه ، يمكننا أن ناخذ مثالا عمليا لنرى كيف يمكن لهذه المعادلة أن تطبق على الفرقاء المشتركين :

يتبين من نظرة الى الماضى أن الطلب على البترول فى مختلف بلاد العالم فى تزايد مطرد سنة بعد سنة ، ويتوقع خبراء اقتصاديات البترول أن الزيادة فى الطلب على البترول سنة ١٩٦٠ ستكون بنسبة ٤ ٪ لأسواق الولايات المتحدة المحلية و ١٠ ٪ للأسواق الأخرى . ولو افترضنا ان هذا يعنى ازديادا فى حاجة الأسواق خارج الولايات المتحدة الى ٥٠ مليون طن اضافية ؛ وان فرقاء التنسيق سيساهمون ، فرضا ، بزيادة فى انتاجهم تبلغ ٤٠ مليونا فان هذه الزيادة توزع على الفرقاء الذين يعنيهم أمر التنسيق كما يلى : —

يبقى الانتاج على معدله اثناء ١٩٦٠ فى كل من الكويت وقطر وفنزويلا بالنظر الى أن هذه الأقطار قد وصلت معدلا يزيد بالفعل عما تعطيها اياه المعادلة المتفق عليها . وهذا يترك لايران والسعودية والعراق أمر اقتسام الزيادة حسب الجدول الآتى (والأرقام كلها تقديرية) .

توزيع زيادة الانتاج بين فرقاء التنسيق سنة ١٩٦٠

	باعتبار ١ و ٢	باعتبار ١ و ٢ و ٣	باعتبار ١ و ٢ و ٤
ايران	٧٫٥ ملايين طن	٨٫٥ ملايين طن	١٣٫٧ مليون طن
السعودية	١٦٫٢٥ مليون طن	١٥٫٧٥ مليون طن	١٣٫١٥ مليون طن
العراق	١٦٫٢٥ مليون طن	١٥٫٧٥ مليون طن	١٣٫١٥ مليون طن
فنزويلا	—	—	—
الكويت	—	—	—
قطر	—	—	—

١ — المدخرات .

٢ — معدل الانتاج سنة ١٩٥٨ .

٣ — عدد السكان باعتبار العرب ٦٠ مليونا .

٤ — عدد السكان باعتبار سكان البلادالعربية المنتجةفقط (١٢ مليونا) .

وباستطاعة لجنة التنسيق ، المفروض تأليفها من ممثلين عن الفرقاء الذين يعنيهم الأمر ، أن تراقب الطلب على الانتاج على فترات عملية لتقرير ما اذا كان من الضرورى زيادة أو تخفيض هذه التقديرات .

وبطبيعة الحال فان الفائدة التى تعود حتما على فرقاء التنسيق من مثل هذه الاتفاقية هى تثبيت الأسعار وعدم تعريضها للتدهور نتيجة عرض كميات تفوق حاجة الأسواق كما هو حادث الآن :

وبطبيعة الحال أيضا فان رد الفعل فى البلاد المستهلكة المستوردة للبترول سيكون شديدا ، وستتوالى الاتهامات بأن الغاية من العملية هى خلق احتكار عالمى استغلالى ، ومحاولة رفع الأسعار الى مستوى مجحف بحق المستوردين . ومما لا شك فيه أن مسألة تحديد السعر العادل ، بحق المصدر والمستورد ، تستحق العناية والنظر ، فكلا الفريقين لازم احدهما للآخر واذا ارتبطت علاقاتهما على أساس مرض للطرفين أمكن التعامل بينهما فى جو من

الثقة وحسن النية . وليس من الصعب الوصول الى أساس يتفق عليهالفريقان لسعر يعتبرانه عادلا ، اذا اخذا بعين الاعتبار مثلا قيمة المصادر الأخرى للوقود وهى الفحم والذرة . وبغض النظر عن ان استعمال البترول والذرة انظف وأيسر واخف حملا ، فقد يبنى السعر العادل على أساس الطاقة الحرارية الموجودة فى كل من الفحم والزيت الخام . فاذا كان رطل الفحم ينتج ١٠٢٠٠ ــ ١٤٦٠٠ وحدة حرارية ورطل الزيت الخام ١٨٣٠٠ ــ ١٩٥٠٠ وحدة حرارية فقد يمكن الاتفاق (ضمنا) على أن السعر العادل لرطل الزيت الخام فى المانيا مثلا هو ذلك السعر الذى يدفع فيها لكمية من الفحم تنتج قيمة حرارية توازى ما ينتجه ذلك الرطل من الزيت الخام . بل ان الأقطار المصدرة للزيت الخام قد تقبل أن يكون سعر رطلها من الزيت الخام أقل من ذلك بمقدار ١٠ او ٢٠٪ ولكن قد لا يكون من العدل مطالبتها بأن يكون سعره أقل من ذلك المستوى بكثير . كما أن تهمة الاحتكار يمكن دفعها على أساس أن فرقاء التنسيق لن يحاولوا استغلال **جميع** أسواق البترول بل انهم سيتركون للأقطار المصدرة **الأخرى** حرية زيادة انتاجها بالقدر الذى تستطيعه . وقد رأينا فى المثال المضروب آنفا انه اذا كان من المتوقع زيادة الطلب على الزيت سنة ١٩٦٠ بمقدار ٥٠ مليون طن فان فرقاء التنسيق سيساهمون فى **جزء** من هذه الزيادة (أى فى ٤٠ مليونا حسبما جاء فى المثال) تاركين المجال للأقطار الأخرى تزويد العشرة الباقية ، بل أن فرقاء التنسيق قد يذهبون أبعد من ذلك ، فان وجدوا مثلا ان الأقطار الأخرى تستطيع المساهمة بعشرين مليونا بدلا من العشرة المتوقعة ، فانهم سيتركون لتلك الأقطار الحرية لانتاج ذلك (دون منافسة) ويكتفون بانتاج الثلاثين مليونا الاخرى .

هذا وقد لا يكون لفرقاء التنسيق حاجة جديدة الى دفع الاتهامات عنهم لو تركوا الاجابة عليها لتاريخ صناعة الزيت فى الولايات المتحدة الامريكية ، ذلك القطر الذى ينتج **وحده** اكثر من مجموع ما ينتجه فرقاء التنسيق كلهم . فقد وافقت حكومة الولايات المتحدة على تنسيق الانتاج فى بلادها ، كما شرحنا فى بداية هذا الفصل ، وشجعت عليه بكل الوسائل حتى انها فرضت قيود الاستيراد الجبرية فى مارس ١٩٥٩ لغرض حماية الانتاج المحلى ، واذا كانت الغاية الأساسية من تنسيق الانتاج الامريكى حفظ مدخرات البلاد من التبديد فما من احد فى الولايات المتحدة ينكر الآن أن الغاية الأساسية هذه قد تنوسيت وان الفائدة الأساسية من التنسيق هى حفظ مستوى الأسعار المحلية من الهبوط لحماية المنتجين الامريكيين الصغار (وبالتالى الكبار) .

وهناك أيضا وجهة نظر الشركات صاحبة الامتيازات المنتجة فى فنزويلا والشرق الأوسط ، فقد لا يرضيها أن يخرج أمر تقرير كميات الانتاج من يدها الى يد الحكومات هناك ، ولكن اضطرار هذه الحكومات الى التدخل فى شئون حفظ الاسعار وتنسيق انتاج النفط يعتبر بحد ذاته دليلا على عجز الشركات

عن معالجة هذه المسائل وحدها وعلى نشوء الحاجة الى مثل ذلك التدخل ، كما انه قد لايكون لدى تلك الشركات حجج قانونية تستطيع اثارتها ضد تحديد انتاجها ، فان تحديد كميات الانتاج فى أمريكا أمر تقرره اللجنة المختصة **بدون** فحص عقود امتياز كل منتج فى امريكا واخذ كل عقد بعين الاعتبار حين تقرر حدود الانتاج ، ولهذا فان ما سبق للشركات قبوله فى بلد (وبلد كبير كأمريكا) لا يترك للشركات نفسها مجالا لرفضه فى بلد آخر .

اما عن موقف فنزويلا نفسها فى الموضوع فقد ضمنت حكومتها افكارها حول سياسة عامة للزيت الفنزويلى فى بيان رسمى نشرته جريدة «الناسيونال» التى تصدر فى كاركاس هذه ترجمته :

« حين تولت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم واجهتها مشكلتان اساسيتان تحتاجان الى حل اذا ما اردنا حماية ثروتنا البترولية ، تلك الثروة التى نعتبرها مفتاحا لكل تطور اقتصادى فى بلادنا » .

« لقد كان خطر تخفيض الاسعار يهدد دخل الحكومة الذى كان قد سبق زعزعته اثناء سنة ١٩٥٨ بفعل عوامل عديدة . فاذا سمح لتخفيض آخر فى السعران يتم دون الاعتراض عليه فان هذا التخفيض يلغى مفعول زيادة ضريبة الدخل سنة ١٩٥٨ ويتلو ذلك ازمة اقتصادية » .

« وعليه فان السياسة التى اتبعها وزيرنا للمعادن كانت عملية وتتصف بالكفاءة . ففى الدرجة الاولى ابلغت الوزارة شركات الزيت بأن الحكومة لن تسمح بأى تخفيض للاسعار يعود بالضرر على المصلحة الوطنية . الا ان هذا الاجراء وحده ليس ضمانة لنجاحنا فى هذه المنطقة » .

«فقد تبين من الضرورى العمل على اساس دولى . وكانت النتيجة المنطقية لاحراز هذه الغاية هى السعى للتفاهم مع الاقطار العربية .

« فان احتمال نشوء حرب طاحنة فى التنافس على الاسواق الدولية وازدياد شدة التطاحن بسبب زيادة عرض البترول عن الطلب عليه جعلت من الضرورى جدا الوصول الى سياسة بترولية موحدة مع اقطار الشرق الاوسط .

« ويمكننا اعتبار نتائج مؤتمر البترول العربى فى القاهرا نصرا واضحا لمساعى فنزويلا لتجنب حرب الاسعار .

« ان خبراء البترول متفقون فى الراى على ان الطلب على البترول الخام سيبقى فى تزايد مستمر مثلما كان الحال فى الماضى ، ولهذا فلسنا نرى صعوبات كأداء تحول دون التفاوض مع العرب على اقتسام الاسواق ، ووضع سياسة اسعار عامة ، واعادة النظر فى ضرائب الدخل ، وايضا انشاء شركات بترول وطنية . ويمكن اجراء هذه المفاوضات بواسطة مؤتمرات تعقد بين فنزويلا والشرق الاوسط .

«اننا لم ننشيء شركتنا الوطنية بعد وهناك سبب قوي يبرر سلوكنا سبيل الحيطة فى هذه المسألة . فقد عرفنا بالتجربة فى بلادنا بأن مشاريع الدولة المتخذة على عجل تصبح عبئا اقتصاديا على الشعب .

« ولهذا كان من المفضل دراسة جميع المشاكل المتعلقة بتشكيل مثل شركة الزيت هذه ، بما فى ذلك ارسال ملاحظين الى الخارج لدراسة عمليات مماثلة فى اقطار اخرى . ولا ضرر من الانتظار اشهر قليلة اخرى لتحضير الدراسة الوافية اذ ان الاخطاء الاولية اذا وقعت يكون من الصعب اصلاحها فيما بعد ، كما ان الامعان فى الدراسة يوفر علينا مصاعب سنوات كثيرة .

« لقد حان الوقت ايضا لتقرير نوع راس المال الذى يمول هذا النوع من المشاريع . اننا نرى ان راس مال شركة زيتنا الوطنية يجب ان يكون حكوميا بحتا لان المواطنين الفنزويليين اعتادوا عدم المساهمة فى شركات تكون للدولة فيها اكثر الاسهم ، أو ان يشتركوا فى مغامرات تجارية لا تعود عليهم بالربح الدسم .

« امـا برنامج الشركة فى ميـادين الاستكشاف والتنميـة والتسـويق والمساعدات الفنية فيجب وضعه على اساس دراسات وافية تسبق تشكيل الشركة .

« وقد يكون من المفيد فى هذه الحالة ان تتولى شركتنا الوطنية اعمال تصفية البترول القائمة الآن فى بلادنا ثم تنال شركتنا احتكارا لتزويد جميـع الاسواق المحلية بالمنتوجات حين تصبح طاقة التصفية لشركتنا قادرة على ذلك » .

---

٧ - هيئة البترول العربية

يتبين مما سبق عرضه فى الفصول السابقة ، من انتاج الخام الى تصفيته ونقله وتسويقه ، ومن الصناعات الكيماوية المتفرعة عن مشتقات البترول والغاز الطبيعي ، الى شتى المشاكل التى ترافق ايصال البترول الى مستهلكه بشكل منتوجات ، يتبين ان صناعة الزيت تعتمد فى نجاحها وتوسعها على نخبة من الاخصائيين فى شتى الحقول والميادين ، وان المساهمة بقسط ضئيل او كبير فى هذه الصناعة لا يتم لفرد او شركة أو حكومة اذا انعدمت الأيدى والعقول الماهرة المختصة المجربة والمدربة . ولو أخذنا احدى العمليات الناجحة فى الشرق الأوسط ، كشركة بترول الكويت مثلا ، لوجدنا أن ايصال الخام ومنتوجاته الى ناقلة الزيت فى ميناء الاحمدى بالكويت يقف وراءه جهود الآلاف من الموظفين والعمال ، منهم الف ونيف من كبار الموظفين ، ١١ منهم فى الادارة العامة ، و ٢٨ فى العلاقات العامة ، و٤٣ فى المحاسبة ، و ٤٠٠ فى عملية الانتاج ، و ٢٠٠ فى دائرة الهندسة ، و ١٣٠ فى دائرة البحرية ، و ١٣٠ فى دائرة شئون التوظيف والاستخدام ، و ٩٠ فى الدائرة الصحية ، و ٣٦ فى الدائرة التجارية الخ .. كلهم من كبار الموظفين والاخصائيين والمهندسين . وهؤلاء الموظفون فى الكويت على كثرة الاخصائيين بينهم ، واقتصار عملهم على انتاج الخام وايصاله لميناءالتحميل فى الكويت ليسوا الا جزءا من الجهاز العام الذى يشرف بالاضافة الى عملية الكويت على باقى العمليات التكميلية خارجها كترتيب نقل الزيت الخام ومنتوجاته الى البلاد المستهلكة ، وتصفية ما لا تتمكن الشركة من بيعه زيتا خاما وتسويق هذه المنتوجات والدعاية لها ، والقيام فى مختبراتها بالأبحاث والتجارب اللازمة للاستفادة الى ابعد الحدود من كل ناتج وكل سوق .

وقد لاحظنا فى معرض بحث امتيازات الشرق الأوسط أن كل حكومة فيه ابدت اهتماما خاصا ، بشكل جدى كما هو الحال فى تركيا وشكل سطحى غامض كما هو الحال فى امتيازات العراق والكويت والسعودية ، بوجوب استخدام الشركات العاملة فى بلادها للايدى العاملة الوطنية. ولاريب ان الغاية المرجوة من شروط الاستخدام التى تضمنتها هذه الامتيازات هي أن يشغل الرعايا الوطنيون اكبر عدد ممكن من المناصب الهامة ، الفنية والادارية ، فى الشركات ، كما أن نص الاستخدام فى امتياز ايران يذهب الى أبعد من ذلك فيقول ان الغاية من تدريب الايرانيين هى **حلولهم** مكان الموظفين الاجانب .

واذا كانت الغاية من نصوص الاستخدام الحالية فى الامتيازات العربيه

هى توفير عدد كاف من المواطنين العرب **يستطيع** تشغيل امتياز بترولى بقوة سواعدهم وحدها فمن المؤسف القول انه لم تتخذ بعد أية خطوات **جدية** للعمل على تحقيق هذه الغاية . واذا كانت البلاد العربية المنتجة للزيت قد بدأت تحس بأن ضماناتها الاقتصادية فى المستقبل تتحقق عن طريق مساهمتها الى ابعد الحدود فى عمليات بترولية شاملة ، تضمن لها نقل الزيت كله أو بعضه عن طريق ناقلات وانابيب تمتلكها،وتضمن لها تصفية زيتها عن طريق مصافى لها فيها مصالح مالية ، وتضمن لها بيع المنتوجات الخارجة من المصافى عن طريق محطات التوزيع والتسويق ، وكل هذه مستلزمات اساسية ترتكز اليها مثل هذه الضمانة الاقتصادية ، فان الأيدى والعقول اللازمة لهذه العمليات غير متوفرة بين العرب فى البلاد العربية المنتجة للزيت والتى تعتمد فى حياتها الاقتصادية على هذا الزيت .

ثم ان هذا النقص فى الايدى العاملة العربية فى صناعة الزيت يقف حجر عثرة كأداء أمام الحكومات دون محاولتها وضع سياسة وطنية لصناعة الزيت، ودون المساهمة بدور **فعال** جنبا الى جنب مع شركات الانتاج ، فى رسم الخطط لمستقبل هذا الزيت .

واخيرا فان واقع الحال هذا اقعد الحكومات التى يعنيها الامر عن التدخل فى المشاكل الرئيسية التى تجابه صناعة الزيت ، فالتسهيلات كلها : من ناقلات ومصافى واسواق ، ملك للشركات الكبرى ، وهذه الشركات وحدها حسب الوضع الحالي هي التى تستطيع تصريف الزيت ومنتوجاته ، ولذا فهي التى تقرر الأسعار ، وتقرر مقادير الانتاج ، واين تبنى المصافى ، ومن ينقل الزيت ، واين تباع المنتوجات ، وماذا يحل بالغاز الطبيعى ؟ .

هذا وان تشغيل امتياز للزيت ليس بالعملية العادية التى تستطيع الشركة الواحدة الاقدام عليها دون الاستعانة بالمزايا والتسهيلات التى تكون لبعض الشركات الاخرى . فامتياز العراق مثلا تتعاون عليه اربع شركات كبرى والكويت اثنتان ، وايران سبع او اكثر ، ومن الترتيبات المألوفة أن تجد شركة غنية بانتاج الزيت الخام ترتبط فى شراكة ما مع شركة اخرى غنية بمصافيها او بأسواقها ، أو أن تجد شركة غنية بالأسواق تشترى شركة اخرى غنية بالانتاج أو بالمصافى ، أو أن تجد شركة ما تمتلك أكثر الأسهم فى شركة ثانية ، والثانية تمتلك جميع اسهم شركة ثالثة وهلم جرا ، فان شركة شل مثلا لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بأكثر من ٥٠٠ شركة زيت موزعة فى أكثر انحاء العالم تمتلك بعضها كله وتمتلك جزءا كبيرا أو صغيرا من البعض الآخر .

وبالنظر الى تشعب المصالح فى هذه الصناعة ، والى نقص بل انعدام الاخصائيين العرب فيها داخل البلاد العربية المنتجة المصدرة للزيت فان من صالح هذه البلاد أن توثق بينها الاتصال الدائم حول شئون الزيت وتتعاون فيما

بينها على رسم سياسة موحدة تستهدف فى النهاية تحقيق الاستفادة الى أبعد الحدود من حقيقة وجود منابع الزيت تحت رمالها .

ولعل الخطوة العملية لتحقيق هذا الهدف تكون فىتشكيل هيئة مشتركة تمثل فيها جميع البلاد العربية المصدرة للزيت الخام ومنتوجاته بكميات ذات اثر فى اسواق البترول العالمية وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وقطر ، وقد يمكن فيما بعد انضمام اقطار اخرى من البلاد العربية المنتجة بكميات محدودة اذا رئي من المصلحة مثل هذا التوسع فى الهيئة .

وان موجبات تشكيل هيئة البترول العربية كثيرة هامة حيوية ، فلو اقتنعت البلاد العربية المصدرة للزيت بفائدة الدخول فى عملية التنسيق الدولية للعرض والطلب فان هيئة البترول العربية ستكون أداتها للاتفاق مع الدول المعنية الاخرى والتعاون معها على انجاح تلك العملية .

ثم ان هيئة البترول العربية ستكون المصب لجميع المعلومات عن امتيازات البترول العربية والأجنبية ، الأمر الذى يجعلها فى موقف ممتاز لتقديم النصيحة للحكومات المعنية بالامر حول توحيد شروط الامتيازات ورفعها جميعها الى مستوى واحد ، وتقديم النصح للحكومات المعنية بالأمر قبل منح امتيازات جديدة فى بلادها .

واذا كان امر انشاء شركة بترول عربية شاملة مسلما به كضمانه اقتصادية لازمة فان هيئة البترول العربية هي خير من يتعهد أمر الدعاية للفكرة والسعي لتحقيقها وانجاحها . كما ان هذه الهيئة وحدها (اذ هي مكونة من مصدرى البترول فقط) فى أحسن موقف لتشكيل شركة ناقلات عربية عامة وتوفير الحمولة اللازمة لها من عمليات نقل الزيت العربى .

ولا ريب فى أن هيئة البترول العربية ستكون ذات عون كبير للأقطار العربية الصغيرة الحديثة العهد بانتاج البترول مثل أبوظبي والشارجة ومسقط حين يتوفر الزيت فى هذه البلاد بكميات تجارية للتصدير .

ولما كانت مسألة توفير الاخصائيين العرب فى صناعة البترول أمرا بالغ الاهمية ، ولعله اهم عنصر أساسى لتحقيق الضمانة الاقتصادية ، فان هيئة البترول العربية تستطيع المساهمة بدور فعال حيوى فى هذا الميدان . وان نظرة الى عمليات البترول المحلية فى العراق والسعودية والكويت وقطر تبين بوضوح ان هذه البلاد العربية تحتاج الى ما لا يقل عن ١٢٠٠ اخصائي فى عمليات الانتاج و ٦٠٠ مهندس بترول و ٣٠٠ اختصاصى فى عمليات التحميل والبحرية ، بالاضافة الى المئات بل الآلاف من الاختصاصيين فى

الحقول الأخرى كالادارة العامة والمحاسبة وشئون العمل والصحة العامة ، والمبيعات والنقليات والتسويق الخ .. ومن أين تحصل الكويت مثلا على الف اخصائى عربى اذا لم تستعن بالمواهب الموجودة فى الكويت نفسها ثم فى البلاد العربية الأخرى ؟ واين لقطر والمملكة السعودية آلاف الاخصائيين اذا لم تستعينا بالمواهب العربية فى الأقطار العربية الأخرى ؟

ولقد حاولت الجامعة العربية فى السنوات الاخيرة رسم سياسة عربية موحدة لصناعة البترول ولتحقيق هذه الغاية لجأت الى اقامة معرض بترولى عربى ودعت الى مؤتمر بترول عربى ، كما ألفت من أعضاء الجامعة لجنة من خبراء البترول العرب يجتمعون بين الوقت والآخر ، بدعوة من الجامعة العربية، لبحث مختلف الشئون التى تعن لموظفي الجامعة او لبعض أولى الأمر فى الأقطار المنتجة للزيت . وقد يمكن ان تتالف هيئة البترول العربية على غرار ما تألفت منه لجنة الخبراء العرب التابعة للجامعة العربية ؛ مع قصر التمثيل فيها على البلاد العربية المصدرة للبترول ، وبهذا فقد تتالف الهيئة من ثمانية اعضاء أو مدراء تعين كل من الدول الأربع المصدرة اثنين منهم يمثلانها فى الهيئة وتفتح الهيئة لها مكتبا أو دائرة فى بلد يتفق عليه الاعضاء ، وتشرع الهيئة فى استخدام ما يلزمها من الاخصائيين الذين تحتاج اليهم ، وتضع الحكومات المصدرة للبترول تحت تصرف الهيئة الأموال الكافية لتحقيق الغايات الأساسية التالية :

١ — ترتيب اجراء دراسات اقتصادية علمية واسعة لبلاد الشرق العربى لأغراض انشاء صناعات بتروكيماوية ، ودراسة امكانيات تسويق منتوجاتها فى الشرق الأوسط والخارج .

٢ — ترتيب دراسة اخرى لأمكانيات تاليف شركة بترول عربية شاملة تمتلك أكثر من نصفها الحكومات العربية المصدرة للزيت ، والحكومات العربية الأخرى التى قد تبدى رغبة فى الاشتراك فيها مع طرح باقى ملكية الشركة على شكل اسهم تباع فى كافة الأسواق ، المحلية والدولية .

٣ — دراسة انشاء معهد للبحث العلمي يختص فى موارد القوة والطاقة من زيت وفحم وذرة ووضع نتائج ابحاثه تحت تصرف الهيئة وشركة البترول العربية الشاملة والمؤسسات العربية الاخرى .

٤ — وضع خطط وتواصى كاملة لتوفير العدداللازم من الاخصائيين العرب للمساهمة كل فى حدود اختصاصه فى عمليات صناعة البترول من حفريات وخطوط انابيب وناقلات زيت وتصفية وتسويق وصناعات بتروكيماوية ، والتعاون مع الحكومات الأعضاء على انتخاب التلامذة الصالحين من مختلف

البلاد العربية لالحاقهم بدورات تدريبية فنية مستوفية لتؤهلهم لشغل اكثر المناصب الحساسة فى صناعة البترول العربية .

فاذا تشكلت الهيئة وفرغت من جمع ما يلزم صناعة البترول العربية من دراسات اساسية فان الهيئة تستطيع على ضوء هـذه الدراسات ، وبمؤازرة الحكومات الممثلة فيها وضع التواصي المقبولة موضع التنفيذ ، ويمكنها البدء فورا ببرنامج تضعه للتدريب الفني من اموال تخصص لهذا الفرض ، كما تستطيع المباشرة بانشاء شركة البترول العربية الشاملة وشركة الصناعات البتروكيماوية العربية .

ولعل من المهم بمكان أن تكون هذه الهيئة ذات كيان محسوس لا مجرد مجلس يجتمع بين الوقت والآخر لتقديم الآراء والتواصى فقط ، ولنجاح الهيئة فى مهمتها يجب أن تكون لممثلى الحكومات فيها كمجموعة صلاحيات واسعة فى مختلف الشئون ، كما يجب ان يكون تحت تصرفها مبالغ كافية من المال ترصد لها كل سنة حسب الحاجة ، فان الدراسات اللازمة قد تكلفها مئات الالاف من الجنيهات، كما أن مشاريعها للتدريب الفني ستحتاج الى الملايين من الجنيهات قد تكون بمعدل مليون جنيه سنويا على فترة عشر سنوات ؛ اضف الى ذلك ما قد تستحسن الهيئة وجوده من تسهيلات مكملة لصناعة البترول العربية وترى أن تتحمل نفقات مثل هذه التسهيلات كخدمة تؤديها حكومات الهيئة .

---

٨ - شركة البترول العربية الشاملة

لا شك فى ان تشكيل شركة بترول عربية تعمل فى جميع مراحل صناعة البترول داخل الأقطار العربية وفى العالم الخارجى أمر مرغوب فيه من جميع الوجوه . ولا شك ايضا بان مثل هذه العملية ، وهى عملية جبارة ، فى حاجة اساسية الى مؤازرة كل حكومة عربية لتتمكن الشركة من الوقوف على رجليها وتثبيت اقدامها على اسس متينة ثم توسيع عملياتها بحيث تشمل أقطارا كثيرة .

وان النطاق الذى تبدأ الشركة عليه سيكون ولا ريب مرهونا بنتيجة الدراسات العلمية التى تجريها هيئة البترول العربية للوقوف على امكانيات الانتاج والأسواق المحلية والعالمية ، ولكن هنالك عدة عوامل مشجعة على انشاء مثل هذه الشركة ومساعدة لها على تحقيق الوصول الى مكانة مرموقة فى عالم البترول .

فان البترول لأغراض هذه الشركة لن يكون ذا مشكلة رئيسية لهـا ؛ وتستطيع الحصول عليه من مصدرين رئيسيين :

١ ــ عن طريق الحصول على امتيازات فى بر الكويت والسعودية والعراق واحتمال وجود منابع جديدة للبترول فى هذه المناطق اغنى منها فى غيرها ،لا سيما وان شركات البترول المنتجة حاليا فى هذه الأقطار فى طريق التنازل عن مساحات واسعة من امتيازاتها ــ ومن المنتظر ان تكون هذه المساحات المعادة غنية بامكانيات وجود البترول فيها .

٢ ــ اذا كانت كميات البترول الناتجة لحساب الشركة العربية لا تفى بحاجات ما تكون فتحته من اسواق محلية وأجنبية فانها تستطيع مفاوضة الحكومات المنتجة العربية على تصريف الحصة التى يمكن لكل حكومة اخذها من الشركة عينا بدلا من النقد وهى ½ ١٢ ٪ من الانتاج فى كل قطر وهذه الكمية مرتفعة جدا وتكفى شركتنا لسنوات طويلة ، اذ يبلغ معدلها الحالى اكثر من ٢٠ مليون طن سنويا .

ثم ان نجاح شركة ناقلات عربية (متفرعة عن شركة البترول العربية الشاملة) أمر قد يكون مفروغا منه .

فاذا حذت السعودية والعراق حذو الكويت فى انشاء شركة ناقلات اهلية فى كل منهما ، واستطاعتا التأثير على شركات البترول المنتجة فى أراضيهما

لتخصيص ١٢ ½ ٪ من مجموع انتاج الزيت حصة لهذه الشركات الناقلة فانه يمكن السير حثيثا فى سبيل بناء أسطول كبير من ناقلات زيت تمتلكه الشركات المحلية وتستوعبه فيما بعد شركة الناقلات المتفرعة عن الشركة الشاملة ولعل السنوات الثلاث القادمة ستقدم خير الفرص لبناء مثل هذا الأسطول . فانه بالرغم من تدهور أسعار نقل الزيت فى هذه الفترة العصيبة التى تمر فيها ناقلات الزيت ، وربما امتدت حتى سنة ١٩٦٣ ، فاننا نجد شركات الزيت الكبرى جادة فى بناء المزيد من الناقلات المتوسطة والكبيرة ، ويبدو ان هذه الشركات تعتزم احتكار عملية النقل لشركاتها الفرعية والاستغناء عن استئجار الناقلات التى تملكها شركات مستقلة أو افراد لا علاقة لهم بصناعة البترول غير نقل البترول ومنتوجاته . ولما كان هذا الاتجاه أمرا واقعا ، فان أثره سيكون تخفيض قيمة الناقلات المستقلة الموجودة حاليا بالنظر الى ان امكانيات حصولها على عمل بعد بضع سنوات ستكون ضئيلة للغاية اذ ستنفرد شركات الزيت الكبرى بحصة الأسد فى عملية نقل البترول . وعليه اذا أمكن للحكومات العربية المنتجة اتخاذ موقف ايجابى قوى فى هذا الميدان والاتفاق مع شركات زيتها على تخصيص ١٢ ½ ٪ من الانتاج لتشغيل ناقلات الزيت العربية فان مستقبل هذه الناقلات يكون قد وضع على أسس مضمونة . ثم ان هذه الاتفاقية على النقل قد لا تكون ضرورية فيما لو امكن للحكومات نفسها التفاهم مع شركاتها على اعطاء الناقلات العربية تلك الحمولات التى كانت مخصصة للناقلات « المستأجرة » وليس هناك من منطق تستطيع الشركات استعماله لتفضيل الناقلات الأجنبية المستقلة على الناقلات العربية التى يملكها سكان المناطق التى ينبع منها ذلك الزيت .

ومما يشجع أيضا على انشاء هذه الشركة العربية الشاملة وجود الأسواق والتسهيلات المحلية التى تستطيع على صغرها أن تعطيها البداية التى تحتاج اليها . فان شركات الزيت الكبرى العاملة الآن فى البلاد العربية هى بالدرجة الأولى شركات انتاج للزيت الخام لأغراض التصدير الى الأسواق العالمية ، ولكنها بسبب الظروف التى كانت سائدة ، ولا تزال ، دخلت ميادين تصفية الزيت للاستهلاك الداخلى (وباقى الناتج للاستهلاك الخارجى) وقد امكن لحكومة العراق الاتفاق مع شركاتها ، ولو من حيث المبدأ ، على ان الشركات تبنى مصفاة او مصافى لحساب الحكومة وتدير هذه التسهيلات بنفسها الى أن تصبح الحكومة فى موقف يمكنها من استلام هذه التسهيلات واداراتها وتشغيلها بنفسها . وبحسب التفاهم الضمنى والكتابى بين الحكومات وشركاتها فى الشرق الأوسط فان ما امكن ايجاده من ترتيبات فى احد اقطاره يجوز الاتفاق على مثله فى قطر آخر . ولذلك فان شركتنا الشاملة تستطيع أثناء تخطيطها لعملياتها المقبلة التعويل على هذه الامكانية والتفاوض عليها مع الحكومات المعنية بشأنها لأغراض شراء هذه التسهيلات وضمها الى عمليات الشركة العربية .

وبطبيعة الحال فأن محك شركتنـا كشركة بترول كبيرة سيكون مدى تغلغلها فى الأسواق العالمية ، وهذا أصعب المراحل التى تجتازها اية شركة كبرى كما انه سيكون أصعب المراحل التى ستجابهها شركتنا ، ولكن مجال التسويق على صعوبته الكبيرة ما زال مفتوحا ، ولعل الغاية من تشكيل شركتنـا ، اى الضمانة الاقتصادية لبلاد الزيت العربى ، ستكون اكبر حافز لتشمير السواعد وترسيخ الايمان بالمستقبل الناجح واثارة الهمم لتحقيق الهدف . كمـا أن أوراق اللعب الكبيرة ستكون تحت تصرفها ــ وهى مدخرات الزيت الكبيرة التى سيبقى العالم فى حاجة اليها لسنوات كثيرة .

ولا ريب فى ان نوع ملكية الشركة امر بالغ الاهمية ويحتاج الى دراسة جدية . وقد يكون من المناسب أن تمتلك الحكومات العربية اكثر من نصف اسهم مثل هذه الشركة . وليس تملك الحكومة لجزء من شركة زيت امرا غير مرغوب فيه أو له تأثير على نشاط الشركة فى اكثر الأقطار الأجنبية ، فهناك شركتان عالميتان احداهما شركة البترول الايطالية وتمتلكها كلهـا الحكومة الايطالية ، والثانية شركة البترول البريطانية وتمتلك الحكومة البريطانية أكثر من نصفها ، كل من الشركتين تعمل على اساس تجارى صرف خلو من التدخل الحكومى فى بلادها من حيث تمثيل الحكومة فى كل منهما عن طريق مجلس المدراء . وبالنظر الى النجاح العظيم الذى احرزته شركة البترول البريطانية فقد يكون من المرغوب فيه اخذها مثلا يحتذى حين انشاء شركتنا العربية . اما باقى ملكية الشركة فقد يساعد على نمو شركتنا فى الأسواق العالمية أن تكون ملكية باقى اسهمها حرة طليقة تعرض فى كافة الاسواق العالمية بالاضافة الى السوق العربى . ومما يؤكد وجوب الأخذ بهذه النقطة هو أن شركتنـا حين تخرج من المحيط العربى الى المحيط الخارجى سترى لزاما عليها فى أحيان وأماكن عديدة تاليف شركـات فرعية لمختلف اغراض صنـاعة البترول . وستشارك الأجانب فى عملياتها فى مشاركات تأخذ اشكـالا والوانا عديدة . وستعنى صبغة شركتنا الدولية انها ستستعين بمواهب الكثيرين من الاخصائيين الأجانب حيث يلزمون لعملياتها . ولكنها ستجد نفسها فى مكتبهـا الرئيسى والمناصب الحساسة فى المكاتب الاخرى تحتاج الى الاخصائيين العرب وهم نادرون حاليـا . وقد تكون أول عملية كبيرة تبدأ بهـا شركتنا العربية هى استعارة احسن الموجودين العرب العاملين فى شركات البترول الاجنبية صاحبة الامتيازات المنتجة حاليا ، وفى نفس الوقت محاولة سد الثغرات فى جهازها بوسائل عديدة احداها الاستعانة بهيئة البترول العربية لتدريب بعض مـا يلزمهـا من الأيدى العربية . فلو تشكلت الشركة فعلا وحصلت على رخص للبدء فى الحفر وراء البترول فى بعض المناطق العربية فانها فى نفس الوقت الذى تستأجر فيه الشركات الأجنبية لعمليات المسح والتنقيب والحفر (مثلما فعلت الشركة اليابانية التى حصلت على امتياز المنطقة المحايدة البحرية) تستطيع الشروع بنشاط وهمة فى برنامجها التدريبى والبحث عن الكفـاءات العربية

الموجودة فى أجهزة الشركات الحالية واية اجهزة أخرى تتوفر لديها الكفاءات المطلوبة .

هذا وليس من مجال هذا الكتاب التعرض لتفاصيل بحث وتخطيط وانشاء شركة زيتنا العربية فهذه أمور ستكون من اختصاص السلطات التى ستتكون لدراسة الموضوع ، ولكن من المفيد استعراض العوامل التى تجعل انشاء مثل هذه الشركة أمرا محتوما وواجبا من اهم واجباتنا القومية .

ان انشاء شركة الزيت العربية الشاملة سيكون اداة العرب الفعالة لبناء حجر اساسى لضمان تصريف جزء من الزيت العربى بصورة مستمرة لا تتأثر بأية عوامل مصطنعة من فعل الشركات البترولية الأجنبية أو من ضغط الحكومات التى تنتمى اليها تلك الشركات . فالوضع الحالى فى الشرق العربى وايران ، يترك حرية واسعة لا حد لها لشركات البترول الأجنبية العاملة فى الشرق الأوسط للتصرف كما تشاء فى الزيت الذى تستخرجه من هذه البلاد فهذه الشركات على سبيل المثال هى التى حددت الأسعار التى يباع بها زيتنا فى الاسواق الاوروبية العطشى اليه ، وقد جعلت زيت العرب رخيصا فى اوروبا كي تستطيع جنى الأرباح الطائلة من بيع الكميات الضخمة منه دون ان تأخذ بعين الاعتبار : ١ ـ الفرق الكبير فى السعر المعروض للزيت العربى اذا قورن بسعر الزيت الامريكي فى أوربا و ٢ ـ عدم مقدرة الولايات المتحدة الامريكية ، لاعتبارات عديدة على تزويد أوربا بالوقود البترولي الذى تحتاج اليه بعد أن اصبحت الولايات المتحدة نفسها سنة ١٩٤٨ بلدا يستورد من البترول ومنتوجاته أكثر مما يصدر منها .

خذ مثالا على الفرق الكبير فى الأسعار ما يلي :ـ أن الزيت الخام فى غرب تكساس على خليج المكسيك من درجة ٣٦ يعرض للبيع بسعر ٣ دولارات للبرميل وتكاليف شحنه الى بريطانيا والقارة الأوربية تبلغ ٤٥ سنتا للبرميل حسب أسعار الناقلات فى اغسطس ١٩٥٩ وبذلك يصبح سعر الزيت الامريكى هذا فى السوق الأوروبية ٣ دولارات و ٤٥ سنتا للبرميل . ولو ذهبنا الى العراق لوجدنا الزيت من نفس الدرجة يعرض (لو وجد فى ميناء الفاو على الخليج العربى) بدولار واحد و ٨٢ سنتا للبرميل واذا اضفنا تكاليف شحنه الى القارة الاوروبية وبريطانيا وهى ٦١ سنتا للبرميل اصبح سعره هناك دولارين و ٤٣ سنتا للبرميل ، فيكون الفرق بين السعرين للزيت الامريكى والعراقى ، أكثر من دولار للبرميل الواحد . فاذا لاحظنا ان العراق والسعودية والكويت مجتمعة تنتج ٣ ملايين و٣٠٠ الف برميل فى اليوم لراينا ان مجموع الفرق السنوى فى السعر يزيد عن ١٢٠٠ مليون دولار كان من الممكن أن تحصل حكومات الدول العربية الثلاث المذكورة على ٦٠٠ مليون دولار منها (على اساس اقتسام الارباح بين الحكومات والشركات) . ولاحاجة للقول بأن الحكومات

العربية عاجزة عن الضغط لبيع الزيت العربى بسعره العادل لأن وسائل وتسهيلات البيع تعوز هذه الحكومات . واعني بالوسائل والتسهيلات .شركة بترول عربية شاملة لديها الناقلات والمصافى والأسواق ..

ثم ان سلامة الوطن العربى نفسه فى الأزمات والملمات تقتضى ان تكون للبلادالعربية شركتها البترولية العربية التى تملكوتدير أكثرالمصافى البترولية الموجودة فى البلاد العربية . وقد سبق الاشارة فى فصل آخر من هذا الكتاب الى أن العراق أثناء الثورة فى الحرب الماضية على بريطانيا لم يستطع اجبار الفنيين البريطانيين الموجودين فى الشركة (شركة البترول العراق) على تزويد الحكومة (الجيش العراقى) بما تحتاجه من منتوجات البترول . وقد حدث موقف مماثل فى ايران أثناء الحرب العالمية الماضية حين استجاب الفنيون الأجانب فى مصفاة عبدان لطلب الحكومة الايرانية لزيادة منتوجات المصفاة ، لا لأن الحكومة احتاجت تلك المنتوجات بل لعلم أولى الأمر فى الشركة هناك بأن جيوش الحلفاء الغازية لايران ستحتاج الى تلك المنتوجات بعد أيام قليلة من دخولها .

ثم ان تصريف الزيت العربى عن طريق شركة زيت عربية يعنى أن قيمة هذا الزيت ستعود الى جيوب العرب انفسهم ، حكومات (عن طريق اقتسام ارباح الامتياز) وحكومات ومساهمين (عن طريق توزيع أرباح الأسهم على مالكي الأسهم) ، بينما الترتيب الحالي يعطى قسما من هذه الأرباح للحكومات العربية وتحتفظ الشركات البترولية الأجنبية لنفسها بالقسم الباقى .

كما ان انشاء الشركة العربية الشاملة يعنى بناء أسطول ضخم لناقلات الزيت سيكون بنفسه مصدرا وفيرا للربح يجنيه العربانفسهم بدلا منالوضع الحالى الذى نرى فيه الزيت العربى ينقل بأكمله فى الناقلات البتروليةالاجنبية (عدا ناقلة عربية واحدة حمولتها ٤٥ الف طن تملكها شركة الناقلات الوطنية الكويتية) . فقد أصبح أمرا أكيدا لا مجال للشك فيه أن عملية النقل مربحة ومصدر لثروات طائلة . ففى نفس الوقت الذى نجد فيه أسعار النقل راكدة بصورة حالكة غير مشجعة (وهذه الصورة مناصطناع شركاتالبترول المنتجة نفسها) نرى شركا تالبترول العالمية ، واكثرها يستغل بترول الشرق العربى تضع الخطط الواسعة لزيادة ما تملك من هذه الناقلات مثل شركة البترول البريطانية التى تأمل مضاعفة حمولة أسطول ناقلاتها بظرف بضع سنوات . وبالاضافة الى امكانيات الربح التى ستعود من امتلاك أسطول عربى ضخم من ناقلات الزيت فان هذا الاسطول الذى يرفع على ساريات ناقلاته الاعلام العربية سيكون ضمانة اخرى للبلاد العربية بأن جزءا من زيتها سيصل الى أسواقه مهما كانت الظروف والأحوال السياسية .

وأخيرا فان شركة زيتنا العربية ستكون بداية سبيلنا الى أحد ميادين الصناعات الهامة ـ صناعة البترول الكيماوية الحديثة العهد والتى تبشر بان تحتل ، فى المستقبل غير البعيد ، مكان الصدارة من قائمة الصناعات العالمية وقد سبق فى مكان آخر ذكر بعض المواد والصناعات التى يمكن للبترول المساهمة فى انتاجها . وهذه الصناعة حديثة العهد نشأت قبل الحرب العالمية الثانية وأخذت تتوسع بمعدل ١١ ٪ سنويا ويتوقع استمرار توسعها بمعدل ٩ ٪ للسنوات العشر القادمة . وقد بدأ يلوح فى الافق لرجال الزيت ان صناعة البترول الكيماوية **ستصبح جزءا لا يتجزأ** من عمليات انتاج وتصفية ونقل وتسويق البترول نفسه . واذا كان الأمر كذلك فان الشركة الوحيدة (والمثلى) التى تستطيع تشجيع هذه الصناعة العظمى فى البلاد العربية لن تكون شركة البترول الفرنسية مثلاأو شركة البترولالهولندية أو شركاتالبترول الأمريكية بل شركة بترول عربية يحمل العاملون فيها نفس الشعور والاحساس والامانى التى يحملها سائر اخوانهم فى البلاد العربية .

خاتمـــة

وبعد فهذا هو النفط ، وهذه هي مشاكل النفط العربي . منابعــه في بلادنا غزيرة وافرة وفي متناول أيدينا ، وامكانيات الاستفادة منه واسـعة لا حصر لها تفتح للعرب آفاقا خلابة وفرصا لا يجود بمثلها الدهر مرتين .

فنحن الآن في عصر النفط ، وكنا قبل قليل في عصر البخار والفحم وسنصبح عما قريب في عصر آخر قد لايحتاج الى النفط .

ويشاء الله لنا أن تكون تحت رمال أرضنا منابع هذه القوة في عصر النفط الذي نعيش فيه ، وان تكون هــذه القوة تحت تصرفنا في اثناء هذه الفترة الحيوية التي تجتازها امتنا .

ولقد كان موقفنا حتى الآن من هذه النعمة موقف المتفرج فأعطينـــا امتيازات البترول يمينا وشمالا دون تفريق ، وسمحنا للشركات الأجنبيـــة بأن تستغل هذا الزيت وتنقله الى أوروبا لتكملة عظمتهـــا الصناعيـــة ، وقنعنا باتاوة فرضناها على هذه الشركات وتركنا للغير بناء صرح الصناعة العظيمة .

اذ لو اردنا مواجهة الحقيقة المرة لرأينا اننا قصرنا في حق هذه النعمة ولم نشكرها بالعمل لها والعناية بها ، واستفادتنا من زيتنا عن طريق الاتاوات كانت أضعف الايمان ، فهناك وجوه أخرى للافادة أعظم شأنا واكثر اهمية من مجرد مقاسمة الشركات الأجنبية ارباحها .

لقد كانت بلادنا ولا تزال وستبقى فقيرة في موارد الفحم الحجري الذي بنى عظمة أوروبا ، ولكن يبدو أنه سهى علينا أن في حوزتنا موردا أحسن من الفحم لبناء عالمنا الصناعي ، ولو كانت منابع هذا الزيت تحت رمال أوروبا لما اعار الأوروبيون كبير اهمية لمناجم فحمهم .

فللتعبير عن حمدنا وشكرنا لهذه النعمة علينا من الآن ــ وقبل فــوات الأوان ــ خلق جيل عربي « نفطي » يتعهد بنفسه مصدر ثروتنا القوميــة الآن ومصدر عظمتنا الصناعية في المستقبل القريب ، ويكون هذا الجيـــل النواة الصالحة والشجرة الطيبة تعقبه اجيال تستطيع العمل لا في ميدان صناعة النفط فحسب بل ايضا في مختلف ميادين الصناعة الأخرى .

الكويت ــ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩

١ ــ حفر بئر الزيت

عند تقرير مكان حفر البئر على أثر دراسة نتائج أعمال الاستكشاف فان من المعتاد توفير وسائل الوصول الى ذلك المكان ، من فتح طريق أو نصب جسر وذلك لتسهيل ايصال العتاد اللازم للعملية. فاذا تمت هذه التحضيرات نصب برج فولاذى (انظر الشكل الايضاحى) ذى أربع أرجل راسخةفى الارض وعوارض فولاذية من أدناه الى اعلاه لضمان تماسكه وصموده ؛ وهو شبيه فى مظهره الى حد كبير بأبراج حمل أسلاك القوة الكهربائية .

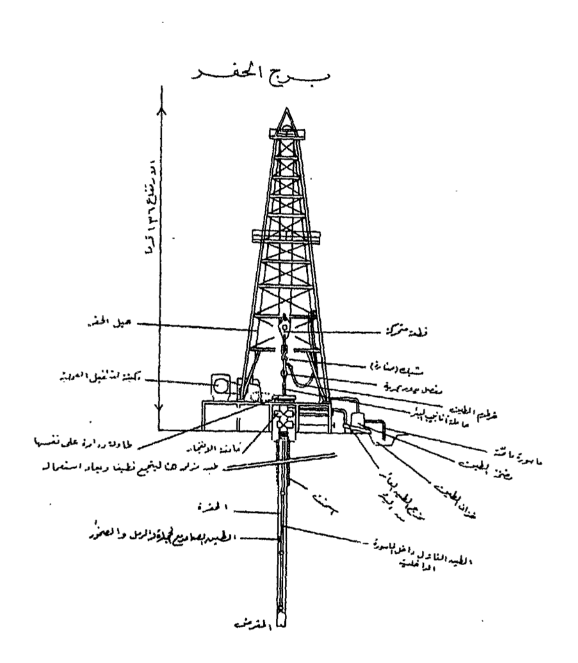
وتتدلى من اعلاه حبال سلكية متينة تمشى على بكرات وتحمل مشبكا ضخما يحمل بدوره انبوب الحفر ، وقد صنع المشبك بحيث يدور حول نفسه بحرية تامة وتدور معه أنبوبة الحفر . وفى الطرف الادنى من الأنبوب يركب المقراض ذو الاسنان الفولاذية الحادة التى تنهش فى باطن الارض طريقا لنزول مواسير الحفر ، وتتحرك هذه الأسنان بفعل دوران الماسورة فوقها حول نفسها .

ودوران المواسير تتحكم فيه حاملة المواسير الموجودة على رأس الحفرة وهى عادة مربعة الأضلاع أو مسدستها وتكون مثبتة داخل الطاولة الدوارة الموجودة على ارض برج الحفر ، وهذه الطاولة تدور بقوة المكائن التى تشتغل بقوة الكهرباء او البترول .

وفى اثناء توغل المقراض فى اعماق البئر فان حاملة الانابيب تغور وراءه داخل الطاولة الى أن لا يظهر منها سوى بضعة اقدام وعندما يصل مستواها الى نقطة معينة يتوقف الحفر لاخراج الحاملة الى أعلى ووضع انابيب جديدة بينها وبين المواسير التى تكون فى البئر .

وتعتمد حياة المقراض على نسبة صلابة الصخر الذى ينهشه ، وقد يمكن استعمال المقراض الواحد تبعا لذلك عدة مئات من الاقدام او بضعة اقدام فقط ، وعندما تثلم أسنان المقراض يحتاج الى تغيير بمقراض جديد ، ولهذا فان جميع المواسير الغائرة فى البئر ترفع الى أعلى وتفكك بعضها من بعض الى ان يصعد المقراض ويجرى تبديله ثم يركب المقراض الجديد ويعاد انزال سلسلة المواسير التى كانت فى البئر .

وهناك مادة طينية خاصة تستعمل فى عملية الحفر لأغراض عدة منها : تبريد المقراض وتنظيف قاع البئر من الصخور التى هشمها المقراض ولفعل


برج الحفر
حبل الحفر
قطعة متحركة
مشبك (صنارة)
خرطوم الطينة
حاملة أنابيب البئر
ماسورة ماصة
مضخة الطينة
خزان الطينة
طاولة دوارة على نفسها
مانعة الانفجار
الحفرة
المثقب

ذلك فان المحلول الطينى يدفع بالضغط من اعلى البئر داخل المواسير الغائرة، وينزل الى القاع حيث المقراض وبفعل الضغط فانه يرتفع فى الحفرة (بين جدران الحفرة وسلسلة المواسير) ويحمل معه الى اعلى ما يكون المقراض قد سلخه من الصخر ، ورحلة الطين هذه الى اسفل داخل الماسورة والى أعلى بين الماسورة وجدار البئر تستمر طيلة عمل المقراض . وبالاضافة الى تبريد المقراض ورفع الانقاض فان الطين ايضا اثناء صعوده واحتكاكه بجدران البئر يكون له فعل القصارة علي الجدار بحيث يقوى جدران البئر ويمنعها من الانهيار ويحول بين تسرب الغاز او الماء من الصخر الى داخل البئر . وعندما يصعد الطين من البئر يمر فوق ما يشبه المنخل المتحرك وذلك لفصل محلول الطين عن الصخور التى يحتاجها الجيولوجيون لدراسة طبيعة طبقات الارض الباطنة التى جاءت منها تلك الصخور ثم يستقر المحلول الطينى بعد تنظيفه فى خزان الطين ليعاد استعماله من جديد للأغراض المبينة اعلاه .

وكما يتبين من الشكل ، فان قطر المقراض اكبر من قطر ماسورة الحفر ، ولذلك فانه يوجد دائما فراغ بين جدار البئر الداخلى وجدار الماسورة الخارجى ، واذا كان العمق كبيرا فان الجدار الداخلى للبئر يكون معرضا للانهيار ، ولتفادى ذلك ينزلون من اعلى البئر مواسير قطرها ينقص قليلا عن قطر حفرة البئر ويسمونها مواسير التغليف ، وبهذا الغلاف الداخلى يحفظون جدران البئر سليمة . وطول الماسورة منها حوالى ٣٠ قدما ويكون قطر المواسير العلوية اكبر قليلا من المواسير التى ستنزل تحتها ، وتوصل بعضها ببعض عن طريق ادوات خاصة . وزيادة فى الاحتياط فان التغليف يقوى بكميات من الاسمنت . كما ان قطر المقراض كلما توغل فى العمق يكون أصغر من سابقه ، ولو نظرت الى الحفرة فى مقطع لها لكان لأعلاها أوسع قطر ثم يتضاءل تدريجيا فيبدو منظرها كماسورة التلسكوب ، وقد يبدأون بمقراض قطره حوالى ١٨ بوصة وينتهى حفر البئر بمقراض قطره حوالى ٣ بوصات .

هذا وان المصاعب التى تجابه العاملين فى حفر البئر متنوعة وجسيمة فى كثير من الأحيان . فقد تلتوى مواسير الحفر على نفسها ، أو تصطدم بمواسير التغليف ، أو ان خط الحفر ينحرف عن مجراه الأصلى (عاموديا) أو قد تفلت ماسورة من سلسلة المواسير او يفلت المقراض نفسه ، وكلها أمور خطيرة تعلم الحفارون بالخبرة الطويلة طرقا عديدة لمعالجتها والتغلب عليها .

وعند الوصول الى الطبقة الحاملة للزيت الخام ، يقتضى اعداد البئر قبل امكان الانتاج منه ، من اخراج للمقراض وسلسلة المواسير وانزال انابيب جديدة ادناها مغلق من اسفل وهى الانابيب التى سيجرى فيها الزيت الناتج .

ولاخراج مواسير الحفر والمقراض فانها تمر داخل ما يسمونها

«مانعة الانفجار» وفي اثناء دوران مواسير الحفر حول نفسها في صعودها تبذل عناية خاصة لمنع تسرب أى ضغط من فوهة البئر من داخل مواسير الحفر.او من بين المواسير والفلاف ، ولابقاء الزيت داخل البئر يحفظ ضغط كاف من اعلى الى داخل البئر بواسطة الاستمرار في ضخ الجديد من الطين المخلوط بمحاليل خاصة مع فسح مجال محدود للطين الخارج من داخل البئر . وبحفظ توازن دقيق بين ضغط الطين الى قاع البئر وخروج مواسير الحفر يمكن التخلص نهائيا من المواسير ثم يوضع مكانها انابيب الانتاج . وانابيب الانتاج هذه تخرق ببندقية خاصة على المستويات المراد دخول الزيت فيها من رمال الزيت الى داخل الأنبوب ، ومن ثم فان الزيت الخام ، اذا كان ضـغط الحقل كافيا ، يرتفع من تلقاء نفسه الى اعلى البئر حيث تكون قد ركبت مختلف الأنابيب والصمامات لتنظيم تدفق الزيت بصورة سليمة ، ويطلقون على هذه التركيبات فوق فوهة البئر اسم « شجرة عيد الميلاد » نظـرا لشكلها .

٢ ـ تصفية الزيت

البترول الخام ، كما يخرج من بئر الزيت ، خليط من عشرات المركبات العديدة التى يطلق عليها اسم «الهيدروكاربون » ، وكما قد يوحى هذا الاسم فانه يعنى ان كلا من هذه المركبات يتالف الجزىء فيه من عنصرين ، الهيدروجين والكربون . ويتراوح الوزن النوعى لكل مركب بحسب تغلب وجود أحد هذين العنصرين فيه ، فأخفها غاز الميثين يتألف الجزىء الواحد فيه من ذرة كربون متحدة مع أربع ذرات هيدروجين وغاز الايثين مثلا اثقل من الميثين لأن معدل الكربون فيه اكثر ، ذرتان من الكربون متحدتان مع ست ذرات من الهيدروجين (C_2H_6) وهكذا الى أن نجد عدد ذرات الكربون فى بعض المركبات مساويا لعدد ذرات الهيدروجين . ومن بين مركبات هذا الخليط يوجد البنزين والكيروسين ومختلف انواع زيوت الوقود .

وعملية التصفية عبارة عن فصل هذه المركبات بعضها عن بعض بحسب الحاجة اليها وابسط العمليات هى التى تجرى فى ابراج التقطير ، ونتائجها لا تزيد عن كونها تنخيل للبنزين والكيروسين وزيوت الوقود من الخليط الأصلى ، وبعض العمليات الأخرى فى التصفية تحاول استخلاص المنتوجات عن طريق احداث تفاعل كيماوى بين الجزيئات نفسها .

ولون الزيت الخام ــ الخليط ــ قبل أن يدخل المصفاة قد يكون اسود او بنيا او اخضر او اصفر ، وبعضه كريه الرائحة بسبب ارتفاع نسبة الكبريت المخلوط فيه ويوصف مثل هذا الزيت بأنه « حامض » او يكون عديم الرائحة تقريبا فيسمى « خاما حلوا » .

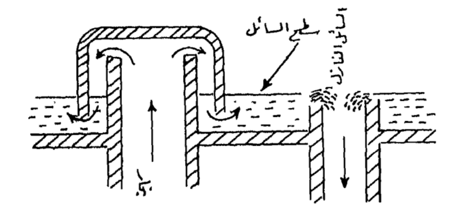
التصفية بالتقطير ــ ان الزيت الخام كما سبق شرحه يتألف من عدة مركبات منها ما هو خفيف ومنها الثقيل ، ومبدأ التصفية بالتقطير بسيط : فلو افترضنا ان أخف المركبات وهو البنزين يتبخر عند درجة حرارة ٢٩٠ فهرنهايت مثلا بينما المركبات الأخرى كالكيروسين تحتاج الى ٣٠٠ ف والزيوت الى ٥٠٠ ف ، فان الزيت الخام اذا وضع فى اناء وعرض لدرجة ٢٩٠ فهرنهايت فقط يتبخر منه البنزين فقط ويبقى فيه الكيروسين والزيوت والرواسب النفطية ، ولو زيدت درجة الحرارة الى ٣٠٠ ف فان الكيروسين يبدأ فى التبخر صحبة البنزين ، واذا كانت الحرارة ٥٠٠ ف فان الزيوت والكيروسين والبنزين تتبخر كلها .

ولو كانت جميع هذه الأبخرة تتصاعد الى أعلى داخل مكان مغلق معزول ، ولو كان هذا « البرج » مجزءا الى طبقات حرارية ، الطبقة منها تختلف عن

الاخرى ، بحيث ان الطبقة العليا حرارتها اقل من ٣٠٠ درجة والتى تليها من تحت ٣٠٠ درجة أو أعلى قليلا ، والثالثة ٥٠٠ درجة ، ولو كان الولوج من طبقة سفلية الى طبقة علوية ممكنا عن طريق خروق فى أرض هذه الطبقات ، فان البنزين المتبخر مثلا يلج الى الطبقة ذات الحرارة ٥٠٠ ولكنه لا يبقى فيها لارتفاع حرارتها فيستمر فى الصعود الى الطبقة التى فوقها وهنا أيضا لا تلائمه الحرارة العالية فيصعد الى الطبقة العليا وهناك تنقص درجة الحرارة قليلا عن الدرجة التى يتبخر بسببها ، ولذلك فانه لا يبقى فى حالته البخارية بل يتكثف ويصبح سائلا ، أما الكيروسين مثلا فليس له مجال لأن يبقى مختلطا مع البنزين فى الطبقة العليا لأنه يكون قد تكثف فى الطبقة التى تحتها وهلم جرا ..

وما يحدث فى المصفاة التقطيرية فى الواقع مبنى على المبدأ المشروح أعلاه . فبعد اعداد الزيت الخام وفرز الغازات منه فيما يسمى « مصنع تحضير غذاء المصفاة » يجرى فى أنابيب ليدخل الى قاع برج التقطير حيث درجة الحرارة تتراوح بين ٦٠٠ و ٧٥٠ درجة فهرنهايت ، ويسمى هذا البرج « برج التجزىء » بمعنى انه يفصل جزئيات المركب الواحد عن جزئيات المركبات الأخرى الموجودة فى خليط النفط الخام .

وبرج التجزىء مقسم الى عدة طبقات ، كل منها ذو ارضية مخرقة (للسماح للبخار بالصعود من اسفل الى اعلى) وتعمل الارضية هذه فى نفس الوقت كاناء يتجمع فيه السائل من البخار الذى يتكثف . ويكون فوق كل خرق وعاء مقلوب بحيث أن قاعه يواجه السطح فوقه وفتحته العلوية تواجه البخار المتصاعد تحته من الخرق ، واطراف هذه الفتحة تكاد تلامس سطح الأرضية كالشكل الآتى :



يدخل النفط الخام الى قاع برج التجزىء حيث الحرارة ٦٠٠ ــ ٧٥٠ درجة فهرنهايت فيتبخر الجزء الأكبر منه ، أى تخرج من هذا الخليط على هيئة بخار كل من مركبات البنزين والكيروسين والزيوت المتوسطة ، ويتصاعد هذا البخار كما فى الشكل المبين من خروق مفتوحة لهذا الفرض حيث تكون درجة الحرارة ٥٠٠ فهرنهايت : وهنا تبقى الزيوت كلها نظرا لأن الحرارة فى هذه الطبقة غير كافية لحفظها فى حالتها البخارية ، فتتكثف وتصبح سائلا يفطى ارضية هذه الطبقة ، اما الكيروسين والبنزين فيبقيان بخارا ويصعدان الى الطبقة التى تليها حيث يتكثف الكيروسين ويتصاعد بخار البنزين الى الطبقة العلوية ليتكثف بعضه هناك .

وعملية التبخر والتكثف هذه تستمر بصورة متواصلة ، فان البخار الذى يتصاعد من الخرق يصطدم بقاع الاناء المقلوب ، وليخرج منه يضطر الى الدخول فى السائل المتجمع على الأرضية : ولأن حرارة البخار أعلى من حرارة السائل فلو كان فى هذا السائل جزئيات اخف يجب ان تكون فى الطبقة التى أعلاها فان حرارة البخار المار فى السائل تبخر هذه الجزئيات فتصعد الى أعلى ، وفى نفس الوقت اذا كان فى البخار جزئيات من نفس نوع السائل المارة فيه فانها تتكثف وتبقى فيه . ثم ان السائل الذى فى طبقة ما يبدأ فى ملء الأرضية ثم يسيل من الخروق الى الطبقة التى تحتها حيث يبقى فيها بعضه اما البعض الآخر فيصبح بخارا ويصعد مرة أخرى وهكذا دواليك .

وعلى جانب كل طبقة فى هذا البرج وعلى ارتفاع معين توجد فتحات ليسيل منها السائل المتجمع فى تلك الطبقة ويجرى فى انابيب تأخذه الى مصانع اخرى لاكمال معالجته .

ويتراوح قطر قاعدة برج التجزىء بين ١٠ و ١٢ قدما وقد يصل ارتفاع البرج الى ١٠٠ قدم ، والمعتاد أن يكون العمل جاريا فى نفس الوقت فى ٣ أبراج تتكون منها المصفاة التقطيرية .

والبنزين الناتج من هذه العملية لا يتجاوز ٢٠٪ من الزيت الخام الذى يدخل برج التجزىء كما أن جودته محدودة .

والواقع ان الناتج الواحد ، كالكيروسين مثلا ، لا يخرج فقط من ارضية **واحدة** موجودة فى طبقة داخل البرج ، بل يخرج من **عدة** ارضيات (أو صينيات) موجودة فوق بعضها البعض داخل البرج . ولو بدأنا من اسفل الطبقات لوجدنا مثلا أن الصينية السفلى يتجمع فيها زيت ثقيل نسبيا ، وفى الصينية التى فوقه زيت أخف منه وهكذا حتى يبدأ انتاج الكيروسين : فمنه الثقيل نسبيا ومنه الأخف ، فالبنزين الخ .. وعليه فان الحرارة داخل البرج تكون فى الواقع مدرجة من ٧٥٠ درجة فى اسفله مثلا وتتناقص تدريجيا حتى تصل الى ما دون ٣٠٠ درجة فى الصينيات العلوية .

ولما كانت حاجة العالم الى البنزين تزيد كثيرا عن هذه النسبة ، اذ تبلغ ٤٠٪ من انتاج الزيت الخام ، فقد كان أمام صناعة التصفية احد أمرين :

١ ــ انتاج البنزين الكافى عن طريق التقطير فقط ، وهو غير مستحسن نظرا لان منتجات التقطير الاخرى تصبح فائضة عن الحاجة ويكون من الضرورى اتلافها وتبديدها .

٢ ــ او الاستفادة من المنتجات الاخرى (وخاصة الزيوت الراسبة فى قاع برج التجزىء) وانتاج كميات اضافية اخرى من البنزين منها .

وقد راينا أن البنزين الموجود فى الخام قد تقطر كله فى برج التجزىء ولهذا فان انتاج كميات أخرى من البنزين من الزيوت الراسبة يعنى احداث تغيير فى التركيب الكيماوى لجزئيات تلك الزيوت ، وذلك بتكسير الجزء الواحد الى جزئيات أصغر تكون نسبة الهيدروجين فى بعضها عالية .

وكان رجال المصافى فى القرن الماضى لا يعرفون للبنزين قيمة يستخدمونه لها ، فاضطروا الى اتلاف الجزء الأكبر منه عن طريق احراقه فى أماكن خاصة (تماما كما يحرق الغاز الفائض فى حقول الشرق الاوسط العربى) . ولما بدا استعمال النقل الآلى فى التزايد فى أوائل القرن الحالى ، بدأت دراسات واسعة للنظر فى امكانية انتاج كميات بنزين اضافية من الزيوت الراسبة .

التكسير بالحرارة :

وحوالى سنة ١٩١٠ اهتدوا الى طريقة تحل مشكلتهم ، وهى التصفية عن طريق التكسير بفعل الحرارة . ومبدأ العملية هو أن الزيوت الراسبة بعد اعدادها فى «مصنع تحضير الغذاء» تدخل برج التكسير حيث تتعرض للحرارة والضغط وبازدياد الحرارة تصبح بعض الجزئيات ميالة الى الانطلاق من السائل على هيئة بخار ولكن الضغط الشديد عليها يبقيها فيه،فاذا زادت الحرارة أكثر فأكثر واستمر الضغط على هذه الجزئيات فانها تنكسر الى جزئيات صغرى تكون نسبة الهيدروجين فى بعضها عالية ، ومن هذه الجزئيات الصغرى الخفيفة تتكون مادة البنزين ذى الطاقة الحرارية العالية، كما تتكون ايضا الجزئيات التى تحمل نسبة عالية من الكربون والتى تكون مستعدة للاتحاد مع عناصر اخرى بسبب « تعطش » الكربون فيها لاكمال اتحاده (ملاحظة : لذرة الكربون فى العرف الكيماوى أربع اذرع كل منها يحتاج للاتحاد مع ذراع من ذرة اخرى ، وللهيدروجين ذراع واحد فتكون ذرة الكربون ميالة للاتحاد بأربع ذرات هيدروجينية واذا لم يتوفر وجود ٤ ذرات هيدروجين مثلا بل ذرتين ، فان ذرة الكربون يبقى لها ذراعان مستعدتان

عن طريق التفاعل الكيماوى للاتحاد مع عنصر او عناصر اخرى لتكوين مادة جديدة) وهذه الجزئيات العطشى يستفاد منها فائدة كبيرة فى الصناعات الكيماوية البترولية .

وباستمرار زيادة الحاجة الى البنزين توصلوا الى عملية جديدة يمكن بها انتاج المزيد من البنزين عن طريق أحداث تفاعل كيماوى بمعاونة «عنصر مساعد » . ويكون هذا العنصر داخل اسطوانات فولاذية ضخمة وعلى شكل مسحوق تتحرك اجزاؤه بسرعة كبيرة وتحتك ببخار الزيوت الراسبة الموجود فى نفس الاسطوانة ومن جراء هذا الاحتكاك (الذى يتم على سرعة هائلة يتحرك بها اجزاء المسحوق والبخار) تتكسر الجزئيات الى جزئيات اصغر (كما حدث فى طريقة التكسير بالحرارة) . ويمكن بهذه الطريقة انتاج بنزين من النوع العالي جدا بمعدل ٣٥ ٪ من الزيوت الراسبة التى اخضعت لهذه العملية .

هذا وفى جميع عمليات التصفية ، من تقطير وتكسير ، تحتاج المنتجات الخارجة من أبراج التجزىء واسطوانات التكسير الى معالجات عديدة أخرى قبل طرحها للاستعمال المخصصة له .

وبالاضافة الى الاستفادة من الزيوت الراسبة فى عملية التكسير فانها مفيدة ايضا كوقود للسفن والافران وفى الصناعات الثقيلة ، ولاستخراج زيوت التشحيم الخفيفة والمتوسطة والثقيلة والاسفلت ، ولمواد خام اخرى تدخل فى صناعة البترول الكيماوية .

---

٣ ـ الناقلة البحــرية

فى اول عهد صناعة البترول فى الولايات المتحدة الامريكية كان البترول الناتج من الآبار يخزن داخل خزانات خشبية ومن هذه كان يملأ فى براميل لنقل الزيت الى اسواقه داخل عربات تجرها الخيل او عربات السكك الحديدية او المراكب او السفن .

وبطبيعة الحال عندما زاد الطلب على منتجات الزيت و تبين أن نقله الى اسواقه داخل براميل ليس بالطريقة المثلى ، بدأ رجال الصناعة تجارب عديدة فى مختلف حقول النفط لتسهيل عملية نقل الزيت وتخفيض نفقاتها .

وتبين ان ارخص السبل الى النقل البرى من البئر الى المصفاة هو خط الانابيب ، وكان اول خط للانابيب فى امريكا مصنوعا من الخشب وطوله ٥ اميال ، ومع مرور الوقت اصبحت الانابيب تصنع من الفولاذ وامتدت شباكها فى الولايات المتحدة من مختلف الاحجام والاطوال ، كما امتد استعمالها خارج الولايات حيثما وجدت الانابيب أداة لتخفيض نفقات نقل البترول .

وكانت أولى شحنات الزيت من امريكا الى اوروبا تنقل فى السفن داخل البراميل نفسها التى كانت تنقل من حقول النفط ، ولكن تبين ان بالامكان تخفيض النفقات فيما لو نقل الزيت فى السفن داخل خزانات كبيرة ، كما تبين مع الوقت ان ارخص طريقة للنقل البحرى هى نقل الزيت فى سفن خاصة لهذا الفرض .

وتدخل فى تصميم ناقلة الزيت عدة عوامل هامة (١) فالسفينة أثناء رحلتها يجب ان تحتفظ بتوازنها ، وهذا لا يتم فيما لو جعل داخلها عنبراً واحدا يملأ بالزيت ، اذ ان الزيت السائل يميل الى الاندفاع بشدة الى اليمين واليسار ، والى المقدمة والخلف بحسب حركة السفينة المتأثرة من الموج ، ولو مالت يسرة مثلا واندفع سطح الزيت فى ذلك الاتجاه فان هذه الحركة تعرض الناقلة الى الانقلاب ، ولذا فاننا نجد جوف الناقلة الحديثة مقسما الى عدة عنابر واقسام : فهنالك عارضة فولاذية قوية تمتد من منتصف مقدمة الناقلة الى منتصف مؤخرتها بحيث تقسم الناقلة الى شطرين ، وبعض الناقلات مقسومة على هذا الشكل الى ٣ اقسام بواسطة امتداد عارضتين من المقدمة الى المؤخرة زيادة فى التاكد من امكان حفظ توازن الناقلة تحت اى ظروف بحرية صعبة . وهذا التقسيم بطبيعة الحال يحول دون اندفاع سطح الزيت يمنة او يسرة ، وللحيلولة دون اندفاع الزيت الى مقدمة الناقلة او

مؤخرتها وضعت عوارض كثيرة تمتد من يمين الناقلة الى يسارها ، وبوجود هذه العوارض المتقاطعة انقسم جوف الناقلة الى عدد لا بأس به من الخزانات وفى بعض الناقلات يزيد عن الثلاثين . (٢) كما يؤخذ عند تصميم الناقلة مشكلة الماء الذى يملأ جزءا من فراغ خزاناتها لحفظ توازنها اثناء عودتها خالية الى موانىء تحميل الزيت ، اذ يجب منع هذا الماء اثناء الرحلة من الاندفاع داخل الخزانات وتخريبها (٣) كما ان السوائل البترولية يتمدد حجمها او يتقلص تبعا لتغير الطقس من حر شديد فى المناطق الاستوائية الى برد شديد فى المناطق الشمالية والجنوبية الباردة (٤) ويهتم المصممون اهتماما بالغا بوسائل التهوية فى العنابر لمنع تجمع الغازات الخطرة القابلة للاحتراق ولمنع تبخر السوائل البترولية (٥) وهناك بالطبع اعتبارات كثيرة اخرى مثل احتياطات السلامة والحريق ، وتسخين البترول الثقيل لتسهيل ضخه من الناقلة الى تسهيلات الموانىء ومنع تسرب المنتجات البترولية من عنبر الى اخر او من داخل السفينة الى خارجها ، وتصميم الخزانات بحيث يمكن نقل انواع مختلفة من المنتجات البترولية دون خلط بعضها ببعض .

هذا ولأن رحلات الناقلات تكون عادة طويلة ، بسبب سفرها المتواصل من ميناء التحميل الى ميناء التنزيل فان الناقلات الحديثة مجهزة بأحدث وسائل الترفيه والتسلية لفائدة البحارة ، فهى مكيفة الهواء ، وفيها حمامات سباحة واجهزة راديو ومكاين غسيل وصالات سينما وغير ذلك مما يجعل اقامة البحارة فى الناقلة مريحة .

وقد بنيت اول سفينة مصممة خصيصا لأغراض نقل الزيت حسب المبادىء الصحيحة سنة ١٨٨٦ وهى الناقلة كلوكاوف بحمولة ٣٠٠٠ طن وازدادت اهمية الناقلات مع الزمن بحيث اصبحت حمولتها الآن اكثر من ٣٠٪ من مجموع سفن النقل العالمى التى تزيد حمولتها عن ٣٠٠٠ طن ، وكان عدد الناقلات سنة ١٩٥٧ يزيد عن ٢٨٦٠ ناقلة مجموع حمولتها ٤٤ مليون طن ١٠ ٪ منها ملك للحكومات و ٤٠ ٪ لشركات الزيت و٥٠ ٪ للمستقلين .

والناقلات قسمان : ناقلات الزيت الابيض او النظيفة وهى التى تحمل المنتجات النظيفة كالكحول والكيروسين وزيوت الوقود الخفيفة وناقلات الزيت الاسود او الوسخة وتحمل النفط الخام والوقود المتوسط والثقيل ، وعملية تحويل الناقلة من وسخة الى نظيفة عملية كبيرة تستغرق وقتا ومجهودا .

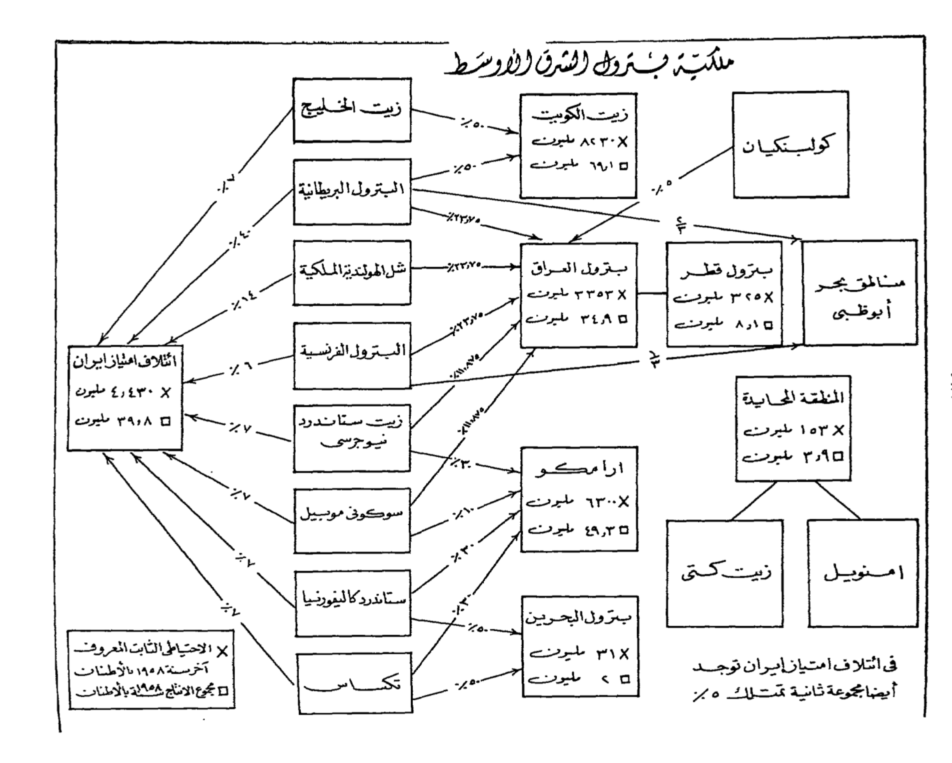
وقد وجد بالتجربة ان النقل البحرى ارخص سبل نقل البترول ، وكان المعدل سنة ١٩٥٢ لمختلف وسائل النقل كما يلي :

التكليف بالدولار لكل ١٠٠٠ طن / مسافة ميل واحد

برا	٦/١٢٥
بالسكة الحديد	١/٦٩٥
خط الانابيب	٠/٣٤٤
الناقلات البحرية	٠/٠٨٢

ولكن خطوط الانابيب قد تكون ارخص فى بعض الحالات لاعتبارات جغرافية ، فان خط انابيب بترول العراق الذى يذهب الى البحر المتوسط رأسا يوفر مسافة طويلة تتجاوز ٣٠٠٠ ميل فيما لو سلك طريق البحر من الخليج العربى ، كما انه يوفر رسوم المرور التى تتقاضاها سلطات قنال السويس ، ولهذا فقد يكون خط الانابيب فى هذه الحالة ارخص من الناقلة كأداة لنقل بترول العراق الى اوروبا . الا ان للناقلة مزايا اخرى غير رخصها ، فهى مرنة التشغيل تستطيع نقل الزيت الى اى بقعة فى العالم وفى أى اتجاه ، كما يمكن تحويلها عن اتجاه اصلى الى اتجاه آخر فى الرحلة الواحدة لها اذا اقتضت الظروف . ثم انها من أسلم السفن استعمالا بسبب طبيعة تقسيم جوفها ، وقد حدث مرارا اثناء الحرب الماضية ان انشطرت الناقلة الى شطرين بفعل طوربيد او قنبلة ولكن الشطرين بقيا عائمين بانتظار جرهما الى ميناء .

هذا ولو امكن الاتفاق بين حكومات الكويت والسعودية والعراق وشركاتها على تخصيص ½ ١٢٪ من حمولة الزيت للناقلات الوطنية فان هذا سيعنى انشاء اسطول من الناقلات الجبارة يبلغ ٢٥ ناقلة من حمولة ٣٢ الف طن و ٢٥ اخرى من حمولة ٤٢ الف طن ....



ملكية بترول الشرق الأوسط
زيت الخليج
البترول البريطانية
شل الهولندية الملكية
البترول الفرنسية
زيت ستاندرد نيوجرسى
سوكونى موبيل
ستاندرد كاليفورنيا
تكساس
ائتلاف امتياز ايران
X ٤٫٤٣٠ مليون
□ ٣٩٫٨ مليون
زيت الكويت
X ٨٢٣٠ مليون
□ ٦٩٫١ مليون
بترول العراق
X ٣٣٥٣ مليون
□ ٣٤٫٩ مليون
ارامكو
X ٦٣٠٠ مليون
□ ٤٩٫٣ مليون
بترول البحرين
X ٣١ مليون
□ ٢ مليون
كولبنكيان
بترول قطر
X ٣٢٥ مليون
□ ٨٫١ مليون
مناطق بحر أبوظبى
المنطقة المحايدة
X ١٥٣ مليون
□ ٣٫٩ مليون
زيت كتى
امنويل
٪٧
٪٤٠
٪١٤
٪٦
٪٧
٪٧
٪٧
٪٧
٪٥٠
٪٥٠
٪٢٣٫٧٥
٪٢٣٫٧٥
٪٢٣٫٧٥
٪١١٫٨٧٥
٪١١٫٨٧٥
٪٥
٪٣٠
٪١٠
٪٣٠
٪٣٠
٪٥٠
٪٥٠
٢/٣
١/٣
X الاحتياطى الثابت المعروف آخر سنة ١٩٥٨ بالأطنان
□ مجموع الانتاج سنة ١٩٥٨ بالأطنان
فى ائتلاف امتياز ايران توجد أيضا مجموعة ثانية تمتلك ٥٪

تفاصيل ناقلة نموذجية من أحجام مختلفة فى شركة الناقلات التابعة لشركة البترول البريطانية

النـــــوع	حمولة ٥ـ١٠ الافطن للاغراض العامة لنقل المنتجـات وزيوت التشحيم للاسواق الصغيرة .	حمولة ١٠ ـ ٢٠ الف طن صاف اغراض عامة للمنتوجات والخام .	ناقـلات ضخمة		
			عاملة قبل ١٩٥٨	فى ١٩٥٨	ستعمل فى ١٩٦٠
حمولة الزيت صيفا	٨٤٠٠ طن	١٦٠٠٠ر طن	٣٢٠٠٠ر طن	٤٢٠٠٠ر طن	٦٥٠٠٠ر طن
الطول الكلي	١٠ انش ٤٢٢ فوت	٥٤٧ فوت	٩ انش ٦٦٤ فوت	٧١٠ فوت	٨١٠ فوت
أكبر عرض	٣ انش ٥٦ فوت	١٠ انش ٦٩ فوت	١٠ انش ٨٥ فوت	٦ انش ٩٥ فوت	٦ انش ١١٠ فوت
عمق غاطسها	٢٥ فوت	٣٠ فوت	٣٥ فوت	٨ انش ٣٨ فوت	٦ انش ٤٢ فوت
السرعة اثناء الرحلة	١١ عقدة	٣/٤ ١٣ عقدة	١/٢ ١٥ عقدة	١٦ عقدة	١٦ عقدة
قوة العمل بالاحصنة	٢٥٠٠	٦٤٠٠	١٢٥٠٠	١٦٠٠٠ر	٢٠٠٠٠ر
أكبر كمية وقود تتسع لها	٦٣٠ طنا	١١٣٥ طن	٣١٠٠ طن	٣٥٠٠ طن	٥٠٠٠ر طن
استهلاك الوقود اليومي	١٠ اطنان	٢٤ طن	٨٣ طن	٩٥ طن	١٣٠ طنا
العدد الادنى للضباط والبحارة	٤٤	٤٨	٦٣	٦٨	٧١
الحمولة السنوية (تقريبا) على أساس رحلة ٥٠٠٠ ميل كل مرة .	٥٩٠٠٠ر طن	١٣٨٠٠٠ر طن	٣٠٥٥٠٠ر	٤١٤٠٠٠ر طن	٦٤٠٠٠٠ر

اسطول ناقلات الزيت العالمى بآلاف الأطنان الصافية

الرايـــة	ديسمبر ١٩٥٨	٪من المجموع	يونية ١٩٥٩	٪من المجموع
ليبريا	١٠٫٥٣١	٪١٨٫٩	١١٫٢١١	٪١٩٫١
بريطانيا	٨٫٧٢٦	٪١٥٫٧	٩٫١٠٨	٪١٥٫٥
النرويج	٨٫٢٦٢	٪١٤٫٨	٨٫٧٩٣	٪١٥٫٠
الولايات المتحدة	٨٫٣٧٧	٪١٥٫٠	٨٫٥١٦	٪١٤٫٥
بنمـا	٣٫٦٩١	٪ ٦٫٦	٣٫٧٧٩	٪ ٦٫٥
فرنسا	٢٫٦٠٢	٪ ٤٫٧	٢٫٦٨٠	٪ ٤٫٦
ايطاليا	٢٫٢٩٩	٪ ٤٫١	٢٫٣٥٩	٪ ٤٫٠
السويد	١٫٨٥٩	٪ ٣٫٤	١٫٨٨٢	٪ ٣٫٢
هولندا	١٫٧٠٧	٪ ٣٫١	١٫٧٤٧	٪ ٣٫٠
اليابان	١٫٥٥٣	٪ ٢٫٨	١٫٦٦٣	٪ ٢٫٨
الدانمرك	١٫٠٨٣	٪ ١٫٩	١٫٢٨١	٪ ٢٫٢
المانيا	٦٨٥	٪ ١٫٢	٨٤٥	٪ ١٫٤
روسيا	٧٩٢	٪ ١٫٤	٧٩٦	٪ ١٫٤
اليونان	٣٣٤	٪ ٠٫٦	٥٤١	٪ ٠٫٩
اخرى	٣٫٢١٥	٪ ٥٫٨	٣٫٤٦١	٪ ٥٫٩
	٥٥٫٧١٦		٥٨٫٦٦٢	

الأقطار المستهلكة الرئيسية : مجموع استهلاكها الداخلى من منتجات البترول (باستثناء وقود المصافى) بآلاف الاطنان المترية

الترتيب	القطر	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة الزيادة المئوية بين ٥٣ – ١٩٥٨
١	الولايات المتحدة	٣٢٤ر٦٤٠	٣٧٣ر٠٣٠	٣٨٨ر٣٧٠	١٩ر٦ ٪
٢	كندا	٢٠ر٤٩٠	٣١ر٥٠٠	٣٣ر٤٠٠	٦٣ ٪
٣	بريطانيا	١٧ر٧٧٤	٢٢ر٩٨١	٢٨ر٨٦٠	٦٢ر٤ ٪
٤	فرنسا	١٢ر٥١٩	١٧ر٧٩٨	١٩ر٨١٠	٥٨ر٢ ٪
٥	المانيا الغربية	٦ر٥٤٨	١٤ر٤٥٢	١٨ر٤١٠	١٨١ر١ ٪
٦	اليابان	٧ر٣٢٦	١٤ر٣٣٩	١٤ر٨٨٩	١٠٣ر٢ ٪
٧	ايطاليا	٦ر٨٤٠	١١ر٧١٠	١٣ر٣٢٠	٩٤ر٧ ٪
٨	المكسيك	٨ر٤٠٠	١١ر٨٥٠	١٢ر٦٠٠	٥٠ر٠ ٪
٩	الارجنتين (مع براغواى)	٨ر٦٠٠	١٢ر٠٥٠	١٢ر٦٠٠	٤٦ر٥ ٪
١٠	البرازيل	٦ر٦٠٠	٩ر١٠٠	١٠ر٣٠٠	٥٦ر١ ٪
١١	السويد	٥ر٣٧٣	٨ر٨٣٧	٩ر٧٧٠	٨١ر٨ ٪
١٢	اوستراليا	٤ر٨٣٦	٧ر٠٤١	٧ر٤٧٨	٥٤ر٦ ٪
١٣	هولندا	٣ر١٠٩	٥ر٥٤٨	٦ر٣٩٢	١٠٥ر٦ ٪
١٤	بلجيكا ـ لوكسمبرج	٣ر٠٧٥	٥ر٠٥٠	٥ر٧٩٦	٨٨ر٥ ٪
١٥	الهند	٣ر٢٥٦	٥ر٣٧٥	٥ر٧٠٠	٧٥ر١ ٪
١٦	اسبانيا	١ر٩١٠	٤ر٠٤٠	٤ر٤٣٠	١٣١ر٩ ٪
١٧	الدنمرك	١ر٩٣٥	٣ر٤٩٠	٤ر٠٧٩	١١٠ر٨ ٪
١٨	مصر	٣ر١٥٠	٣ر٨٤٩	٣ر٩١٢	٢٤ر٢ ٪
١٩	سويسرا	١ر٤٧٩	٢ر٧٨٠	٣ر٢٠٦	١١٦ر٨ ٪
٢٠	كوبـا	٢ر٤٥٠	٣ر١٠٠	٣ر١٥٠	٢٨ر٦ ٪
٢١	فنزويلا	٢ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر١٠٠	٥٥ر٠ ٪
٢٢	اتحاد جنوب افريقيا	٢ر٢٤٥	٢ر٨٣١	٢ر٩٧٤	٣٥ر٥ ٪
٢٣	النرويج	١ر٨٠٤	٢ر٤٠٦	٢ر٨٨٠	٥٩ر٦ ٪
٢٤	اندونيسيا	١ر٤٥٣	٢ر٣٩٨	٢ر٥٧١	٧٦ر٩ ٪
٢٥	كولومبيا	١ر٤٧٣	٢ر٣٧١	٢ر٣٩٥	٦٢ر٦ ٪
٢٦	الفيلبين	١ر٤٩٠	٢ر٠٨٠	٢ر٢٥٠	٥١ر٠ ٪
٢٧	النمسـا	١ر٠٤٦	١ر٩٣٢	٢ر٢٣٠	١١٣ر٢ ٪
٢٨	بيرو	١ر٥٢٤	١ر٩٥١	٢ر٠٤٢	٣٤ر٠ ٪
٢٩	شيلي	١ر٤٣٣	١ر٩٣٠	١ر٩٣٠	٣٤ر٧ ٪
٣٠	باكستان	١ر٣٠١	١ر٧٨٨	١ر٩٢٠	٤٧ر٦ ٪

ملاحظة : هذه التقديرات هى للاقطار غير الشيوعية والتى كان استهلاكها الداخلى حوالى ٢ مليون طن مترى أو اكثر ، ومجموع استهلاكها يزيد عن ٩٠٪ من مجموع الاستهلاك الداخلى للبلاد غير الشيوعية .

الانتاج المحلى لحاجات القوة فى اقطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية (بملايين الأطنان المترية للفحم) سنة ١٩٥٦

القطر	مجموع استهلاك الطاقة .	مجموع انتاج الطاقة .	الفرق بالمائة
المجموعة	٤١٦ر١	٣٣١ر٥	ـ ٢٠ر٣ ٪
المانيا الغربية	١٨٧ر٢	١٨٠ر٦	ـ ٣ر٥ ٪
بلجيكا ـ لوكسمبورج	٣٨ر٩	٢٩ر٨	ـ ٢٣ر٥ ٪
فرنسا	١١٩ر٩	٦٨ر٨	ـ ٤٢ر٧ ٪
هولندا	٢٥ر٢	١٣ر٨	ـ ٤٥ر٥ ٪
ايطاليا	٤٥ر٢	٢٠ر٦	ـ ٥٤ر٤ ٪

النسبة المئوية لاستهلاك القوة فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة ١٩٥٦ .

	الفحم	الزيت	الكهرباء المائية	المجموع
المجموع	٧٥ر٣	١٧ر٧	٧	١٠٠
المانيا الغربية	٨٨ر٢	٩	٢ر٨	١٠٠
بلجيكا ـ لوكسمبورج	٨٣ر١	١٦ر٧	٠ر٢	١٠٠
فرنسا	٧٣ر٦	١٩ر٨	٦ر٦	١٠٠
هولندا	٧٣	٢٧	ـ	١٠٠
ايطاليا	٢٧ر٤	٤٣ر٥	٢٩ر١	١٠٠

معادلات تقريبية جـدا

رطل من الزيت الخام = ١ر٥ رطل من احسن انواع الفحم الحجرى وفحم الكوك

= ١ر٦ — ١ر٩ رطل من الفحم الحجرى والكوك العاديين

= ١ر٣ رطل من فحم الانتراسيت

= ٣٥ — ٤٠ قدما مكعبا من غاز الاستصباح

= ١٨ قدما مكعبا من الغاز الطبيعى

= ٥ر٥ وحدات من الكهرباء

المصـــدر : شركة النفط البريطانية .

مصافى البترول فى الشرق الاوسط

البلـــد	المكـــان	الملكيـــة	السعة بملايين الاطنان سـنويا
ايـــران	عبـــدان	شركة الزيت الوطنية الايرانية (تشغلها شركة الكونسورتيوم)	٢٠
ايـــران	كرمنشاه	شركة الزيت الوطنية الايرانية	١ر٠
العـــراق	الونـــد	حكومة العراق	٥ر٠
العـــراق	البصرة	حكومة العراق	١٥ر٠
العـــراق	بغـــداد	حكومة العراق	١ر٢٥
الكويت	الكويت	شركة زيت الكويت المحدودة (تملكها الشركتان البريطانية وجولف الامريكية) .	٨ر٥
السعودية	راس تنورا	ارامكـــو	١١ر٠
البحرين	البحرين	شركة بابكـــو	١٠ر٠
عـــدن	عـــدن	شركة البترول البريطانية	٥ر٠
لبنـــان	طرابلس	شركة آى بى سى	٥ر٠
ســوريا	حمص	تملك الحكومة اسهما فى الشركة الوطنية .	٧ر٠
مصر	السويس والقاهرة	حكومة ج . ع . م .	٤ر٠
			٦١ر٧

بعض أهم الاسعار المعلنة العالمية

للزيت الخام بالدولار للبرميل كما كانت فى ٣١ أغسطس ١٩٥٩

نصف الكرة الغربى :

الولايات المتحدة (السعر على راس البئر)

اواسطها ، من درجة ٣٦٫٠ — ٣٦٫٩	٢٫٧٧ — ٢٫٩٧
شمال داكوتا ، درجة ٣٦٫٠ — ٣٦٫٩	٢٫٦٢ — ٢٫٨٧
تكساس :	
ساحل الخليج ، درجة ٢٦٫٠ — ٢٦٫٩	٢٫٩٢ — ٣٫٥٠
غرب تكساس ، حلو ، درجة ٣٦٫٠ — ٣٦٫٩	٣٫٠٠ —
غرب تكساس ، حامض درجة ٣٢٫٠ — ٣٢٫٩	٢٫٧١ —
شرق تكساس	٣٫٠٥ — ٣٫٢٥
ميراندو ، ٢٨٫٠ — ٢٨٫٩	٣٫٣١ —
ولاية الينويس	٣٫٠٠ —
بنسلفانيا مقاطعة براد فورد	٤٫٢٥ —
كاليفورنيا ٢١٫٠ — ٢١٫٩	٢٫٥٠ — ٢٫٥٤
شمال لويزيانا اركنساس درجة ٣٦٫٠ — ٣٦٫٩	٢٫٧٧ — ٣٫٠٢
ويومنج ، حلو ، درجة ٣٦٫٠ — ٣٦٫٩	٢٫٨٥ — ٢٫٩٠
ويومنج ، حامض ، درجة ٣٢٫٠ — ٣٢٫٩	٢٫٦٣ — ٢٫٧١

كندا (أسعار مقطوعة عند رأس البئر)

٢ر٣٨	بمبينا فى ولاية البرتـــا
٢ر٥٣	لدك ودبند »
٢ر٤٢	ردووتر »
٢ر٤٣	ستيلمان أ بولاية سكتشوان
٢ر٣١	فيردن

فنزويلا (السعر فى ميناء التحميل المذكور)

٣ر٣٤	كوماريبو درجة ٤٧ر٠ ــ ٤٧ر٩ ميناء توسيبيدو
٣ر١٠	سان جواكن درجة ٤١ر٠ــ٤١ر٩ ميناء بورتولاكروز
٢ر٧٨ ــ ٢ر٨٠	اوفيسنا درجة ٣٥ر٠ ــ ٣٥ر٩ ميناء بورتولاكروز
٢ر٣٠	تى جوانا متوسط ، درجة ٢٦ر٠ــ٢٦ر٩ ميناء اموى
١ر٧٣ ــ ١ر٨٨	بتشاكيرو سعر مقطوع ميناء لاس بيدراس .
٢ر٨٣	تارا درجة ٣٨ر٠ ــ ٣٨ر٩ ، ميناء سان لورترو
٢ر١٠	لاكونيلاس ثقيل مقطوع ، ميناء كردون

نصف الكرة الشرقى

الشرق الاوسط ، الخليج العربى (السعر فى ميناء التحميل المذكور)

١ر٨٩ — ١ر٩٠	السعودية ، درجة ٣٤ر٠ — ٣٤ر٩ ، ميناء راس تنورا
١ر٥٠	الصفوانية فى السعودية ، درجة ٢٧ر٠ — ٢٧ر٩ «
١ر٨٦	ايران ، درجة ٣٤ر٠ — ٣٤ر٩ ، بندر مشهور
١ر٨١	ايران ، درجة ٣٤ر٠ — ٣٤ر٩ ، عبدان
١ر٨٠	العراق ، درجة ٣٥ر٠ — ٣٥ر٩ ، الفاو
١ر٦٧	الكويت ، درجة ٣١ر٠ —٣١ر٩ ميناء الاحمدى
٢ر٠٥	قطر ، درجة ٤١ر٠ — ٤١ر٩ ، ام سعيد
١ر٥١	المنطقة المحايدة ، درجة ٢٣ر٥ — ٢٤ر٤ ، ميناء سعود
١ر٣٨	المنطقة المحايدة ، درجة ٢٠ر٥ — ٢١ر٤ ، ميناء سعود
٢ر٢٧	السعودية ، درجة ٣٤ر٠ — ٣٤ر٩ صيدا
٢ر٣١	العراق ، درجة ٣٦ر٠ — ٣٦ر٩ طرابلس بانياس
٢ر٥٧	الشرق الاقصى ميناء لوتونك سراواك

أسعار النقل البحرى للطن المدفوعة
على حساب الرحلة الواحدة ١٩٥٩/٨/٣١

١ر٩٢ دولار الخليج الامريكى — نيويورك حمولة نظيفة

١ر٩٢ دولار الخليج الامريكى — نيويورك حمولة وسخة

١ر٢٤ دولار جزر الهند الغربية — شمال الولايات المتحدة ، حمولة وسخة.

٢٢ر٩ شلن استرليني جزر الهند الغربية — بريطانيا والقارة الاوروبية ، حمولة وسخة .

٢٣/٣ شلن استرليني الخليج العربى — بريطانيا والقارة الاوروبية ، حمولة وسخة .

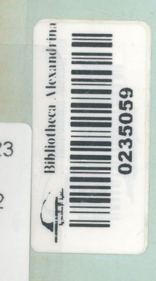
٣ر٠٨ دولار الخليج العربى شمال الولايات المتحدة ، حمولة وسخة .

فهرست

صفحة

طبع

مطبعة حكومة الكويت



ثمن النسخة
ثلاث روبيات